علم نحو

۲

مجلد

هذه شرح علی کتاب المصباح
للکامل حاجی بابا بن الحاج
ابراهیم بن الحاج عبد الکریم
عثمان الطوسیوی

هذه شرح علی کتاب المصباح
للکامل حاجی بابا بن الحاج
ابراهیم بن الحاج عبد الکریم
عثمان الطوسیوی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله ولي الانعام فاطر السموات والارض والانام جاعل الملائكة لادم خداما والصلوة على محمد وآله الكرام واصحابه العظام وبعد فهذه حواش كتبها حاجي بابا بن حاجي ابراهيم بن حاجي عبد الكريم بن عثمان الطوسيوي للمصباح وسماها خلاصة الاعراب قال المصنف قدس الله روحه اما بعد حمد الله ذي الانعام اعلم انها حرف بلا خلاف لدلالته على معنى في غيره ويشهد عليه ذكرهم اياها في الحروف دون غيرها ولا ينافي في ذلك قولهم انها كلمة باطلاق لفظ الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرج عن نوعه فكونها كلمة لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي كون زيد حيوانا لا ينافي كونه انسانا ولعل السر في ذلك خفاء حرفيتها من حيث انها عملت في الظروف النصب وليس شيء غيرها من الحروف كذلك وتضمنت بمعنى مهما ومهما اسم حتى فسروها به قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكون من شيء فزيد منطلق فلم يطلق عليها اسم نوعها لذلك واطلق اسم جنسها وهو الكلمة لما ظهر انها لم تخرج عن احد انواعها وصحة اطلاقها على كل منها اعلم انه قيل اصل اما مهما واختلفوا في افراد مهما وتركبها فقيل هي مفردة اذ كان الاصل هو الافراد وقال الآخرون هي مركبة واختلفوا هؤلاء فقال قوم اصلها ماما فالاولى اداة الشرط

الشرط والثانية زايدة فلما اجتمعت كلمتان بلفظ واحد قلبت الالف الاولى هاء فصار مهما وقال الآخرون اصلها التي بمعنى الكف ما الثانية هي اداة الشرط ثم قلبت الهاء في مهما همزة نظرا الى الاتحاد في المخرج الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم اجتماع الاعلالين الغير الجائزين اذ الاعلالان ليسا من جنس واحد فانظر في قل وبع ثم اوتي الالف على مكان الميم على قاعدة القلب المكاني فصار الالف في مكان الميم وبالعكس ثم حركة الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء بالساكن فصار اما بعد الادغام فان قلت لم فتحة الالف والاصل في التحريك الساكن الكسر قلت دفعا للالتباس باما العاطفة فان قلت ان الالتباس يلزم بالفتح باما المركبة التي في نحو قولك اما كنت منطلق انطلقت قلت الفرق يحصل بلزوم الفاء في اما المفردة دون اما المركبة فان قلت هذا الفرق حاصل على تقدير اعطاء الكسر الاصل فلم ترجيح الفتح عليه مع ما فيه من المرجح دون الفتح وهو الاصالة قلت ان المرجح في الفتحة هو خفتها واقتضاء اما الشرطية اياها لكثرة استعمالها فاعطيت الفتحة لكثرة المرجح فيها بعد اعلم ان بعد ظرف من الظروف المكانية لانه قبيل من الجهات الست لكن يقال ههنا ظرف زمان وذلك لانه دايما يكون حال للصاق حال للصاق اليه

ككلّ فانه يأخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث وبعد مهنا
مضاف الي الزمان تقديره اما بعد زمان الفراغ من حمد الله فحذف
المضاف اليه واقيم بعد مقامه ويسمّي باسم المضاف اليه انه ظرف زمان
لان فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف ثم اعلم ان الظرف ينقسم
اولا الي الزمان والمكان وكل منها ينقسم الى منصرف وغير منصرف و
المنصرف ما كان اسما وظرفا وغير المنصرف ما لا يكون الا ظرفا والاول
كاليوم والفوق والثاني كمتي وحيث وكل منهما ينقسم الي المستقر
واللغو والمستقر هو الذي يحذف فاعله حذفا لازما ويكون متعلقة
من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ويسد مسده
مسده فبعد ظرف لغو غير منصرف لا يستعمل الا الظرف وانما
قلنا انه ظرف لغو لان العامل فيه اما وهي ليست من الافعال العامة
فان قلت اليس اما نايبة مناب الفعل الذي هو يكون وهو من الافعال
العامة قلت نعم الا ان الظرف لا يسد مسده ولا بد في المستقر ان يسد
الظرف مسد الفعل حمد الله حمد مجرور بانه مضاف اليه لبعد وهو مضاف
الي الله واضافة الحمد الي الله اضافة المصدر الي المفعول والفاعل
محذوف اذ تقديره اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم
لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر اليه ذي وهو اسم من اسماء الستة

المعتلة المضافة يكون بالواو حالة الرفع وبالالف حالة النصب
وبالياء حالة الجر وذو هنا بالياء لانه مجرور على انه صفة الله وهو
مضاف الي الانعام وهو ايصال الخير لا لغرض ولا لعوض وانجراره
بكونه مضافا اليه الذي جاعل هو مجرور على انه بدل من الله فان قلت
لم لا يجوز ان يكون وصفا له قلت لا يجوز ان يكون جاعل وصفا له لعدم
شرط وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فان قيل لم لم يتعرف
جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النهر لا معنوية
حتي يفيده فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله لانه لو كان
بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة
اذا ابدلت من المعرفة فلا بد فيجب ان يتصف بصفة فلم لم يكن
موصوفا فظهر انه ليس ببدل قلنا ان الموصوف هنا محذوف
ولذا عمل اسم الفاعل اعني جاعل اعتمادا على ذلك للموصوف تقديره
آله جاعل النهر ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فحينئذ يندفع
الاعتراض ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح وارتفاعه انه خبر
مبتداء محذوف وجه واعلم ان جاعل ههنا من الجعل وهو بمعني
التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين و

ومفعول الاول النحو وهو مجرور لاضافة جاعل اليه في الكلام في
حرف جر والكلام مجرور به متعلق بجاعل منصوب محلا على انه مفعول
فيه غير صريح لجاعل قاعدة اذا كان الجار والمجرور ينبغي يكون مفعولا
فيه غير صريح فاذا كان بلام يكون مفعولا له غير صريح واذا كان
بغيرهما يكون مفعولا به كالملح واعلم ان الكاف فيه يجوز ان يكون بمعنى
المثل وهي ح يكون في محل النصب على انه مفعول ثان لجاعل فان
قلت ان متعلق الجار والمجرور انما يكون محذوفا اذا وقع خبرا
او صفة او صلة او حالا وهنا كيف يكون متعلق كالملح محذوفا
ولم يقع شيء منها قلت لا نسلم ذلك لان جاعل من الافعال
القلوب وهي تدخل على المبتداء والخبر فيكون متعلق الجار والمجرور
في الحقيقة خبرا في الطعام في حرف جر الطعام مجرور متعلق بجاعل
منصوب محلا على انه مفعول فيه غير صريح بجاعل واعلم ان المصنف
شبه النحو بالملح والتشبيه عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
وهو يقتضي الاشياء الستة المشبه والمشبه به والمشبه له ووجه
التشبيه والغرض من التشبيه والمشبه هو المص والمشبه به هو
النحو والمشبه له هو الملح والة التشبيه الكاف والغرض من التشبيه
المبالغة في مدح علم النحو ووجه التشبيه الصلاح باستعمالهما

والفساد باهمالهما والمراد بالاستعمال في العلم ان يجعل كما يقتضيه
الذوق السليم والطبع المستقيم وبالاهمال على صلح ان لا يجعل كذلك
اما بان لا يجعل اصلا او يجعل اقل من المقتضي او اكثر منه يعني كما ان الملح
اذا جعل في الطعام والا فسد فيكون قليله وكثيره مفسدا لاجل
تركه الاستعمال على الوجه المقتضي لا لنفس القلة والكثرة كذلك النحو
اذا استعمل في الكلام والا فسد والمراد باستعماله في الكلام ان
تجري فيه قاعدة بان يرفع فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجري
فيما يجري وبالاهمال عدم اجراء قاعدة هذا هو الوجه في التشبيه
ومن ظن ان التشبيه في القلة والكثرة فقد سها سهوا عظيما الا
يعني للفساد من جهة القلة والكثرة في النحو والصلوة والواو
عاطفة في الصلوة مجرورة بانها معطوفة على حمد اي اما بعد
الصلوة وهي من الله رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء واستغفار
على نبيه على حرف جر نبي مجرور والجار مع المجرور متعلق بالصلوة
منصوب محلا لانه مفعول به غير صريح للصلوة والضمير فيه مجرور
محلا لكونه مضافا اليه لنبي اصله نبيء على وزن فعيل قلبت الهمزة
ياء لاجتماعها وسبقت احديهما بالسكون فادغمت للجنسية محمد
مجرور بانه عطف بيان لنبيه سيد وهو مجرور على انه صفة محمد الانام

مجرور لكونها مضافا اليه سيّد اصله سيود او سويد من السودة فان
كان سيودا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما ثبت في قاعدة
التصريف ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وان كان سويدا واعلالا كذلك
وعلى آله الواو فيه عاطفة آله مجرور بانه عطف على نبيه والضمير راجع
الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة منصوب محلا بانه مفعول به
غير صريح للصلوة واصحابه وهو مجرور بانه عطف على آله والضمير
فيه مجرور المحل لاضافة اصحاب اليه راجع الى النبي مؤيدي الاسلام
وهو من التأييد وهو الاحكام واصله مؤيدين فحذف النون
لاجل الاضافة لان النون في المثنى والجمع بمنزلة التنوين في المفاريد
فكما ان التنوين يسقط عند الاضافة في المفاريد لدلالته على
الانفصال والاضافة على الاتصال وهما لا يجتمعان في محل
واحد في حالة واحدة فكذلك النون في المثنى والجمع وهو جمع المذكر
السالم حالة رفعه بالواو وحالة نصبه وجره بالياء وهنا مجرور
على انه صفة لاصحابه لان الاضافة بمعنى الماضي لان زمان تاييد
الاصحاب الصحابة الاسلام في زمان الماضي فيتعرف بالاضافة
فيصح ان يقع صفة للمعرفة ولا يسقط الياء في الكتابة لئلا

يلتبس

يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجوز تحريكها كما حركت ياء التثنية عند
التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم
اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح ولا يصلح
ايضا الى الفتح والضم وهو ظاهر فان الولد الاعز الفاء فيه جواب اما
لتضمنها معنى الشرط وان حرف من حروف المشبهة بالفعل ينصب
على الاسم منصوبا والخبر مرفوعا الولد منصوب بانه اسم ان و
الاعز منصوب ايضا على انه صفة الولد لازال اي دام وثبت لان
النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه معنى النفي وهو زال يفيد الاثبات
ولا زال فعل من الافعال الناقصة وهي تدخل على المبتدأ
والخبر فترفع الاول فيكون اسمه وينصب الثاني ويكون خبره
تشبيها لهما بالفاعل والمفعول في التامة مثل كان زيد قائما و
كذلك غيره فاسم لازال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه
والجار والمجرور فيه متعلقة خبر لازال كائنا كاسمه فيجوز ان
يكون الكاف بمعنى المثل فيكون خبر لازال واضح اي لا زال مثل
اسمه مسعودا وهو بدل من كاسمه بدل الكل من الكل او بدل
الاشتمال وما قيل مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير
المستكن في لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو

دعاء للولد والقيد بها فيه لان الدعاء المطلق افصح والاولى من الدعاء
المقيد واعلم ان الجملة لا ازال كاسمه مسعودا جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها وهو قوله اردت ان المظ ولا محل لها من الاعراب والجملة
المعترضة هي التي يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة ليفيد معنى يتعلق
بها او باحد اجزائها وهي التنبيه والتنزيه والتخصيص والدعاء
والجملة المعترضة ههنا يتوسط بين اجزائها الجملة المستقلة وهي
اسم ان وخبرها وتفيد معنى وهو الدعاء يتعلق هو باحد اجزائها
وهو اسم ان وان اهل الخير مجرور بالى والخير وهو مجرور للاضافة
اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا وهو معطوف
على مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير فان قلت ان حق
ظرف اللغو التاخير اذا الكونه فضلة وحق الظرف المستقر
التقديم لعلا ما لكونه عمدة ويحتاج اليه فههنا قدم اللغو
وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودا قلت لامر السجع لما
استظهر ونقل عن صاحب الكشاف انه قال اعجب الكلمة كلمة
لما اذا دخل على الماضي يكون ظرفا واذا دخل على المضارع يكون
حرفا جازما نحو لما يخرج ويكون فعلا مشتق من لم لما وبمعنى
الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها

حافظ

6

حافظ وفي قوله وان كل لما جميع لم ينا محضرون وفي قوله تعالى
وان كل لما ليستوفينهم على قراءة التشديد وهي ههنا بمعنى حين
لدخولها على الماضي وهو استظهر والعامل فيه اردت
فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيه استظهر قلت لانه
مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف اليه في المضاف لامتناع
تقدم المضاف اليه على المضاف وامتناع كون الشيء عاملا
في عامله وبطلان الاضافة ولنقض الغرض منها ولوجوب
ان يكون العامل في لما جوابه واستظهر فعل ماض فاعله مستتر
فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها مضافة اليها للما فان
قلت ان الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا يكون لها
محل من الاعراب وههنا جملة استظهر وقعت بين اسم ان وخبرها
ونقول انها في محل الجر قلت لا نسلم ذلك لان جملة لما استظهر
مؤخر من خبر ان رتبة وان كان مقدما لفظا لان العامل في لما
اردت والعامل مقدم على المعمول فح لا يكون جملة استظهر واقعا
بين اسم ان وخبرها واعلم ان لما في هذا المقام اسم مبني فان قلت
ما علة بنائه لما فيه قلت علة بنائه الاتحاد في الصورة بين كونها
اسما وكونه حرفا كمنذ فانه مبني في حالة الاسمية لمجيئه على صورة

بالحرفية كذلك لما مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو
مضاف الى الاقناع واضافة المختصر الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم
نحو سعيد كرز اي المختصر الذي هو الاقناع وكشفا اي ازال
عنه اي عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايد الى الولد الاغر ومحله من الاعراب جر لكونها
معطوفة على جملة استظهر بحفظ الباء فيه للاستعانة اي كشف
عنه باستعانة حفظه حرف جر حفظ مجرور به والجار مع المجرور
متعلق بكشف والضمير في حفظه مجرور المحل لاضافة الحفظ اليه
ويجوز ان يكون هذا الضمير عايد الى الولد فيكون ح من اضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد المختصر
ويجوز ان يكون عايد الى المختصر فيكون من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد فضلة
ما هي منصوبة لانه مفعول كشف وهو مضاف الى القناع واحاط
واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته والجار والمجرور
فيه متعلق باحاط اي بمسائله واجابته والضمير فيه مجرور المحل
لكونه مضاف اليه للمفردات عايد الى المختصر حفظا وهو منصوب
على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه واتقن

اي احكم

اي احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة احاط واستظهر
وبالجملة اعرابه كاعراب كشف ما وهي موصولة لابد لها من صلة مشتملة
على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة
الشيء الواحد فلا بد بشيء يصل بينهما فيه في حرف جر الهاء مجرور
المحل والجار والمجرور متعلق بحصل والجار والمجرور مع متعلقه صلة
الموصول والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه
لان تقديره واتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز
في فيه راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول
اتقن ومن نحو النحو بيانية فان قلت ان من البيانية في اي موقع يكون
صفة لما قبلها وفي اي موقع يكون حالا من ما قبلها قلت ان من البيانية
مع مدخولها صفة ان كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجالا من قبيلة
قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما فيه من النحو لان الموصول
مع صلته معرفة فان قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة
معرفة وكل منهما للنكرة وانضمام النكرة لا يفيد التعريف قلت يمكن ان
يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان
كل منهما نكرة او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب
فجاز ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول لفظا ومعنى منصوبان

على التمييز بمعنى المفعول اي التوح معنى ما فيه ولفظ فان قلت ما الفرق
بين التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول قلت فيه قاعدة يعرف
بها التمييز بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول وهي ان التمييز يكون بمعنى الفاعل
ان اخذته واضفته الى فاعل فعل ويكون بمعنى المفعول ان اخذته
واضفته الى مفعول اردت وهو فعل فاعل ان وهي مصدرية
المط فعل مضارع منصوب به فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب المحل لانه مفعول المط وهو عايد الى الولد والمط
منصوب المحل على انه مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه مرفوع
المحل على انه خبر ان تقديره فان الولد الاعز مرادي تلميظا او مريد
انا تلميظه فان قلت ما داعي الى هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير
وهو اما ان الاصل في الخبر الافراد والتحقيق كونها مرفوعة المحل
من كلام مجرور من والجار والمجرور متعلق بالمط منصوب المحل
على انه مفعول به غير صريح للمط الامام مجرور بانه مضاف اليه
المحقق مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور لانه معطوف
على المحقق ومعنى الحبر العالم المحقق المتقن وقيل هو مقلوب
من البحر فان قلت ما وجه التشبيه على تقدير كون الحبر مقلوبا من
البحر بين العالم والبحر قلت وجه التشبيه بينهما وهو ان العالم يجمع العلم

كما ان البحر يجمع الماء وايضا بين العلم والماء مناسبة في كونهما سبب
الحيوة فكما ان الماء سبب لحيوة البدن كذلك ان العلم سبب لحيوة
الروح في هذا المعنى قال الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا
المدقق وهو من دق الشيء اذا علم على وجه اليقين واطلع فيه على
سر خفي وهو مجرور على انه صفة الحبر ابي وهو مجرور بانه بدل
من الامام وبكر مجرور لكونه مضافا اليه لابي بكر كنية الامام و
هي من اقسام العلم لان العلم اما ان يصدر باب وام اولا فالاول
كنية ابي بكر وابي عمرو وام كلثوم والثاني ان يصدر به الذم و
المدح اولا فالاول اللقب والثاني العلم عبد القاهر مجرور لانه
عطف بيان لابي بكر من سقط الهمزة منه لوقوعه بين العلمين
وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو مضاف الى عبد وهو
مضاف الى الرحمن الجرجاني صفة نسبية للامام لان المراد معرفة
اباه سقى فعل ماضي فاعله الله ومفعوله ثراه اي قبره ومنزله
منصوب تقديرا والهاء مجرور المحل لانه مضاف اليه لشرا راجع الى
الامام وجعل الواو فيه عاطفة جعل فعل ماضي من الجعل وهو افعال
القلوب يتعدى الى مفعولين ممتنع الاقتصار على احدهما وفاعله
مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعوله الاول مثواه اي مكانه

مفعوله الثاني وضميره كضمير تراه فان قلت من اين عرف ان جعل من
افعال القلوب وما ذكروه ولنصوا عليه من افعال القلوب منحصرة
في السبعة وهي ظننت وحسبت وخلت وعلمت ورايت ووجدت
وزعمت ولم يعد واجعلت منها قلت انما ذكروه هو الاشهر
والاكثر استعمالا كما في افعال الناقصة فانهم حكوا وصرحوا بانها
ثلثة عشر فعلا مع ان الزيادة على ذلك محققة وهذان الفعلان
اعني سبق وجعل خبران لفظا وانشاء معنى لانهما في الامر فان
قلت لم عبر بلفظ الماضي عن الامر قلت للتفاؤل كانه قد جعل الله
تبارك وتعالى مكانه في الجنة وهو اخبر عنه بالماضي فان قلت ما محل
بين الجملتين اعني سبق وجعل من الاعراب قلنا لا محل لهما من الاعراب
لعدم وقوعهما موقع المفرد وهو ظاهر وحتى يعلق اي ثبت من
علق الشيء اذا ثبت فان قلت ان دخل حتى ممتنع على الفعل لانه
من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخل ههنا على الفعل
قلت نعم الا ان الفعل بعده في تقدير ان تقديره حتى ان يعلق فيدخل
على الاسم تقديرا فان قلت ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها جزءا
لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى ههنا ليس بجزء لما قبلها
قلت نعم الا ان ما بعدها في قوة الجزء لما قبلها لان العلوق من لوازم

التلطيط

التلطيط فيفيد قوة ههنا لان العلق بالطبيع اقوى منه بطبعه والجار
والمجرور فيه متعلق بيعلق منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح ليعلق
والضمير فيه مجرور المحل لاضافة الطبيع اليه عايدا الى الولد من لفظه من حرف
من حروف الجارة لفظه مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكاينا منصوب
محلا على انه حال من فاعل يعلق اي ما يتبجح والضمير في لفظه مجرور المحل
لاضافة اللفظ اليه اضافة المصدر الى الفاعل عايدا الى الامام والحلو
مجرور بانه صفة اللفظ ما اسم موصول يتبجح اي يسيل صلة منه متعلق
بيتبجح والضمير المجرور يرجع عايد الى الموصول وينابيع مرفوع بانه فاعل
يتبجح وهو جمع ينبوع وهو عين الماء النمير مجرور بانه مضاف اليه
لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وهو مع فاعل
فيه جملة فعلية مجرورة المحل بحتى والجار والمجرور متعلق بادرت
منصوب المحل على انه مفعول به غير صريح لادرت فان قلت لم قدم
الحال ههنا وهو قوله من لفظه على ذي الحال وهو ما يتبجح قلنا
انما جاز ذلك كما في الظروف من الاتساع فانه جاز فيها ما لا يجوز
في غيرها وقيل انما قدم الحال ههنا على ذي الحال للسجع فان قلت
هل يجوز ان يكون من لفظه حالا من الضمير المجرور في عنه ام لا قلنا
لا يجوز ذلك بوجه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول

وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه والثاني انه
اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال وهنا الضمير معرفة فيجوز
تقديمه على هذه الحال وهو من لفظ الحلو فيكون تقديره حتى يحلو بطعمه
بنه من لفظ الحلو وهذا التقديم غير جائز لانه يلزم منه تقديم ما في
حيز الصلة وهو منه على الموصول وهو ما والثالث ان من لفظ
مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور في الاصح
فنظرت وهو ههنا بمعنى تفكرت لان النظر اذا عدى بفي صار بمعنى
الفكر واذا عدى بالى صار بمعنى الرؤية واذا عدي باللام صار بمعنى
الرحمة واذا عدي بعلى صار بمعنى الغضب واذا استعمل بين يصير بمعنى
الحكم والقضاء وهذه الجملة مرفوع المحل لكونها معطوفة على اردت
بالفاء ويجوز ان يكون جواب شرط محذوف تقدير الكلام اذا كان
الولد مستحضر المختصر والمحيط بمفرداته فنظرت فيكون الجملة
مجزومة المحل على انها جواب الشرط كذا في شرح الديباجة ولقائل ان يقول
ان الجملة التي وقعت جوابا للشرط الغير الجازم لا يكون لها محل
من الاعراب فكيف يقال ههنا انها مجزومة المحل في المختصرات في حرف
من حروف الجارة مختصرات مجرورة به والجار والمجرور متعلق
بنظرت منصوب محلا على انه مفعول فيه غير صريح لنظرت والضمير فيه

مجرور

مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام للمضبوطة وهي
مجرورة لانها صفة المختصرات فان قلت ان المضبوطة لا يجوز ان تكون
صفة للمختصرات لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف
لان الموصوف ههنا جمع والصفة ليست بجمع قلنا فالجواب عنه مبني على
معرفة قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كان حكمها
حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل في قولنا
النساء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان
يقال النساء جائية او جائيات واذا عرفت تلك القاعدة عرفت الجواب بجا
فان قلت فلم اختار المص الواحد مع ان الواحد والجمع جائز قلت
اختيار المفرد اولى لكونه اصلا واخصر دونه وهو منصوب على الظرفية
والعامل فيه نظرت كتبه وهي جمع كتاب مجرورة لاضافة دون
اليه المبسوطة وهي مجرورة على انها صفة كتب فان قلت ان
المبسوطة لا يجوز ان يكون صفة للكتب لعدم شرطها وهو التطابق
بينهما قلت وجوابه ما قلنا آنفا فلا يفيد والفاء في قوله فوجدت
للعطف على قوله فنظرت وهو ههنا يجوز ان يكون بمعنى علمت
وهو يتعدى الى مفعولين مفعول الاول اكثرها والهاء مجرور
المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات تجاوزا اي تداولا

واستعمالا منصوب المحل على التمييز اكثرها بين وهو منصوب على الظرفية
والعامل فيه تعاورا الائمة وهي جمع امام مجرورة للاضافة بين اليها
والمفعول الثاني لوجدت المائة ووجدت يحتمل ان يكون بمعنى صادفت
فيتعدى الى المفعول الواحد ويكون المائة بدلا من اكثرها بدل البعض
من الكل والتتمة معطوفة على المائة وكذلك قوله والجمل وهذه الثلثة
اعني المائة والتتمة والجمل اسم كتاب للشيخ عبد القاهر فاستطلت
اي وجدت طويلا او عددته طويلا وهو فعل فاعل الفاء فيه كالفاء
المذكورة في نظرت وهو ماخوذ من الطال يطول فيتعدى بالنقل
الى الاستفعال كاستكرمت ان مصدرية الكلفة وهو فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل
منصوب محلا على انه مفعول اول لاكلف وهو عايد الى الولد ويتعدى
الى مفعولين ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء فيه مجرورة المحل للاضافة
الجمع اليها عايد الى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية اعني اكلفه هو ما
عمل فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واكلفه منصوب معطوف
على اكلفه فهو يتعدى الى مفعولين الاول الضمير البارز المتصل
والثاني قوله دفعها والهاء فيه مجرور المحل لكونه مضافا اليه لرفع عايد
الى الكتب كراهة منصوب مصدر لانها مفعول له من استطلت

وهو مضاف الى مفعولها وهو ما وهو موصول فيها صلة والموصول
مع صلة مجرور المحل للاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره
كراهتي اي في الكتب الثلاثة والضمير في فيها عايد الى ما تقديره كراهتي
ما فيها من الاشياء والجار والمجرور فيه متعلق بكاينا منصوب محلا
بانه حال من الموصول وبيان له المعادة وهي اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيه كالكلام في المخبوطة من جهة
السوال والجواب وان كانت الواو للحال وان للشرط في الاصل كان فعل
من افعال ناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه مستتر فيه
وهو عايد الى الاشياء لا تخلو وهو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط
ومحل هذه الجملة نصب لانها خبر كانت وفعل الشرط وجزاء الشرط
جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط وقعت حالا من الاشياء فان قلت
هذه الجملة لا يجوز ان يقع حالا لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول
قلنا لا نسلم ذلك لانها عبارة من ما الموصولة في كراهة ما فيها وهو
مفعول الكراهة من الافادة من حروف جر الافادة مجرور به و
الجار والمجرور متعلق بلا تخلو منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح
فاستصفيت وهو فعل فاعل والجملة معطوفة استطلت منها اي
الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا وهو اسم من الاسماء الاشارة

مبني على الفتح اشبهت الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف
محتاج الى متعلق لكن محله نصب لانه مفعول استصفيت المختصر هو
المنصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه
مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسر اللام بل الابر برفعه فان قلت لما جاز دي
نحو يا زيد الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى
المبني حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب
مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارض بسبب
النداء وتفنيت وهو معطوف على استصفيت عن حرف جر كل
مجرور به والجار والمجرور متعلق بتفنيت والتنوين عوض عن المضاف
اليه اي كل واحد منهما اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر وهو
فعل ماض والضمير فيه عايد الى الكل وهو تقدير المصدر ربما في محل
النصب بانه مفعول تفنيت تقديره تفنيت عن تكرره فان قلت
لم لا يجوز ان يكون ما موصولة قلنا لانه يلزم نفي المتكرر وهو غير
منفي فان قلت هل يجوز ان يكون ما موصولة ههنا قلنا نعم يحذف
المضاف اليه ويكون تقديره تفنيت عن كل واحد منهما تكرر ما تكرر استقلالا
وهو منصوب على انه مفعول له تفنيت او منصوب على انه حال من ضمير تفنيت
بمعنى مستقلا للمعاد واللام فيه حرف جر المعاد مجرور به والجار والمجرور

متعلق باستقلالا منصوب محلا بانه مفعول غير صريح والمعاد ههنا
مصدر بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا فجاز
فيه الوجهان ايضا للمفاد واللام فيه حرف جر المفاد مجرور به والجار
والمجرور متعلق باستقلالا منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح
وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيها ما للعهد والمعهود و
هو الوارد المذكور او بمعنى الجنس والمراد كل من استفاد من هذا
المختصر فان قلت ان الالف واللام في المفاد لا يجوز ان يكون للعهد
ولا للجنس لان الالف واللام في الصفة بمعنى الذي فلا يقال الالف واللام
في الصفة للعهد او للجنس كما لا يقال الذي للعهد لانه مبهم ولا للجنس
المعين معنى بل لاجناس اعم من ان يكون مستفيدا او غيره
قلت هذا السوال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين
الالف واللام ظاهر وهو ان الذي يتعرف بالصلة دون الالف
واللام بل هو وضع لتعريف واذا كان للتعريف يصلح ان يكون
الالف واللام في المفاد للصبي المعهود والجنس معنى وهو من
يستفيد ولان حاصل الصفة باعتبار الموصوف ان كان الموصوف
معهودا او جنسا معينا كانت الصفة كذلك غير وهو منصوب
على انه حال من الضمير في استصفيت فان قلت لا يجوز ان يكون

غير حالا لانه من شرط الحال ان تكون من المشتقات وغير ليس
من المشتقات قلنا ان الغير ههنا بمعنى المغاير وهو من المشتقات
او وقوع غير حالا باعتبار مضاف اليه هو من المشتقات اذ وقع
وهو مدخر وهو من مجرور لكونه مضافا اليه فضل منصوب بانه
مفعول مدخر لانه اريد به الحال والاستقبال وان قلت اعمال
اسم الفاعل مشروط عند البصريين بالاعتماد على احد الاشياء
الستة الاول حرف نفي وحرف الاستفهام والمبتداء والموصول
والحال والموصوف والصفة ههنا لم تعتمد على احد الاشياء فكيف
يعمل قلنا اسم الفاعل اعتمد ههنا على غير فان قلت ان غير ليس من الاشياء
الستة قلت ان غير بمعنى نفي ولهذا يستوي فيه المثنى والمجموع و
المذكر والمؤنث لانه لما كان فيه معنى النفي صار بمنزلة حرف
النفي لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث وكذلك غير النصيحة
مجرورة لاضافة فضل اليها في رعاية في حرف جر ورعاية مجرور به و
هو ظرف لغو متعلق بمدخر ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا في محل النصب
على الحالية من النصيحة او على الوصفية لها بان قدم المتعلق معرفة
اي النصيحة الكائنة في رعاية وهي مصدر مضاف الى مفعوله
وهو عباراته وذكر الفاعل متروك تقديره في رعايتي عباراته

والضمير

والضمير البارز مجرور المحل لاضافة العبارات اليه وهو عايد الى الامام
الفصيحة وهي مجرورة صفة العبارات فان قلت لم لم يجيء ان
الموصوف جمع قلت وجوابه مر في المضبوطة ولم وهي حرف من حروف
الجازمة اطو وهو فعل مضارع مجزوم بها وعلامة الجزم فيه سقوط
الياء لان اصله اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة
على جملة استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شيء وهو
مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف من حروف الجارة مسائلها وهي مجرورة
بمن والجار والمجرور متعلق بلم اطو والهاء فيها مجرور المحل لاضافة
المسائل اليه الا وهي حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة
ندر فعل ماض صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما ومحل الموصول
منصوب على الاستثناء او على بدل من ذكر شيء بحذف المضاف اي
لم اطو ذكر شيء الا اطوي ذكر ما ندر واما مجرور على انه بدل
من شيء في يكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر شيء من مسا
ئلها التي ندرت فان قلت لم لا يجوز على تقدير ان يكون محل الموصول
مجرورا ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل قلت لفساد
المعنى لان الضمير المتصل بالمسائل راجع الى الكتب الثلاثة فيكون تقديره
الا الكتب النادرة وهنا فاسد وما شاع وهو معطوف

علي ما نذر في ما حرف جر ما موصولة بينهم بين منصوب على الظرفية
وهم ضمير متصل مجرور المحل للاضافة بين اليه عبارة عن النحاة
وعامله محذوف وهو حصل والضمير فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول
جملة ظرفية صلة للموصول والموصول مع الصلة مجرورة المحل
بفي والجار والمجرور متعلق بشاع منصوب محلا بانه مفعول فيه
غير صريح لشاع وانتشر وهو معطوف على شاع او على نذر
ولم حرف من حروف الجازم اذد فعل مضارع مجزوم بلم اصله
اذيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والدال وفاعله
مستتر فيه وهو انا فيه اي في المختصر متعلق بلم اذد والجار والمجرور
منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح له شياء وهو منصوب
لانه مفعول لم ازد اجنبيا وهو منصوب لانه صفة بشيء الا
حرف من حروف الاستثناء ما موصولة كان فعل من الافعال
الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة والجار
والمجرور متعلق حريا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له و
حريا منصوب بانه خبر كان فان قلت ان حق الظرف اللغو التاخير
ايذانا لكونه فضلة عن الكلام وههنا قدم اللغو وهو بالزيادة
على قوله حريا قلت وجوابه مر في قوله وايا اهل الخير مودوداه

محل

١٤

ومحل الموصول اما نصب على الاستثناء او على البدلية من شياء اجنبيا
وقد سميته اي سميت هذا المختصر الواو للعطف ترجمت فعل فاعل
والضمير البارز المتصل منصوب المحل بانه مفعول لترجمت وهو عايد
الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة استصفيت بكتاب وهو
مجرور بالباء وهو متعلق بترجمت المصباح وهو مجرور لاضافة
الكتاب اليه وهي من قبيلة اضافة العام الى الخاص ليستضيء
اي ليتبين فان قلت ان دخول اللام ممتنع على الفعل لانه من
حروف الجارة وهي مختصة باسم فكيف دخل عليه قلت جوابه
قدمته في حتى يعلو فعل مضارع وهو منصوب بان مقدرة
وفاعله الضمير المستتر فيه عايد الى الولد بانواره والجار والمجرور
متعلق ليستضيء والضمير مجرور المحل لاضافة الانوار اليه و
ليستقي اي يغتنم وهو معطوف على ليستضيء والضمير المستتر فيه عايد
الى الولد مغانم وهو منصوب بنزع الخافض تقديره بمغانم اثاره
او من مغانم اثاره والضمير فيه راجع الى المختصر وكثرته اي طويته
وجعلته مشتملا وهو فعل فاعل والهاء منصوب المحل بانه مفعول
كثرته وهو عايد الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة ترجمته
على خفة حروف حجمه مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بكثرته

منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لكثرت ابوابه مجرور لاضافة
الجملة اليه الباب وهو مرفوع بانه مبتدا الاول وهو مرفوع بانه صفة
الباب في حرف جر في الاصطلاحات وهي مجرورة بفي والجار والمجرور
متعلق بكاين مرفوع المحل بانه خبر المبتداء فان قلت ان المصدر
لا يثنى ولا يجمع فكيف ههنا قلت المراد من قولهم لا يثنى ولا يجمع
هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير
فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات بمعنى المصطلحات او نقول
المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يقصد به
الانواع المختلفة اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه
الانواع المختلفة النحوية وهي مجرورة لانها صفة الاصطلاحات
فان قلت ان النحوية لا يجوز ان يكون صفة الاصطلاحات لعدم
الشرط وهو التطابق بينهما لان الموصوف ههنا جمع والصفة
ليست كذلك قلت ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع جاز فيه
الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذه القاعدة انما يجوز اذا كانت
الصفة من المشتقات وههنا ليس كذلك قلت ان الياء فيه ياء
النسبة فيكون بمعنى الفعل ليكون تقدير الكلام الباب الاول
كاين في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو اعلم ان النحو في الاصل

مصدر

مصدر نحا ينحو اذا قصد فان قلت لم سمي هذا العلم نحوا قلنا قيل
انه سمع ابو الاسود الدؤلي سمع قاريا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بالجر ثم ذهب الى امير المؤمنين علي رضي الله عنه
وحدثه ذلك فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه هذا لاختلاط العجم
العرب قال اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم
ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما
اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول
منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه
فرع عليه وقال انح اي اجعل طريقا ولذا سمي هذا العلم نحوا
الباب وهو مرفوع بانه مبتداء الثاني وهو مرفوع لتقدير اعني
انه صفة الباب في حرف جر العوامل مجرورة بفي والجار والمجرور
في محل الرفع بانه خبر مبتداء اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل
القياسية مجرورة بانها صفة بعد صفة العوامل الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب باب الثاني والاول
الباب الرابع في العوامل المعنوية واعرابه ظاهر الباب الخامس
الباب مرفوع بانه مبتداء الخامس بانه مرفوع صفة في فصول
والجار والمجرور فيه في محل الرفع على الخبرية من حرف من حروف

الجارة العربية مجرورة بمن والجار والمجرور متعلق بكائنة مجرور المحل
بانها صفة فصول قوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية قوله كل و
هي مرفوع بانه مبتداء لفظا وهي مجرورة للاضافة كل اليه وهو لانه
الاضافة فانه يكون مذكرا ان كان المضاف اليه مذكرا ويكون مؤنثا
ان كان مضافا اليه مؤنثا فان قلت لم تلزمها الاضافة قلت لانها
لا معنى لها الا الاحاطة والاحاطة تستدعي محاطا فان قلت هذا الكلام
منقوض بقوله تعالى ولكل درجات مما عملوا لان الكل ههنا لم تضف
قلت قد يحذف ما يضاف اليه الكل للعلم به وتقدير الآية لكل قوم
درجات فان قلت ان الكل هل مفرد ام جمع قلنا ان الكل في اللفظ
مفرد وفي المعنى جمع وعلى هذين الاعتبارين يعود الضمير اليها
قوله تعالى وكلهم آتيه يوم القيمة وقوله تعالى وكل اتوه داخرين
فان قلت هل يجوز دخول الالف واللام على كل ام لا قلت لا يجوز
ذلك لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان قلت
هذا الجواب منقوض بقولهم الكل وان الكل انهم ادخلوا الالف
واللام على كل قلنا لا يجوز ادخال الالف واللام عليها الا اذا كان
عوضا عن المضاف اليه نحو الكل وان الكل تقديره كله وان كله
او يراد لفظه كما يقال فان الكل لاحاطة الافراد فيه لفظه كذا ذكره

ابو

ابو البقاء في المتبع دلت فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع
الى لفظة وهذه الجملة جملة فعلية مجرورة المحل على انها صفة
لفظة فان قلت ان الجملة التي وقعت بين المبتداء والخبر لا يكون
لها من الاعراب فكيف تقول انها في محل الجر قلت لا نسلم وقوعها
بين المبتداء والخبر بل هي من تتمة المبتداء على معنى على حرف جر بمعنى
مجرور به تقديرا والجار والمجرور متعلق بدلت منصوب المحل على
انه مفعول به غير صريح دلت معنى مفرد وهو مجرور بانه صفة معنى
بالوضع والجار والمجرور متعلق بدلت قوله فهي مرفوعة
المحل بانها مبتداءة ثانية وقوله كلمة مرفوع بانها خبر المبتداء
الثاني والمبتداء مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل بانها خبر
المبتداء الاول فان قلت لم دخلت الفاء في قوله فهي قلت
لان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره
وذلك اذا كان اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين
ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل
يأتيني فله درهم او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة من قبيل
المبتدا النكرة الموصوفة بالفعل فان قلت لم توسط الضمير

المبتداء والخبر ههنا قلت للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم
لم يلزم نفي العلم من غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك
ما عالم الا زيد فان قلت لم قدم تعريف الكلمة عليها هو ان المقصود
من التعريف المعرف قلنا لان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف
طبعا فقدم وضعا ايقاعا للموافقة بين الوضع والطبع فان قلت
لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء هو ان المقصود من علم النحو الاعراب و
البناء قلت انهما عارضان على الكلمة وهي معروضة والعارض لا
يتصور بدون المعروض فيكون اهم ولهذا قدمها عليهما وجمعها
جمع مرفوع بانه مبتداء والضمير فيه مجرور المحل لاضافة الجمع اليه راجع
الى الكلمة كلمات وهي مرفوعة بانها خبر المبتداء وكلم وهي مرفوعة لانها
معطوفة على الكلمات فان قلت لم بين جمع الكلمة هو انه وظيفة الصرفيين
قلت لما تقديم لقوله غير متاخر فضلة النصيحة ولدفع من يتوهم
ان الكلام جمع كلمة كالكلمات فان قلت قوله وجمعها كلمات صحيح
وقوله كلم ليس بصحيح لان الكلم ليس بجمع لان الجمع على نوعين صحيح وهو
ما كان في المذكر بالواو والنون او بالياء والنون وفي المؤنث بالالف
والتاء ومكسر وهو ما تغير نظم واحده وبنائه والكلم ليست منهما
قلت ان الكلم اسم جنس واحده كلمة كقولك تمر وتمرة والمص قال و

جمعها

جمعها كلمات وكلم باعتبار معناه لان في الكلم معنى الجمع فان قيل ما الفرق
بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم يطلق على المفيد وعلى
غير المفيد واما الكلام فلا يطلق الا على المفيد خاصة قوله وهي مرفوعة
المحل على انها مبتداءة راجعة الى كلمة ثلثة وهي مرفوعة بانها خبر المبتداء
انواع وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليه اسم مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف
تقديره الاول اسم فان قلت من اي شيء يشتق الاسم قلت وهو
من السمو عند البصريين وح يكون له اصله فهو سمو فحذفت لامه و
عوضت منها الهمزة في اوله فصار اسم على وزن افع فان قلت لم سمي
الاسم اسما عندهم قلت المسمى قبل وضع الاسم خفي عند الاذهان
فاذا سمي به علا وظهر ولهذا سمي الاسم اسما وعند الكوفيين هو مشتق
من الوسم وهو العلامة فحذفت واوه وعوضت منها الهمزة فصار
اسم على وزن اعل فان قلت لم سمي الاسم اسما عند الكوفيين قلت
لانه علامة على المسمى والفعل وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف تقديره
والثاني فعل فان قلت لم سمي الفعل فعلا فان قلت سمي الفعل باسم
المصدر لدلالته والمصدر سمي فعلا فان قلت فالفعل يدل على الزمان
قبل الزمان فهلا سمي به قلنا تسميته بالمصدر اولى بالوجهين احدهما
ان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بحركاته فالحروف اصل

والاقوى من الحركات والثاني ان الزمان الذي يدل عليه الفعل يختلف فيكون
تارة ماض ومستقبلا اخرى وحالا والمصدر لا يختلف و حرف وهو
مرفوع على انه خبر المبتدا المحذوف تقديره والثالث حرف فان قلت لم سمي
حرفا قلت لان اصل الحرف طرف الشيء والحرف طرف الجملة وليست منها
الا ترى ان قولك هل زيد قايم وهل قايم زيد لا يدخل هل في الجملة
اذ لو حذفتها بقي الكلام صحيحا ولهذا سمي الحرف حرفا فالاسم
وهو مرفوع بانه مبتداء ما جاز ما موصولة لا بد له من صلة جاز
فعل ماض ان يحدث ان مصدرية يحدث فعل مجهول منصوب
به عنه عن حرف جر والضمير مجرور المحل به راجع الى الموصول والجار
والمجرور متعلق بيحدث مرفوع المحل على انه قايم مقام الفاعل ليحدث
وهو مرفوع المحل على انه فاعل جاز وهو هو ما عمل فيه صلة الموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قلت ما الفرق
بين الاسناد والحديث والاخبار قلنا ان الاسناد اعم من الاخبار
والحديث لصدق الاسناد على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف
الاخبار والحديث فانهما لا يصدقان عليهما لان من لوازمهما
احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتملهما فان قلت يلزم من قوله

فالاسم

فالاسم ما جاز ان يحدث عنه ان لا يكون المستكن في فعل الامر
والنهي اسما لان من لوازم الاخبار والحديث احتمال الصدق
والكذب والمستكن في فعل الامر والنهي لا يحتملان ولو قال الاسم
ما يقع مسندا اليه لكان اصوب قلت ويمكن ان يجاب عنه
ان يقال الاسم المسند اليه اما فاعل واما مبتدا واذا كان
كذلك فالحديث اولى من الاسناد لان الكثير فعل الفاعل وخبر
المبتداء حديث عنهما وما يسند اليهما مما ليس بحديث وخبر كالامر
والاستفهام والنهي قليل مع انه ليس باصل كزيد الكاف فيه حرف
جر زيد مجرور به والجار مع المجرور متعلق بكاين مرفوع محلا على انه
خبر مبتداء محذوف تقديره هو كزيد ويجوز ان يكون الكاف فيه
بمعنى المثل ويكون مرفوع المحل بانه خبر المبتداء محذوف تقديره مثاله
مثل زيد والعلم والجهل فانهما مجروران لانهما معطوفان على زيد
في قولك في حرف جر قوله مجرور به والجار والمجرور متعلق بكاين منصوب
محلا على انه حال من زيد والكاف مجرور المحل لاضافة قوله اليه وهو
من قبيل اضافة المصدر الى فاعله ضربه زيد وهذه الجملة فعلية منصوبة
المحل بانه مفعول القول والعلم وهو مرفوع بانه مبتداء حسن وهو مرفوع
لانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انها

معطوفة على خبره زيد والجهل قبيح وهذه الجملة معطوفة على
والعلم حسن فانك اخبرت عن زيد بالحروبة وعن العلم بالحسن وعن الجهل
بالقبح فان قلت ما الفائدة في تمثيل المص الاسم بثلثة مع ان
قوله كزيد يكفي في التمثيل قلنا ان المص اشار بذلك الى ان الاسم
ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قايم بذاته كزيد والى اسم
معنى وهو الدال على معنى غير قايم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي
كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز
الحديث عنه اردفه في قوله افكان في معنى ما يحدث عنه او حرف
من حروف العاطفة كان فعل من الافعال الناقصة يستدعي
الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه مستتر فيه راجع الى الاسم وخبره في معنى
وهذه الجملة جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على صلة
الموصول وهو جاز في قوله الاسم ما جاز ما موصولة لا بد له من صلة
يحدث فعل مجهول عنه عن حرف جر الضمير المتصل مجرور المحل به راجع
الى الموصول والجار مع المجرور متعلق بيحدث مرفوع محلا بانه قايم مقام
فاعله وجملة يحدث صلة الموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة معنى اليه
كاف الكاف فيه بمعنى المثل مرفوع المحل لانه خبر المبتدا المحذوف تقديره
مثاله مثل اذ وهو المجرور لاضافة الكاف اليه واذا ومتى فانهما

مجروران محلا بانهما معطوفان على اذ ونحو ما نحو حيث نحو مجرور بالعطف
والهاء مجرور محلا لاضافة نحو اليه راجع الى اذ ومتى فانك في فانكم ر
ان يكون بالشرط المحذوف تقديره اذا كان كذلك اي اذا كان اذ واذا
في معنى ما يحدث عنه فانك ويجوز ان يكون التفسير ان حرف من حروف
المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا واسمه الضمير المتصل
لا حرف بيع تحدث فعل مضارع منفي بلا فاعله ضمير مستتر وهو انت وهذه
الجملة الفعلية مرفوعة المحل لكونها خبرا عنها عن حرف جر الضمير المتصل
مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بتحدث منصوب المحل بانه مفعول
به غير صريح له راجع الى اذا واذ ومتى وغيرها للزوم اللام فيه حرف جر
لزوم مجرور به والجار والمجرور متعلق بقوله تحدث منصوب محلا
بانه مفعول به غير صريح لتحدث ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى
فان قلت لم لا يجوز الاخبار عن الاسماء اللازمة للظرفية قلنا
وجه الاسماء اللازمة لها منصوبة ابدا ولو حدث عنها لزم
ان يكون مرفوعا فيلزم منه ان يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا
في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها والضمير المتصل فيه منصوب
محلا بانه اسم لكن راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها في معنى والجار والمجرور
متعلق بكاين مرفوع المحل على انه خبر لكن الوقت مجرور لاضافة معنى اليه

وهو الواو ابتدائية وهو مرفوع محلا بانه مبتداء راجع الى الوقت وماحدث
من حرف جر وما موصول وصلته يحدث مع صلته مجرور المحل بمن والجار
والمجرور متعلق بكاين بانه خبر مبتداء معنى حرف جر النهاية مجرور المحل
والجار والمجرور متعلق بيحدث مرفوع المحل لانه قايم مقام الفاعل راجع
الى ما في فيك والجار والمجرور فيه متعلق بكاينا منصوب محلا لانه حال
من الوقت مضى وهو فعل ماض الوقت مرفوع بانه فاعل له وهذه
الجملة فعلية منصوبة المحل بانها مقول القول وطاب وهو فعل
ماض فاعله مستتر فيه راجع الى الوقت فان قلت في عد المص اذ و
اذا من هذه القبيلة نظر لانهما لا يلزمان للظرفية ويدل عليه قولهم
ان اذ في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل الاية منصوبة المحل لوقوع الفعل
عليه فلو كان لازما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وقولهم اذا
يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فوقع اذا مبتدا واذ خبرا قلنا انما عد المص اذ واذا من الاسماء اللازمة
للظرفية اعتبارا الى اكثر استعمالهما لانهما يكونان في اكثر المواضع مفعولا
فيه واما كونهما مفعولا به ومبتداء وخبرا وبدلا فقليل ولا يعتبر
فان قلت ما الفرق بين اذ واذا قلت اذا واذ ظرفان للزمان
واما اذ للوقت ماض واذا للوقت مستقبل تقول جئتك اذ زيد

ركب

والنسخ وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى الوقت ع

ركب وجئتك اذا الشمس طالعة قال الله تعالى والليل اذا يغشى فاعرف
واعلم ان اذا قد يجعل الماضي مستقبلا في المعنى كقوله تعالى اذا جاء
نصر الله والمعنى اذا يجيء وكذلك اذ قد يجعل المستقبل ماضيا في المعنى كقوله
تعالى اذ يقول المنافقون والمعنى اذ قال المنافقون ومن علامته
الواو فيها ابتدائية من حرف جر علامات مجرور بها والجار والمجرور متعلق
بكاين مرفوع محلا بانه خبر مبتداء المؤخر والضمير فيها مجرور المحل للاضافة العلامات
اليه راجع الى الاسم اللفظية وهي مجرورة بانه صفة علامات فان قلت
ان اللفظية لا يجوز ان يكون صفة للعلامات لعدم شرطها وهو
التطابق بينهما لان الموصوف جمع ههنا والصفة ليست بجمع قلت
وجوابه قد مر في قوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية فلا يفيد
دخول وهو مرفوع بانه مبتداء مؤخر الالف وهي مجرورة للاضافة دخول
اليه واللام وهي مجرورة لانه معطوفة على الالف عليه والجار والمجرور متعلق
بالدخول نحو وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف الغلام وهو مجرور
للاضافة النحو اليه والفرس وهو مجرور بانه معطوف على الغلام
فان قلت لم اورد المص مثالين قلت ليكون فيه من ذوي العقول
وغير ذوي العقول وللقائل ان يقول لان المص لو قال ومن علامته
حرفا التعريف لكان اولى ليدخل فيه ميم التعريف فان اهل حمير قد

جعلوا مكان اللام الميم قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في
امسفر ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الميم في هذه الكلمات لام
في الاصل من البر الصيام في السفر قلبت اللام ميما لقربهما في المجهورية فان
قلت لم قدم المص الالف واللام على حرف الجر وقال ومن علاماته
اللفظية دخول الالف واللام ولم يقل دخول حرف الجر والالف واللام
قلت ان الالف واللام علامة المتصلة وحروف الجر منفصلة وتقديم
المتصلة اولى من المنفصلة فان قلت لم اختص دخول الالف واللام
بالاسم دون الفعل قلت لانهما يفيدان التعريف ويرفلان فيما هو
صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وضعه للتنكير فان قلت
قد جائت الالف واللام في الفعل فيما انشد ابو زيد يقول الخناء و
ابغض العجم ناطقا الي ربنا صوت الحمار اليجدع ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع قيل هذا شاذ وتاويله انه جعل
الالف واللام في موضع الذي فان قلت ان الالف واللام قد دخل على
هل وهو حرف الاستفهام في قول ابي الدقيش اشد الهل في جواب من قال
له هل لك في زبدة كان وذكرها عيون الضيادة قلنا هذا محمول على جعل
هل اسما ولذا شدد لامه وذلك لان الكلمة الثانية اذا جعلت علامة للفظ
وقصد اعرابها شدد حرف الثاني منها ليكون على اقل اوزان المعربات

مفعولا عن الاخبار واما انشار كبعت واشتريت كذا قال شهاب
الدين في شرح الزنبية وحسين بن عبد الله العسكري رحمة الله
عليهم واعلم ان الكلام اسم للمصدر وليس بمصدر حقيقة لان مصادر
جارية على افعالها فمصدر تكلمت التكلم ومصدر كلمت التكليم وقال
الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ومصدر كالمت المكالمة والكلام
ليس واحدا منها فثبت انه ليس بمصدر بل هو اسم للمصدر يعمل
عمله ولهذا يقال كلامك زيدا حسن كما يقول تكلمك زيدا حسن
كذا ذكره ابو البقاء في كتابه وجملة وهي معطوفة على كلاما
اعلم ان الجملة من قولك جملة الشيء اذا جمعت اجزاءه والجملة
كل شتمل على شيئين فصاعدا وهو ضد التفصيل لان التفصيل
التعريف فان قلت ما الفرق بين الجملة والكلام قلنا لا فرق
بين الكلام والجملة عند ابن الجني وابو البقاء واما عند البعض
فيهما عموم خصوص مطلقا وعندهم ان كل كلام جملة ولا ينعكس
وذلك لان صلة الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير
ذلك جملة وليس بكلام فان قلت لم لم يسمى على غير المفيد كلاما
قلت ان الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح يؤثر في نفس
المجروح ولا يتحقق اشتقاق الكلام الا اذا اثر في نفس السامع

فايدة تامة او نقول ان الكلام يؤكد به تكلمت يقال تكلمت كلاما
ويؤكد به والفعل والفاعل يتعدب مناب الجملة فقولك تكلمت كلاما في
تكلمت تكلمت والفعل والفاعل يحصل بهما الفايدة لا محالة فالوا قع
موقعهما يجب ان يكون كذلك والجمل اربع لا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها مستانفة فعلية وهي مرفوعة بانها خبر مبتداء محذوف تقديره الاول
جملة فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع واسمية وهي معطوفة على
فعلية كما الكاف حرف جر تابمعنى شيء مجرور المحل بالكاف والجار والمجرور
متعلق بكاينا مرفوع محلا بانه خبر مبتداء محذوف ويجوز ان يكون
الكاف بمعنى المثل وح يكون في محل الرفع ايضا وتقدير الكلام وهما
كاينان كشيء او مثالهما مثال شيء ذكرنا اي في الاسم وهو فعل
وفاعل ومحله من الاعراب جر لكونه صفة كما يجوز ان يكون ما موصولا
وح لا يكون لجملة ذكرنا محلا وان يكون مصدرية ولا يجوز كونها
زايدة والثالث جملة ظرفية مثاله عندي مال عندي ظرف ومال
فاعله والرابع جملة شرطية ان تاتني اكرمك فان قلت جملة عندي
مال جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل
على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا لا نسلم ذلك لان المجموع جملة ظرفية
عند الكوفيين فانهم لا يشترطون لعمل الظرف الاعتماد وكما يشترطون
لا

اعتماد

اعتماد اسمي الفاعل والمفعول اولجزء الثانية جملة ظرفية عند البصريين
فان قلت لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل هو الاصل في الاسناد
والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتداء والخبر فرعان فلهذا قدمها
عليها فان قيل لم قدم الاسمية على الظرفية قلنا ان العامل فيها ظاهر
بخلاف الظرفية والاصل الظهور فان قيل لم قدم الظرفية على الشرطية
قلنا ان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم على الا ثنين
والتنفين في قوله وكل بدل عن المضاف اليه منها والجار والمجرور ضع
هو متعلقه المحذوف محل الرفع بانه صفة وتقدير الكلام وكل واحد من
الجملة الاربع تقوم مقام المفرد وهذه الجملة مرفوعة المحل بانها خبر
المبتداء فتكتسي اي كل من الجملة وهذه الجملة معطوفة على جملة تقوم
اعرابه كاعراب المفرد محلا وهو منصوب على انه تميز ويكون وهو معطوف
على قوله تكتسي فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد وضمير مرفوع بانه اسم
ليكون وخبره مقدم والاولى ان يكون تامة عايد وهو مرفوع بانه صفة
للضمير الى الاسم الاول والجار والمجرور متعلق بعايد فان قلت لم لم يجز
اخلاء الجملة عن الضمير اذا وقعت خبرا قلت لان الجملة في الفعل
والفاعل والمبتداء والخبر اذا خلت عن الضمير كانت متعلقة منقطعة
عن المبتداء لان الفعل فيها منسوب الى غير المبتداء وكذلك الخبر منسوب

الا غير المبتداء فلابد من رابطة يتعلق بها الجملة بالمبتداء فان قلت
هذا يشكل بالجملة الواقعة خبرا عن الضمير الشان قوله تعالى قل هو
الله احد وجملة الله احد وقعت خبرا عن هو مع انه خال عن الضمير قلنا
ان الجملة ههنا عبارة عن الخبر والخبر بمنزلة المفرد فلا حاجة الى
الربط وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتداء
نحو مقولي زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد وهو مرفوع
بانه مبتداء في ستة والجار والمجرور متعلقة بالمحذوف في محل الرفع انه
خبر مبتداء مواضع وهي مجرورة لاضافة ستة اليها ومفتوحة بانها
غير منصرف فيكون بالفتحة حالة الجر في خبر المبتداء والجار والمجرور مرفوع
محلا بانه خبر مبتداء محذوف تقديره احدها في خبر المبتداء سواء كانت اسمية
نحو زيد قايم ابوه او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان نعطه
يشكرك او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان والجار
والمجرور متعلقة بمحذوف مجرور محلا بانه صفة الخبر نحو ان زيدا
اخوه ذاهب او قد ذهب او اخوه ان نعطه يشكرك او في السوق
فمحل الجمل الاربع فيها مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها في
الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه قايما او قام ابوه او ان نعطه يشكره

وفي البيت ورابعها في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه
قايم او قام ابوه او ان نعطه يشكرك او عندي مال فمحل الجمل الاربع
فيها منصوب المحل لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها في صفة
النكرة نحو مررت برجل صورته حسن او حسن صورته او انا تراه
يعجبك حسنه او في حسب حسن فمحل هذه الجمل الاربع مجرور لوقوعها
موقع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب
او قد ركب غلامه او وهو ان نسئل نعطه او وعلى كتفه سيف فمحل الجمل
الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وستري وهو فعل
وفاعله مستتر فيه وهو انت ذلك وهو منصوب محلا لانه مفعول ستري
وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها لا تتعلق لها بما قبلها
معنا لما ستري خبر المبتداء والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول
الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال لان المعنى ستري وقوع الجملة
هذه المواضع الستة موقع المفرد فانه لم يبين وقوعها فيها موقع المفرد
في المدن فصل في الاعراب الاعراب وهو مرفوع بانه مبتداء ان يختلف
اخر الكلمة باختلاف العوامل وهو في محل الرفع على انه خبر المبتداء
فان قلت ان الجملة اذا وقعت خبرا للمبتداء فلابد من عايد ومنه
الجملة وقعت خبرا مع انه خال عن الضمير قلنا ان الجملة ههنا في تقدير

بلغ

المفرد بان اونقول ان لجزعيادة ههنا عن المبتداء فلا حاجة الى الفير
وقيل الاعراب منقول من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت من
كثرة شرب اللبن واعربها اذا اصلحها وذالت فساده فالاعراب
في الكلام يزيل عنه الفساد الذي يلحقه باشتباه الفاعل بالمفعول وقيل
هو منقول من قولهم امراة عروب اي متحببة الى زوجها فالاعراب في الكلام
يحسنه حتى يحببه وقيل هو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا
بينها والاعراب يبين المعاني ولقائل ان يقول ان المص لو
بين المعرب اولا ثم بين الاعراب لكان اولى كما ذكره هكذا
صاحب الكافية فان قلت ان المص قال الاعراب ان يختلف
اخر الكلمة والحال انه لا يوجد الاختلاف في اخر الكلمة لانه لا يبدل
حرف بحرف لا يسقط قلنا ان المضاف محذوف تقدير الكلام الاعراب
ان يختلف هيئة اخر الكلمة وحذف المضاف في الكلام شايع و
لقائل ان يقول ان في التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخوله
ما ليس منه فيه كاختلاف اخر في قولك جاءني مسلمون ورايت مسلمين ومررت
بمسلمين وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاصح ان يزيد
فيه قيدا اخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه فان هذه
الحروف اخرى وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ

المتكلم

المتكلم وانما هو في لفظ غيره وجاب واجاب بعضهم هذا سوال
بان يقول لا نسلم ان اختلاف هذه الحروف باختلاف العوامل
بل بالتبعية بلفظ المتكلم لا المتكلم اذا قال جاءني رجل وقال المخاطب
منو بالتبعية وكذا غيره فان قلت ان من الواجب على المص ان يقول
لفظا او تقديرا ليخرج المبني المعرب بالاعراب المحلي نحو جاءني هؤلاء
ورايت هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق على هؤلاء انه
اختلف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكونه اختلاف
محلا قلنا ان تقدير حد الاعراب ان يختلف المعرب باختلاف العا
العوامل ومثل هؤلاء ليس بمعرب وح لا يرد هذا السوال
اولا ان قيد لفظا او تقديرا معتبر ولم يذكر لشهرته كذا ذكر
في بعض شروح المصباح فان قيل لم جعل الاعراب في اعراب
اخر الكلمة دون اولها واوسطها قلت ان الاعراب يدل
على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا يحسن المجي الى الاحوال
الا بعد الفراغ عن الذات اونقول ان كان الاعراب في اول
الكلمة يلزم الابتداء بالساكن وان كان في الوسط يلزم
بتغير الاعراب بتغير الاوزان فلم يبق الا اخر الكلمة فيكون
في اي في اخر الكلمة مثال باختلاف العوامل نحو جاءني زيد

ورايت زيدا ومررت بزيد واعراب هذا الكلام ظاهر وما
اخره الواو فيه ابتدائية ما موصولة في آخره وهو ظرف مستقر
الف وهي مرفوعة بانه فاعل للظرف مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوع محل بانه مبتداء وخبره جملة لا يظهر
فيه الاعراب مثاله كالعصا والرحي اعرابه كاعراب قوله كزيد والعلم
والجهل فان الاعراب فيهما غير ظاهر لمانع نحو هذا عصا ورايت
عصا ومررت بعصا وكذلك رحي لعدم قبول الالف الحركة
وما في اخره ياء اي الاسم الذي حصل في اخر الاسم ياء والموصول
مع صلته مرفوع المحل بانه مبتداء مكسورة وهي مرفوعة بانها
صفة الياء ما موصولة لا بد له من صلة قبلها وهو منصوب
الظرفية وعامله محذوف والضمير المستكن في المنتقل من حصل
بعد حذفه فاعل الظرف عايد الي ما والضمير البارز عايد الي اليا ء
والظرف مع فاعله جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب لانها صلة للموصول
وهو مع صلته مرفوع المحل بانه قايم مقام فاعله المكسور سكن
اخره في حالة الجر والرفع لكون الضمة والكسرة علي الياء ثقيلة
وهذه الجملة مرفوعة المحل لانها خبر المبتداء وحركه في اخره ذلك
الاسم في حالة النصب لخفة الفتحة عليها وهذه الجملة مرفوعة المحل
لكونها

لكونها معطوفة علي جملة سكن مثاله نحو جاءني القاضي ورايت
القاضي ومررت بالقاضي قال الله تعالي اجيبوا داعي الله اعراب
هذا الكلام ظاهر وما الواو فيه عاطفة ما موصولة سكن فعل
ماضي قبل واوه او ياؤه الضمير فيه راجع الي ما اي واو وياء
ذلك الاسم وهو منصوب علي الظرفية وعامله محذوف والضمير
المستكن في المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الي
الموصول المحذوف وهو ما والظرف مع فاعله صلة للموصول المحذوف
وهو مع صلته مرفوع بانه فاعل سكن وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول
الملفوظ وهو مع صلته مرفوع بانه مبتداء كدلو وظبي واعرابها
كاعراب قوله كالعصا والرحي فحكمه اي حكم ذلك الاسم وهو
مرفوع بانه مبتداء حكم الصحيح وهو مرفوع بانه خبر المبتداء
والمبتداء مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل بانها خبر المبتداء وهو ما
في قوله وما سكن والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من
الاعراب لانها معطوفة علي الجملة مستانفة فان قلت لم دخلت الفاء
في قوله فحكمه حكم الصحيح قلنا ان المبتداء اذا كان اسما موصولا كان
صلته فعلا جاز دخول الفاء علي الخبر وههنا كذلك فايدة واعلم
ان حذف الموصول جائز كما وقع في هذا المقام في قوله من يجوز رسوله

الله منكم ويمدحه وينحرف سواء اي من يهجو رسول الله منكم
اي من الكفار والمشركين ومن يمدحه وينحرف منكم سواء وامثل
الاعراب وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره بالحركات لكونها اظهر من الحروف
وادل على المراد ولكنه وقد يكون بالحروف وذلك كون الاعراب بالحروف
في الاسماء الستة المعتلة والجار والمجرور متعلق المحذوف مرفوع
المحل لكونه خبر لذلك مضاف الى ياء المتكلم مضافة منصوبة بانها حال
من الاسماء الستة وهي اي تلك الاسماء الستة ابوه واخوه وفوه
وهنوه وحموه وانما قال غير ضمير لان الحمو اقارب زوج
المراة فاذا اضيف الى التانيث وذو مال تعمل في حالة الرفع
جاءني ابوه في حالة الرفع ورايت اباه في حالة النصب وفي حالة
الجر مررت بابيه وكذا الواو فيه ابتدائية والجار والمجرور متعلق المحذوف
مرفوع محلا بانه خبر للمبتداء مؤخر وهو الباقي اي من اخوته فتدل الواو
فيها حالة الرفع وتدل الالف فيها حالة النصب وتدل الياء حالة الجر واعلم
ان الجمع بعد رجع اذا ضمت شيا الى شيء ومن هنا كان اصل الجمع
العطف كما ذكرنا في التثنية في الحقيقة هي لوجود حقيقة الضم فيهما
الا ان العرب خصت التثنية باللفظ والجمع اخر لان التثنية لا تقع
الا على ضم شيء الى شيء فقط ولما دعت الحاجة الى ضم اشياء بعضها

اي

في مواضع احدها [illegible]

٢٦

الى بعض حققها بلفظ ليدل كل واحد من اللفظين على مقدر لا يدل
عليه الآخر فان قلت لم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف قلنا ان التثنية
والجمع متغيرتان على الواحد والحروف فرع الحركة فاعطي الفرع للفرع و
الاصل للاصل وانما عرب بهذا الاعراب للمعنيين لان التثنية والجمع ستة
احوال الرفع والنصب والجر وفي كل واحد منهما والحروف التي تصلح لان يكون
اعراب ثلثة الواو والالف والياء لو جعل الاعراب للتثنية لبقي الجمع
بلا اعراب ولو جعل بالاعراب الجمع لبقي التثنية بلا اعراب ولو جعل اعرابهما
بالواو وحالة الرفع وبالالف حالة النصب وبالياء حالة الجر لوقع
الالتباس بينهما فاحتاجا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بان
جعلوا اعراب التثنية بالالف حالة الرفع واعراب الجمع بالواو حالة الرفع
وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر فان قيل لم زيدت الالف في التثنية
دون غير قلنا ان التثنية اكثر من الجمع لانها تكون لمن يعقل وما لا
يعقل والمذكر والمؤنث فكانت اكثر والالف اخف من اخيها فجعل
الالف للاكثر تعديلا فان قيل لم جعل الالف للرفع دون النصب
الذي منه نشاء فان قيل فيه جوابا احدهما ان الالف اصل حروف
المد اذا كانت لا يفارقها المد ولا الحركة والرفع هو الاصل والجر
والنصب فضلتان فجعل الاصل للاصل والثاني ان الالف لو جعلت

علامة النصب لاحتيج في الرفع الى علامة اخرى وقد ثبت ان الياء للجر
فلو جعلت الواو للرفع لالتبس المثنى بالمجموع فان قيل ان الالف
في التثنية هل هي حرف الاعراب ام لا قلنا فيها خلاف فمذهب سيبويه
انها حرف الاعراب زايد على الكلمة بمعنى لو سقط لبطل ذلك المعنى فكانت
حرف الاعراب كتاء التانيث وياء التثنية وقال الفراء ذيد ان الالف
علامة للرفع وليست حرف اعراب كتاء التانيث وياء التثنية لان حرف
الاعراب وهذه تدل على الاعراب فكيف يكون حرف اعراب واجاب
الشيخ للفراء وقال هذه لا يلزم لان الشيء الواحد قد يدل على اشياء
كثيرة كالواو في زيدون فانها تدل على الجمع والتذكير وذوي العقول
والعلة وكذلك الالف ههنا تدل على التثنية وعلى الرفع فجاز ان يكون
مع ذلك حرف اعراب وذهب قول الى ان المثنى والمجموع مبنيان و
ليس لان موجب البناء مشابهة الاسم للحرف ولم يوجد ذلك في التثنية
والجمع فان قلت لم دخلت النون في التثنية والجمع قيل فيه خلاف
فذهب بعضهم الى انها تدل على الحركة والتنوين الذين يستحقهما هذا
الاسم لانه كان قبل التثنية تحرك وينون ولم يكن التعريف
هنا ولا الحركة والنون صالح ان ينوب عنهما فان قيل فكيف ينوب
الشيء الواحد مناب الشيئين قلنا ان النون حرف قوي من التنوين

وحده والقوي يصلح ان يقوم مقام الضعيفين فان قيل لو كان
النون التنوين بدلا من التنوين لما ثبتت مع الالف واللام نحو الرجلان
ولما ثبت فيما لا ينصرف نحو احمدان فقيل بثبوته مع الالف واللام
ففيه ثلثة اوجه احدها انهم ادخلوه على الاسم قبل الالف واللام
ثم ادخلا عليه وقد استقر ثبوته فلم تحذف والثاني ان النون
بدل من الحركة هنا واضح لا من التنوين بدليل سقوطها في الاضافة
والاضافة تسقط التنوين لا الحركة فبان ان التنوين النون في موضع
بدل من التنوين وهو المضاف في موقع بدل من الحركة وهو
مع الالف واللام وما لا ينصرف والجواب الثالث ان النون بدل منها
على الجمع ولكن اذا تعذر ثبوتها بدلا عن احدها الوجود
المانع من ثبوتها بدل عن آخر الا يرى انك اذا قلت هي
تقوم دلت التاء على المضارعة والتانيث فان قيل انت تقوم
بطلت دلالتها على التانيث وبقيت دلالتها على المضارعة
فان قيل لم سقطت النون في الاضافة ولم يسقط مع
الالف واللام قيل فيه جوابان احدهما ان التنوين يدل
على استغناء الاسم عما بعده فلو ثبت النون بدلا عن
التنوين لكان منفصلا والاضافة توجب اتصاله

واما الحركة ولا يبدل منها شيء في الاضافة لئلا يقع الحرف فاصلا
في اللفظ والثاني ان النون والاضافة في موضع واحد وهما
ضدان والضدان لا يجتمعان في مكان واحد بخلاف
الالف واللام في اول الاسم والنون في آخره والضدان هذه
الاسماء الستة معربة بالحروف لا بالحركات وليس في الاسماء المفردة
المعربة بالحروف وغيرها فان قيل لم اعربت هذه الاسماء الستة والجمع
لا بد من اعرابها بالحروف فاعربوا بعض المفردات بالحروف وليكون
للتثنية والجمع نظير في الاحاد دليلا سمعا كالمستوحشين بلا
نظير لهما في الاحاد والثاني ان التثنية والجمع فرعان هذه الاسماء
تعرب في حالة اضافتها بالحروف واستعمالها مضافة فرع اذ الاصل
ان يتم معنى الاسم بنفسه من غير حاجة الى اسم آخر والاسماء الستة
لا تتم معانيها الا بالاضافة فكانت في ذلك فرعا كالتثنية و
الجمع فيهما اعرابا بالحروف لكونهما فرعين وكذلك هذه الاسماء كذا
قال الشيخ العسكري فان قيل لم خصت هذه الاسماء
بهذا الاعراب دون غيرها من المعتلات كيد ودم وعد قلنا هذه
الاسماء الستة لا تتم معانيها الا بالاضافة فاشبهت التثنية و
الجمع بخلاف دم وبابه فان معناه يتم بدون الاضافة فان قلت

ان الواو

ان الواو في ابوه والالف في اباه والياء في ابيه هل هو اعراب ام هو
حروف اعراب قلنا ان الواو في ابوه والياء في ابيه والالف في اباه حروف
اعراب وليست اعرابا على الحقيقة التحقيق لان الاعراب معنى في الاسم المعرب
زايد على الحروف والواو في ابوه وما قلت عنها من جملة حروف
فكيف يكون اعرابا بل حرف الاعراب من اللفظ وجعلت هذه
الحروف علامات على الاعراب ولهذا قال المص فيدل الواو على
الرفع ولم نقل الواو للرفع واعلم ان بعضا من الكوفيين قد ذهب
الى انها معربة من مكانين احدهما في وسط الكلمة والآخر في لامها
وذهب قوم الى ان الحركات قبل حروف المد ههنا من الاعراب و
حروف والحروف للمد ناشية عن اشباع الحركات فايدة فاعلم ان هذه
الاسماء الستة تنقسم على ثلثة اقسام احدها تستعمل مفردا ومضافا
وهي اربعة ابوه واخوه وحموها وهنوه فيقال في الافراد
اب واخ وحم وهن ويعرب هنا بالحركات فاذا اضيف ردت
لامات هذه الاسماء التي حذفت في الافراد ولامات كلها واو
بدليل قولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان بالتاء من العرب
من يجعلها مثل عصا فكيف في الرفع والنصب والجر بالالف
ومنهم من يقولها في الاضافة ايك بحذف حرف العلة وقد جمع اب

على ابين كسرين والقسم الثاني يستعمل مفردا على وصف ومضافا
على وجه اخر وهو فوه فانه في الافراد قسم واصله فوه كقولك
في الجمع افواه فحذف منها الهاء وابدلت من الواو ميم ليصح تحركها
في الاعراب فاذا اضيف ردت الى الاصل فقلت فوه وفاه
فيه ولا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم الثالث ولا يستعمل
الا مضافا الى الاجناس ومعناه صاحب فان قلت ما الفرق
بين ذو والصاحب قلنا ان الصاحب يضاف الى الجنس وغير الجنس
وذو لا يضاف الا على الجنس ولم يجز اضافة ذو الى المضمر ولا يقال
ذوه الا في الشعر ولقائل ان يقول ان من الواجب عليه ان يقول
بعد قوله مضافا الى غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان
اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك بالرفع ورايت اخيك بالنصب
ومررت باخيك بالجر ويمكن ان يجاب عنه بان للمص لما ذكر امثلتها
مكبرة غني عن ان يذكرها وسائل ان يعود ويقول ان ما ذكرتم
من الجواب يقتضي الاستغناء عن قوله مضافة لان امثلتها مذكورة
بالاضافة والجواب عنه انه لو قتصر على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان
مضافا الى المظهر نحو جاءني ابو زيد ليس حكمه كذلك مع انه حكمه كذلك وليس
انه لو اقتصر على لفظ المكبرة لتوهم ما هو خلاف الواقع فان قلت ان

من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة واحدة لانها لو ثنيت
او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثنات والمجموعا قلنا الجواب
عن هذا السوال هو الجواب بعينه عن الاعتراض بان الواجب عليه
ان يقول مكبرة كذا ذكر في بعض شروح للمصباح وفي التثنية
وهو معطوف على قوله وفي الاسماء الستة بالالف والنون او بالياء
والنون والجار والمجرور متعلق بكاينا منصوب محلا بانه حال من
التثنية اعلم ان التثنية عطف وهو من قولك ثنيت الحبل اذا عطفته
عليه وكان الاصل في قولك قام زيدان قام زيد وزيد الا ان العرب ارادوا
الاقتصار لاسيما في الجمع الذي لا نهاية له فاكتفوا بالاسم الاول ثم اتوا
بزيادة لتدل على المحذوف وفي الجمع بالواو والنون او بالياء والنون
وقيد بذلك لان الجمع بالالف والتاء يكون اعرابها بالحركات لا بالحروف
وكلا منا في الاعراب بالحروف ومثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني
مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال
التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال الجمع في حالة
النصب رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت
بمسلمين ومسلمين فان قيل لم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف
قلنا ان التثنية والجمع متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع

اعراب بالحركات فاعطي الفرع للفرع كما اعطي الاصل للاصل وانما اعرابهما ا
الاعراب للمعين ذكرنا جوابه من قيل فان قيل فكيف ثبت النون في
هذان واللذان وهما مبنيان قيل فيه جوابان احدهما ان كل
واحد منهما مبنية على ما كانت عليه في الافراد وانما جعلت في
موضع الرفع بصيغة وفي الجر والنصب بصيغة اخرى وليس
صيغتهما في التثنية عن صيغتهما في الواحد والجواب عنه الثاني انهما
اعرابان في التثنية والجمع لان التثنية من خصايص الاسماء فيكون الالف
علامة الرفع والنون بدلا من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم
بعد التثنية والجمع فان قيل انتم تزعمون ان الالف في التثنية حرف
اعراب فكيف جاز ان يقع تاء التانيث قبلها في موضع الحشو فيقال
مسلمتان وشجرتان قيل فيه جوابان احدهما ان الالف حرف الاعراب
من وجه وهي كالحركة من وجه اذا كانت دالة على الرفع فوقع التانيث
قبلها من حيث هي دالة على الاعراب لا من حيث هي حرف الاعراب والثاني
ان الالف حرف اعراب في التثنية تاء والتانيث حرف اعراب في الواحد
وما كان في الواحد اثبت يحدث في التثنية ولقائل ان يقول ان كون
الاعراب التثنية في حالة النصب بالياء والنون منقوض بقوله
تعالى ان هذان الساحران لان هذان في حالة النصب مع انه

ليس بالياء والنون ويمكن ان يجاب بان يقال ان ان ههنا بمعنى نعم
وهذان مبتداء وساحران خبره او نقول ان اسم ان ضمير الشان اي انه
هذا الساحران كذا ذكر في بعض شروح اللباب وفي كلا والجار
والمجرور معه متعلق للمحذوف مرفوع بانه معطوف على قوله والجمع مضافا
وهو منصوب لانه حال اي حال كونه مضافا الى مضمر والجار والمجرور متعلق
بمضاف فحكم مرفوع بانه مبتداء والفاء جواب شرط محذوف اي حكم
كلا اذا كان كذلك حكم المثنى مرفوع بانه خبر المبتداء ولا محل لهذه الجملة
لانها جواب شرط غير جازم وهو اذا المحذوف وكون حكم كلا كحكم
المثنى في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشدة شبهه به لفظا لكون اخره
الفا وهو لا ينفك من الاضافة حتى يتميز بتجرده عن النون ومعنى
لكونه مثنى المعنى او يقال انه لا يضاف الا اليه فيكتسي حكم المثنى فان قيل
لم خص المص ان يكون اعرابه بالحروف الناقصة بحال اضافته الى المضمر قلنا
ان كلا اذا كان مضافا الى الغايب ان يقع تاكيد للمثنى نحو جاءني الرجلان
كلاهما فجعلوا موافقا للمتبوعة في الاعراب بها ثم طرد ذلك في كونه مضافا
الى ياء المتكلم والمخاطب ولم يقع تاكيدا له كذا ذكر في شرح اللب تقول
في حالة الرفع جاءني كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي حالة الجر
مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمر واذا اضيف الى مظهر الواو

ابتدائية اضيف فعل مجهول والضمير فيه مستتر قايم مقام فاعله ناجح و
محل هذه الجملة من الاعراب جر لاضافة اذا اليها فحكم حكم العصا لا محل
لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا للشرط غير جازم وهو قوله
لفظا احتراز عن المعنى والحظ وانتصابه على التمييز تقول جاءني كلا الر
جلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واعراب هذا
التركيب ظاهر ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع لا محل لهذه ولا محل
الجملة لانها جملة مستانفة وهي التثنية والجمع لهذه الجملة ايضا من الاعراب
لانها لا تتعلق لما قبلها كما ذكرنا في كونه الاعراب بالحروف واعراب
قوله كما ذكرنا والثالث اي من المواضع التي يستوي فيها النصب
والجر وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره قوله جمع المؤنث السالم بالالف
والتاء فان قيل لم زاد الالف من بين الحروف دون غيره قيل
ان الالف من حروف المد واللين وكان اولى الحروف بالزيادة
حروف المد واللين واختصت الالف لخفتها فان قيل لم اخاموا
الالف حرفا اخر قيل لئلا يشتبه المقصود من المثنى فان قيل
لم حمل النصب جمع المؤنث السالم على الجر وكان القياس ان يفتح في النصب
كما فتحت تاء التانيث في الواحد نحو رايت مسلمة قيل ان
العرب كسروه في النصب استحسانا وذلك ان جمع المؤنث فرع
على

على جمع المذكر فكما يستوي بين النصب والجر في المذكر كذلك في
المؤنث ليكون الفرع على مثل الاصل ولو فتح في النصب لكان
انهم حكما من الاصل واسع منه وذلك لا يستحسن في الحكمة
مثال الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءتني مسلمات بالرفع
وفي حالة الجر نحو مررت بمسلمات وفي حالة النصب نحو رايت
مسلمات بالجر ايضا والرابع اي من المواضع التي يستوي الجر
والنصب فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد بالجر ايضا لان الجر فيه تابع للنصب لكون الجر ممنوعا عنه لمشابهة
بلغ الفعل فلما كان الجر ممنوعا عنه اتبعوه الجر بخلاف غيره والخامس
اي من المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها وهو مرفوع بانه مبتداء
وخبره الضمير وقوله اكرمك ومحله الجار والمجرور في اكرمتك مرفوع بانه
صفة للضمير والاستواء في الضمير وهو اشتراك الضمير المنصوب والمجرور
في معنى المفعولية والكاف فيه مفعول وكذا الكاف في مررت بك
لان تعدية جاوزتك والضمير في انه مرفوع لفظا وكذا في له يعني ان
الجار داخل في له وكذا الجمع نحو انهم ولهم واعرابه كاعراب قوله وكذا الباء في
فان قيل لم فتحت اللام في له يعني انها حرف جر وهي اذا كان حرف
جر لا يكون مفتوحا لانها لم يظهر لها عمل وهذا الجواب ضعيف لانها

تدخل على الاسماء المبنية وتكسر في تلك الحالة لهذا فان قيل لم استوي
الجر والنصب في المضمرات بسبب البناء فلا يناسب ان يذكر فيما
نحن بصدده لان كلامنا في المعربات والجواب عنه ان كلامنا
في استوي الجر والنصب من غير نظر الى انه معرب ام مبني كذا ذكره
في المقاليد ومن قيام الحرف والجار والمجرور مرفوع بانه خبر للمبتدا
المؤخر مقام الحركة وهو منصوب على الظرفية النون مرفوع بانه
خبر مقدم في يفعلان والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع
محلا لكونه صفة للنون وفي تفعلان ويفعلون وتفعلين
اعلم ان هذه الامثلة الخمسة معربة وليس حرف اعراب والدليل
على انها معربة ان المعنى الذي اعربت قبل اتصال هذه الضماير موجود
جود بعد اتصالها الا انه منع من الاعراب فيها مانع فذلك الضماير
لانها اوجبت كون اخر الفعل على وجه مخصوص فوجب حرف
ان يزاد يقوم مقام الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك الحرف
المد واللين لكثرة دورانها ولا يمكن زيادتها فيها للمانع فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الضماير حرف اعراب قيل ان هذه الضماير
اسماء فهي كالمستقلة بانفسها فكيف يكون حرفا للفعل
فان قيل لم لا يجوز ان يكون النون حرف اعراب قيل فيه جوابان

احدهما

احدهما ان بينهما وهو الفعل حاجز وهو ضماير الفاعل والثاني
ان النون يقبل الحركات والسكون فلو كانت حرف اعراب لتحرك
بحركة الاعراب وسكنت في الجزم فانها اي النون علامة الرفع
فان قيل لم جعل ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت
مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخويه فناسب ان
يعطى المقدم للمقدم تسقط وهي وفاعله مستتر فيه راجع
الى النون والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل لكونه
خبر بعد خبر لان في الجزم والنصب فان قيل فلم سقطت النون
في الجزم والنصب قيل ان النون جعلت عوضا من الرفع
والجزم يسقط الحركة وكذلك يسقط حرف القايم مقامه ثم ان
النصب حمل على الجزم في الافعال كما حمل النصب على الجر في الاسماء
سقوط الحركة وهو منصوب بنزع الخافض مثاله نحو لم يفعلا ولن
يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلي ولم تفعلي والجار والمجرور في قوله
ومن ذلك مرفوع المحل بانه خبر المبتدا مؤخر وهو قوله حرف المد واللين
والجار والمجرور في قوله في فعل المعتل اللام مرفوع المحل بانه صفة
الحروف فانها حروف المد واللين نعت وقوله ساكنة في الرفع
منصوب لانه حال من الضمير المستتر فيه نحو يغزو ويرمي واورد

مثالين الاول من الواوي والثاني من اليائي قوله تسقط في الجزم
سقوط الحركة مرفوع المحل لكونه خبر بعد خبر لان مثاله نحو لم يغز ولم يرم
بسقوط الواو والياء ويتحرك الواو والياء في النصب ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها لا تعلق لما قبلها مثاله نحو لن يغزو ولن
يرمي ولا محل ايضا لقوله تثبت الالف وقوله ساكنة منصوب بانه
حال من فاعل تثبت في النصب وهو متعلق بتثبت مثلها اي
مثل الالف في حالة الرفع في بعض النسخ مثالهما وح يكون الضمير
راجعا الى الواو والياء اي مثل الواو نحو يغزو ومثل الياء نحو
يرمي في حالة الرفع وهو منصوب بنزع الخافض مثاله نحو لن
يخشاه والجار والمجرور في لامتناعها اي لامتناع الالف متعلق
بتثبت عن الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها الفا فصل
الاسماء وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره قوله على ضربين وقوله معرب
وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف ويجوز ان يكون منصوب على انه
مفعول لفعل محذوف ويجوز ان يكون مجرورا بانه بدل من ضربين
وهو اي المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل كما ذكرنا وقوله
مبني معطوف على معرب وهو اي المبني ما وهو موصول وصلته مقدر
وهو كان حركة وهو مرفوع بانه اسم لكان المقدر والضمير فيه راجع

اي ما

اي ما او سكون وهو معطوف على حركة والجار والمجرور في قوله لا بعامل
منصوب محلا على انه خبر لكان المقدر ولما فرغ من تقسيم الاسماء الى
القسمين المذكورين شرع الى تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين
واعراب قوله منصرف كاعراب قوله معرب وهو اي المنصرف ما يدخل اي اسم
يصلح ان يدخل الجر مع التنوين فايدة واعلم ان المنصرف مشتق
من الصريف هو صوت خفي كصريف القلم والبكرة وغيرهما فعلى هذا
يكون الصرف في الحقيقة هو التنوين لانه صوت يلحق اخر الاسم وقال
قوم هو مشتق من التصرف وهو التقلب في الجهات فعلى هذا يكون
الصرف عبارة عن الجر والتنوين لانهما يزداد تقلب الاسم وقال
الشارح اللب انه ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف
خلص من شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع والاسماء المعربة
على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما نع من الفعل وقسم انصرف
عنه وهو المنصرف وغير المنصرف وهو معطوف على قوله منصرف
وهو غير منصرف وما لا يدخل الجر مع التنوين الذي للتمكن لفظا
اعلم ان في امتناع الجر مذهبان الاول امتناعه منه ليس بمقصود
على حدة لان الجر لما كان شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم
معاقبه اياه في الاضافة اتبع الجر اياه في المنع وهو الاصح و

والمذهب الثاني ان امتناعه منه معقود على حدة وجهة ان الجر ركن من
اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم
التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهو الجر واشار المص الى مذهب الاصح
بقوله هو التنوين وكان وهو فعل من افعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع
الى غير المنصرف والجار والمجرور في قوله في موضع الجر منصرف محلا بانه حال من
اسم كان مفتوحا وهو منصوب بانه خبر لكان فان قيل لما قال المص ولا
وكان في موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا والاولى ان ذكر المنصوب احسن
لان الفتحة من ذكر الفتح من القاب البناء وكلامنا في المعربات قيل ان المص اشار
الى مذهب الاخفش لان غير المنصرف في حالة الجر مبني عنده دليل ان الفتحة
في حالة الجر حركة بنائه لان عامل الجر لا يحدث الفتحة وقال بعضهم
هذا الجواب ليس بجيد لان مذهب الاخفش ضعيف لان الاسم
معرب في حالة الرفع والنصب ولم يحدث في حالة الجر ما يوجب
البناء والمص لا يشير على مذهب الضعيف بل جوابه الصحيح ما ذكره
صاحب الضوء وهو لو قال وكان في موضع الجر منصوبا لكان في
قوة قوله وكان في موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح في احمد دال
في قولك مررت باحمد ليست بدالة على ما دل عليه الفتحة في رايت احمد
حتى يصح اطلاق النصب عليها بل هي حركة نائبة مناب اخيها العلة
واجيب

او جيب والاسباب المانعة وهي مرفوعة بانها مبتدا اي من الصرف ٣٤
وهو متعلق بالمانعة تسعة وهي مرفوعة بانها خبر المبتدا ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قيل فمن اين انحصرت الاسباب
في تسعة قيل ان النحويين نظروا في الاشياء التي يصير بها الاسم فرعا فوجدوه
تسعة احدها التعريف وهو فرع التنكير لان كون الاسم معرفا بعد
كونه منكرا والثاني التانيث وهو فرع التذكير اذ يجيء في الاسم
العام مجردا عن الزيادة ويجيء المؤنث مختصا فيجب ان يكون فرعا وما يجيء معهما
لما يجيء يكون بدونها والثالث وزن الفعل وهو فرع لوزن
الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا لوزن الاسم والرابع
الصفة وهو فرع الموصوف لانه تابع له فهو فرع والخامس العدل
وهو فرع المعدول عنه لتاخره عنه والسادس العجمة وهو فرع
العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم
والسابع التركيب وهو فرع الافراد والثامن الجمع وهو فرع الواحد
لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد والتاسع الالف والنون
وفيه خلاف فقال البصريون انهما انما يمنع الصرف بمشابهة الفي
التانيث وح لم يكن فرع لشيء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف
بالاصالة لا للمشابهة وح فرعا على ما زيد عليه للضادعتان
يكون

اي المثال بهتان لا الي التانيث في انها زايدتان زيدتا معا وفي عدم
قبول التاء وكون الزايد الاول منهما الفا وتساوي المصدر منهما
في الوزن فان سكر من سكران كحمر من حمراء مثنى وهو ظرف اجتمع
ومحل وقوله في الاسم متعلق به وفاعله سببان والفعل مع فاعله
جملة فعلية مجرورة المحل لاضافة متى والجار والمجرور في قوله منها اليهاج
مرفوع المحل بانه صفة لسببان ويجوز ان يكون حالا منه وقوله او
تكرر واحد منها معطوف على اجتمع منع وهو فعل مجهول والضمير
المستتر فيه قايم مقام فاعله راجع الى الاسم ولا محل هذه الجملة من الاعراب
جزم لانها وقعت جواب الشرط غير جازم وهو متى الصرف هو
منصوب بنزع الخافض وهو اي منع الاسم من الصرف فان قيل
لم لم يمنع الاسم من الصرف بمشابهة الفعل من وجه واحد قيل
ان الاسم اصل من الفعل فلم يخرج اي الفعل الذي هو فرع عليه
بشبه واحد لان الاسم يترجح باصالته فتعارض اصالته السبب
الواحد فلا يبقى لجزيه اي حكم الفرع يرجح مثاله من العيان ان
الله تعالى خلق الذهب برئيه من كل صحح فاذا ادعي عليه حق لم يثبت
الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد واحد كذلك الاسم لا يمنع
من الصرف بسبب واحد واذا اجتمع فيه اثنان يترجح الجانب الفرع
علا

٣٥
علا جانب الاصل فيمنع الصرف فان قيل فلم جعل حكم التثنية منهما منع
الجر والتنوين ولم يجعل حكمه غيرهما من منع الصرف ودخول
الجر وغير ذلك من احكام الفعل قلنا انما يجعل الشيء على غيره في حكم المحمول
ولا يناقض معناه ومنع التنوين والجر لا يناقض معنى الاسمية
كما ان حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لم ينتقض معنى الفعل
ولم يجعل للفعل غير الاعراب لئلا ينتقض معنى الفعلية بخلاف التعريف
وحرف الجر فان الاسم لو منع منهما لبطل الحكم المختص ولبطل معنى الفعل
كذا ذكر اصول النحو وما الواو ابتدائية ما موصول لابد من صلة وجد
وهو فعل مجهول وقوله ذلك مرفوع المحل بانه قايم مقام الفاعل
فيه والجار والمجرور متعلق بوجد وهو صلة للموصول عايد الضمير
المتصل في فيه والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه مبتدا احد وهو
مبني على الفتح لكونه بمنزلة الجزء الاول عن الاسم المفرد وعشر هو
مبني على الفتح لكونه متضمنا للحروف احد عشر تركيب تعدادي
مرفوع المحل على انه خبر للمبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها
من الاعراب لانها لا تعمل لما قبلها اسما هو منصوب بانه تميز لاحد عشر
فايدة واعلم ان التركيب ستة احدها تعدادي كخمسة عشر والثاني اسنادي
مثل زيد قايم والثالث اضافي نحو غلام زيد والرابع مزجي نحو بعلبك

والخامس موصوف نحو الحيوان الناطق ويسمى ايضا تقييدي والسادس
صوفة نحو سيبويه ضحة وهي مرفوعة بانه مبتداء وخبر محذوف حالة وهي
منصوبة على الظرفية والعامل فيه الخبر المحذوف تقدير الكلام ضحة منها لا ينصرف
في حالة التنكير والفعل لا محل له لانه لجملة من الاعراب وقوله صفة منصوب هي
المحل على انه حال من افعال وقال بعضهم انهم منصوبة بانه خبر لكان تقدير
الكلام هو يمنع الصرف اذا كان صفة مثاله نحو احمر فانه غير منصرف للصفة
ووزن الفعل وفعلان الذي وهو مرفوع بانه معطوف على افعل
مؤنثه وهو مرفوع بانه فاعل لفعل محذوف هو يجيء وقال بعضهم
ارتفاعه بالابتدائية وخبره قوله فعلى مثاله نحو سكران فان مؤنثه
يجيء سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون واحترز بقوله
الذي مؤنثه فعلى عن فعلان الذي يجيء فعلانة نحو سعدان وسعدانة مؤنثة
وعريان وعريانة فانه منصرف في النكرة لخروج الالف والنون عن بدخول بيان
المضارعة لالفي التانيث بدخول التاء والمعدول ثلاث ورباع
واعراب هذا الكلام ظاهر ومعدولا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة
فانهما غير منصرفين في حالة التنكير للصفة والعدل وما الواو عاطفة
ما موصول لا بد فيه من صلة في اخره وهو ظرف مستقر الف التانيث وهو
مرفوع بانه فاعل ظرف والظرف مع فاعله صلة للموصول والموصول مع صلة

مرفوع

٣٦

مرفوع المحل بانه معطوف على المعدول او خبر مبتداء محذوف تقدير الكلام
ما حصل والرابع من الخمسة في اخره الف التانيث ممدودة وهي منصوبة
بانها خبر لكان المقدر او مقصورة وهي معطوفة على ممدودة تقديره
فان الف التانيث يمنع الصرف سواء كان ممدودة او مقصورة
مثال الممدودة حمراء وصحراء ومثال المقصورة حبلى وبشرى لان
الف التانيث فيهما قامت مقام السببين اذا الالف علم التانيث
كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبلى وبشرى
هي ثم ضم اليه الالف بل صيغة موضوعة عليه جري مجرى التانيث
اخره والجمع الاقصى وهو معطوف على ما في اخره الف التانيث
مثاله كاساود وهي جمع اسودة والاسودة جمع سواد
واناعيم وهو جمع انعام والانعام جمع نعم وما الواو فيه ابتدائية
ما موصوله كان فعل من الافعال التامة فاعله مستتر فيه راجع الى
ما على مثالهما اي على مثال اساود واناعيم والجار والمجرور متعلق
لكان وكان مع اسمه صلة للموصول والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه
مبتداء وخبره محذوف من الجمع وهو متعلق لكان والجار والمجرور
متعلق في قوله مما بعد الالف بيان للموصول حرفان وهو مرفوع
بانه فاعل او ثلثة احرف وهي معطوفة على حرفان اوسطها وهو

مرفوع بانه مبتداء ساكنة وهو مرفوع لانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة
اسمية مرفوعة المحل على صفة ثلثة مثال الجمع الذي كان على مثال اساود وبانه
يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال الجمع الذي كان على مثال اناعيم بان
يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح فانهما غير
منصرفين فان لم يتكرر فيهما الجمعية بمشابهتهما اياهما من حيث الوزن
والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم
منصرفا كصياقلة لانه صار له نظير في الاحاد وهو رفاهية وكراهية
فان كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء وهو علي بعد منصوب على الظرفية
وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع متعلقه مرفوع المحل بانه صفة
ثلثة قوله حذفتها مجزوم المحل لانه وقع جوابا لان في الرفع والجار والمجرور
فيه متعلق بحذفت منصوب بانه مفعول فيه غير صريح له ويجوز ان يكون
حالا من مفعول حذفت مقدم و ح يكون تقديره حذفتها كائنا
في الرفع والجر وقوله ونونت الاسم مجزوم المحل لكونه معطوفا على جزاء
الشرط وانبتها وهذه الجملة مجزومة المحل بالعطفية في النصب واعرابه
كاعراب قوله في الرفع بغير التنوين والجار والمجرور فيه يجوز ان يكون متعلق
باثبت و ح يكون ظرفا لغوا ويجوز ان يكون متعلق لكان و ح يكون
ظرفا مستقرا منصوب المحل على الحالية من مفعول اثبت فان قيل

لم

لم ترك التنوين في النصب دون الرفع والجر قلنا ان ترك
التنوين في النصب فعلى القياس المستمر واما تنوينه في الرفع والجر
فقال قوم انه اياه حذفت فقضي للتالي عن امثلة الجمع فهاذا
ما ينصرف وقال المحققون ان التنوين فيه عوض وليس بتنوين
الصرف فان قيل من اي شيء عوض هذا التنوين قلنا فيه خلاف
وعند سيبويه هو عوض من الياء وعند الزجاج هو عوض من
حركة الياء وذلك ان هذا الياء يستحق الحركة بالضم في الرفع بالفتح
في الجر حذفت وعوض منها التنوين مثال ما كان ثاني الحرفين
بعد الالف ياء نحو جاءني جوار ومررت بجوار ورايت جواري و
اعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل ما مفعول اعلم ان ههنا قلنا
مفعوله محذوف تقديره فاعلم ان هذه المسئلة اعني مسئلة
جواري فان قيل ما محل هذه الجملة الانشائية من الاعراب قلنا
لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها قوله ستة حالة التعريف
معطوف على قوله خمسة حالة التنكير وهي الاسم الاعجمي العلم واعرابه كاعراب
قوله وهو افعل مثاله نحو اسمعيل وابراهيم فانهما غير منصرفين
للعلمية والعجمة وان سمية رجلا بلجام اوفرند رجلا كان منصرفا لان العجمة
النكرية غير مؤثرة في منع الصرف واعراب هذا الكلام ظاهر

اويان

فان قيل لم لم يكن العجمة النكرية تأثير في منع الصرف قلنا ان العجمة
النكرية ممتزجة بكلامهم في دخول التنوين وحرف التعريف و
الاضافة ولا يكون لها تاثير في منع الصرف فان قيل اللجام اذا سمية
بها امراة هل يكون منصرفا ام لا قلنا انها تكون غير منصرف
للتعريف والتانيث وما الواو فيه عاطفة وما موصولة في اخره
الف ولون مزيدتان والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه خبر مبتدا
محذوف تقديره والثاني من تلك الستة التي تمنع الصرف حالة التعريف
ما حصل في اخره الف ونون مزيدتان والمبتدا مع خبر جملة اسمية
لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة المستانفة مثال
الالف والنون المزيدتين كعثمان وسعبان فانهما لا ينصرف
للعلمية والالف والنون المزيدتين قاعدة وقد يقع في هذا القسم
اسما يجوز ان يكون النون فيها اصلا وان يكون زايدا فاذا حكمت
عليها بالاصالة لم يمنع من الصرف وان حكمت بالزيادة منعت من
الصرف فمن ذلك حسان ان اشتققته من الحسن صرفته لانه فعال لا فعلان
وكذلك سمان ان اخذته من السمن صرفته وان اخذته من السم
لم تصرفه وكذلك شيطان ان اخذته من الشطن صرفته وان اخذته من
الشيط لم تصرفه والثالث من تلك الستة المانعة في حالة التعريف ما
فيه

فانهما

فيه وزن الفعل مثال كاحمد ويشكر ويزيد فانهما غير منصرفين للعلمية
ووزن الفعل واعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف عند
تحقق سبب احد شرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا انصرف
يعمل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف ردّ وسدّ فان قلت
ان مثل ضرب اذا سمي به رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلنا اذا
سمية بما فيه صفة الفعل فانك تنظر فيه فان كان ماضيا على فعل
بتخفيف العين صرفته البتة لان هذا البناء كثير في الاسماء و
الافعال فان قيل ضرب بضم الاول وكسر الثاني اذا سمي به رجلا
هل يكون غير منصرف ام لا قلنا ان مثل هذا الوزن يكون غير
منصرف اذا سمي به لانه لم يأت في الاسماء منه الا قليلا فان قيل
انّ قيل وبيع اذا سمي بهما رجلا هل يكونان غير منصرفين ام لا قلنا انهما
تكونان غير منصرفين لان بناء فُعِل قد زال حين سكن اوسط
وكسر اوله قاعدة فان سمية رجلا بفعل الامر وفي اوله همزة
وصل نزعة الضم منه وقطعت الهمزة وابقيتها مكسورة
ولم تصرف فتقول هذا اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب
وان في اخر الفعل تاء التانيث الساكنة وسميته به ولا ضمير فيه قلبت
التاء في الوقف هاء نحو ضربه وجعلتها تاء متحركة في الوصل نحو ضربة

قد جاء والرابع من تلك الستة التي تمنع الاسم من الصرف حالة التعريف
المعدول مثاله كعمر وزفر وهذه الجملة مرفوعة المحل بانها خبر
المبتداء المحذوف تقديره وهما عدلا عن عامر وزافر المعرفتين وهي
مجرورة بانها صفة عامر وزافر ويجوز ان يكون منصوبة على انه
حال من هما وح يكون الالف واللام فيها زايدة واعلم ان اسم
الفاعل من عمر وزفر هي عامر وزافر ثم يجعل اسم الفاعل علما
ثم يعدل عن لفظ عمر فيمنع الصرف للعدل والعلمية والخامس
من تلك الستة التي لا ينصرف حال التعريف المؤنث لفظا مثاله كطلحة
وسلمة فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي او التانيث
معنى مثاله كسعاد وزينب فانهما غير منصرفين للعلمية والتانيث المؤنث
المعنوي والسادس من تلك الستة الاسمان اللذان جعل اسما واحدا
مثالهما كمعدي كرب وبعلبك فانهما غير منصرفين للعلمية والتركيب
قاعدة اعلم ان هذه الاسماء يستعملها العرب على ثلثة اوجه احدها
ان يكون معتبرة غير منصرفين واخر الاسم الاول منها مبني على
الفتح وانما بني الاول على الفتح لانه صار بمنزلة الوسط للكلمة
والاعراب لا يكون في الوسط فان قلت لم بني على الفتح قلنا
شبه الاسم الثاني بتاء التانيث في حكم المنفصل كما ان الاسم الثاني

بانهما غير منصرفين للعلمية والعدل عنها
من عامر وزافر صح

في حكم المنفصل فتقول على هذا حضرموت ومررت بحضرموت ورايت
حضرموت فيفتح الراء بكل حال وتضم التاء في الرفع وتفتحها في الجر والنصب
واللغة الثانية ان تعرب الاسمين وتضيف الاول الى الثاني فتقول
هذا حضرموت ومررت بحضرموت وبضم الراء في الرفع وتفتحها
في النصب وتكسرها في الجر سوى الاسم الثاني مجرور بكل حال واللغة
الثالث تبنيهما جميعا على الفتح فيكون الراء والتاء مفتوحين
بكل حال ما وجه البناء الجزء الثاني لتضمن معنى الواو كخمسة عشر قلت
فان قلت
وقس بعلبك على حضرموت في كل حال واما معدي كرب فياؤه
ساكنة بكل حال اعربت او بنيت فان قلت وكان القياس ان
يفتح كما فتحة الراء في حضرموت قلنا ان الاسم طال في التركيب
وكان الحركة على الياء بعد الكسر مستثقلة وكل وهو مرفوع بانه
مبتداء وما موصولة لا ينصرف وهذه الجملة صلة للموصول
والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليها في المعرفة والجار
والمجرور فيه يجوز ان يكون متعلق بلا ينصرف ويجوز ان يكون
بكاينا منصوب محلا على انه حال من الموصول ينصرف وهو فعل
فاعله مستتر فيه راجع الى الكل والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة
المحل لانها خبر مبتداء والمبتداء مع خبره جملة لا محل لها من الاعراب

لانها جملة مستانفة في التنكيرة اعرابه كاعراب قوله في المعرفة الا
نحو احمران سميت به رجلا وهذا استثناء في قوله ينصرف في النكرة
ايضا هذا عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة
وجهها ظاهر وكذا والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف مرفوع
المحل على انه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو الموصول مع صلته في قوله ما
فيه الف التانيث والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب
لانها لا تتعلق بما قبلها المقصورة وهي منصوبة بانها خبر لكان
المقدر او ممدودة وهي معطوفة على مقصورة و فعلان وهو
مرفوع بانه معطوف على محل الموصول الذي وهو مرفوع المحل
بانه صفة فعلان مؤنثه فعلى واعرابها قدم والجمع وهو معطوف
على فعلان الاقصى وهو مرفوع تقديرا لانه صفة الجمع والثاني
مرفوع بانه مبتدا ما الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثي الاوسط
وهو مرفوع بانه فاعل الساكن فان قيل هل يجوز اضافة الساكن
الى الاوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان اسم الفاعل بحاله فلا
يقال جاني ضارب زيد عمروا لان اسم الفاعل صفة في المعنى و
الصفة لا تضاف الى الموصوف اذا كانت هي اياه في المعنى و
الشيء لا يضاف الى نفسه قوله يجوز فيه صرفه وتركه اي ترك

الصرف مرفوع المحل على انه خبر المبتداء وهو قوله والثلاثي مرفوع
خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة مثاله
نحو هند ودعد ونوح ولوط واما جواز ترك الصرف فلوجود
السببين واما جواز الصرف فلمقاومة سكون الاوسط احد
السببين فايدة وقد قيل ان الاسماء الانبياء والملائكة كلها
لا ينصرف الا ستة نظمها الشاعر في قوله فاسمعوا نوح وهود
ولوط وشعيب وصالح ومحمد وما فيه سبب ثالث و
الموصول مع صلته مرفوع المحل على انه كان وجور داعرابها ظاهر
لم ينصرف وهذه الجملة مرفوع المحل على انها خبر المبتداء وهو ما البتة
وهي منصوبة على انها مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بت
بمعنى قطع فانها في الاصل بتة فادخل الالف واللام عليه سقط التنوين
فصار البتة فان قيل لم يقراء بقطع الهمزة مع ان همزتها وصل
قلنا ان تقطع الهمزة فيه مخالف للقياس ولكن مستعمل
عند الفصحاء وقال بعضهم ان سيويه حكم في كتابه بان اللام
فيه لازمة ولزم منه ذلك قطع همزة كذا في شرح اللباب وقال
بعضهم اشتقاقه من لبت يلبت لبت فاذا قصدوا ان يعرفوا
وجدوا في اول اللام فزاد عليه الالف وحركوا اليا بحركة اللام ثم ادغم

وهو مجرور بانه معطوف على حرف الجر قال مثال ما دخل التنوين
نحو رجل واعرابه قدم فان قلت لم اختص التنوين بالاسم
دون الفعل وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه وهو ان
التنوين زايد على الاسم دليلا على الخفة وانه ليس كالفعل
في ثقله ومعنى ذلك ان الاسم في اصل وضعه دال على معنى واحد
وليس بعامل فيما بعده والفعل ثقيل لانه دال على حدث
وزمان ويلزم الفاعل ويتعدي الى الظرفين والحال والمفعول
له ومعه وبه وفيه مما يتعدي الى امثلة مفاعيل فلما كثر علقه
كان ثقيلا والثقيل لا يزاد عليه شيء لان الزيادة ثقيل واما
الخفيفة فيحتمل الزيادة كذا ذكره العسكري في كتابه
فان قلت ان التنوين قد دخل على لو وهو حرف الشرط
في قوله اللام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم يفتني اوايله
قلنا ان الشاعر جعله اسما ولذا شدد لامه كما في هل فان
ما قيل لم قال المص ومن علامة دخول الالف واللام ولم يقل لحوق
الالف واللام واتصال الالف واللام قلنا لان اللحوق والاتصال
يستعملان في اخر الكلمة غالبا والدخول يستعمل في اول الكلمة و
لذا قال دخول الالف واللام ولم يقل لحوق الالف واللام واتصال

الالف واللام واعلم ان المص لو قال ومن خواصه ولم يقل ومن علامته لكان
اولى لان العلامة لازمة لا ينفك كالرفع للفاعل لانه لا يوجد الفاعل الا مرفوعا
واما بالحركة او بالحروف والخاصة قد تنفك كالضحك للانسان فلو كان
الالف واللام علامة للاسم لكان يلزم من وجوده وجود الالف و
اللام كما يلزم من وجود الفاعل وجود الفاعل المرفوع لانه علامة له فان قلت
لم بين المص العلامات اللفظية ولم يبين علامات المعنوية
قلنا ان العلامات اللفظية اقوي من العلامات المعنوية لانه
يعرف بالحس البصر والقلب معا والمعنوية بالقلب فقط فان قيل
ما وجه الفرق بين الحد والعلامة قيل الحد كاشف عن حقيقة الشيء
ولهذا يطرد وينعكس والعلامة كاشف بيان تعريف الشيء بامر
خارج عن حقيقته ولهذا يطرد ولا ينعكس الا يري ان قولنا
في حد الاسم ما دل على معنى موجود في نفسه يطرد وينعكس فكلما
كان بهذه الصفة حكم بانه اسم وليس كل ما لم يكن بها حكم بانه غير اسم
واما العلامات كالالف واللام وحروف الجر فيطرد ولا ينعكس
فكل ما دخل عليه الالف واللام حكم بانه اسم ليس كلما لا يدخل
عليه يحكم بانه غير اسم الا يري ان زيد اسم ولا يدخل عليه الالف واللام
فاذا اسم لا يدخل عليه حرف الجر كذا ذكره في شرح اللمع فايدة

التاء في التاء واسقط التنوين فكان البنته بعيني جدا كذا في شرح
التسهيل للماكلي فان قلت جاز ان يقال سكون الوسط العلمية
فاذا زالت العلمية زال اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا لانهما
مشروطان بالعلمية قلنا ان سكون الاوسط اذا قابل العلمية
اسقط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية وللعجمة في تاثير
العلمية العجمة والتانيث وجود العلمية لا كونها معتبرة في منع الصرف
فسكون الوسط اسقط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجودها وشرط
التانيث والعجمة وجود العلمية لان تاثيرة كذا في شرح اللباب لكنا
الثلاثي المتحرك الاوسط سقر اسم امراة لم ينصرف البتة وان يتحقق
الاسباب فيه والفاء في قوله فان حكمه للتعليل لان حكمه حكم الرباعي
كسعاد وزينب تتنزل حركة الاوسط منزلة حرف الرابع فان
قلت ان سميت به رجلا فهل يكون غير منصرفين ام لا قلنا ان سميت
بهما رجلا لا يكونان منصرفين بل غير منصرفين فان قيل ان سميت
مذكر المؤنث فقد زال التانيث فكيف منع من الصرف قيل
لا يراد من التانيث في باب الصرف بناء التانيث المعنوي اذ لو كان
كذلك لصرفت طلحة اسم رجل وانما يراد للتانيث هنا اما في
اللفظ علامة التانيث كطلحة واما غلبت اسمية التانيث

وحرف وهو مجرور بانه معطوف على الالف واللام الجر وهو مجرور
لاضافة الحرف اليه نحو بزيد وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف
وهو مضاف الى بزيد والجار والمجرور منها متعلق بالمقدر اي مررت
بزيد فان قلت لم قال ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام
وحرف الجر ولم يقل ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام و
الجر بغير تقييد بالحرف قلنا انما قال حرف الجر ولم يقل الجر لئلا يشتمل
جر المضاف اليه فان جر المضاف اليه بالاضافة وليست من العلامات
اللفظية بل هي من العلامات المعنوية واجاب بعضهم وقال جعل
حرف الجر من علامات الاسم لا الجر لان الجر يكون في الافعال على الظاهر
نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان قلت لم كانت حرف
الجر علامات الاسم قلت لان حرف الجر انما يجيء به تقوية للفعل
حتى يصل الى المفعول فكانه جزء من الفعل والفعل لا يدخل الا على الاسماء
فان قلت ان حرف الجر قد دخل على الفعل في قولهم نعم السير على بئس
العير قلنا انما دخل على وجه الحكاية وحذف القول تقديره نعم
السير على مقول فيه بئس العير وحذف القول كثير في كلامهم
واما عند من جعل اسما لا يحتاج الى تاويله في دخول حرف الجر
عليه وسيجيء بيان ذلك في باب الثالث ان شاء الله تعالى والتنوين

فاعلم ان قوله ومن علاماته اشارة الى كثرة علامات الاسم لان من
للتبعيض الا ان المص لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين
احدهما لفظي والاخر معنوي واما اللفظي فعشرة ثلثة مخصوصة
في اول الاسم وهي الالف واللام وحروف الجر وحروف النداء واثنان
يكونان في اوسط الاسم وهي الالف التكثير وياء التصغير وخمسة
تلحق اخر الاسم وهي ياء النسبة وياء الاضافة ونون التثنية ونون
الجمع وتاء التانيث المتحركة كطلحة واما علامات المعنوية فمنها ان يكون
ان يكون فاعلا او مفعولا او مخبرا عنه او موصوفا او مضافا اليه
وغيرها كذا في المتبع والفصل وهو مرفوع بانه مبتدا ما موصول لا بد له
من صلة دخله وهو فعل ماض والضمير المتصل فيه منصوب المحل بانه
مفعوله به قد وهي مرفوع المحل على انه فاعل دخل وهو مع ما عمل فيه صلة
للموصول والموصول مع صلته مرفوعة المحل لانه خبر المبتدا والمبتداء مع خبره
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب انها مبتداة مستانفة والسين
وهو مرفوع لفظا لانه معطوف على قد وسوف وهي مرفوعة محلا
بانها معطوفة على السين نحو وهو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف
قد وهو حرف للتحقيق ضرب وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه و
الفعل مع ما عمل فيه جملة فعلية مجرورة المحل لاضافة نحو اليه تقدير الكلام

مثاله ما دخل قد مثل قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب وهما مجروران
محلا لكونهما معطوفين على جملة قد ضرب ولقائل ان يقال ان ترتيب المص
غير مستقيم لانه ذكر حد الاسم ثم ذكر علاماته وههنا ذكر علامات الفعل
ولم يذكر حده والاولى ان يذكر حده ثم علاماته فان قلت لم اختص
دخوله بالافعال قلنا انما اختص دخول قد بالافعال لانه وضع لتقليل
الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق
وان كان قليلا وللتقريب من الحال والتوقيع في الماضي نحو قد قامت
الصلوة فيمتنع دخوله الا على الماضي والمضارع فان قيل لا يتوقع
الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر فكيف ان يقال ان قد في الماضي
للتوقيع قلنا اريد بالتوقيع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو
قد قامت الصلوة للقوم كانوا قاموا خلف الامام ينتظرون
قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا قد لا ينافي الاضيا
بخبر يعتقد المتكلم انه يتوقع منه المخاطب كذا قيل في شروح اللب فايدة
ويجوز الفصل بين قد وبين فعلها بالقسم كقوله قد والله احسنت
ولقد احدي بيت سامرا وذلك لان القسم ليس باجنبي لانه لتاكيد
المصدر بقد فان قلت لم اختص السين وسوف بالفعل لانهما دالان
على الزمان المخصوص ولا يختص بالزمان الا الفعل فان قلت ما الفرق

بين السين وسوف قلنا ان السين اقرب الى الحال من سوف
وفي سوف زيادة تنفس وتاخير وقد جاء في القران بمعنى كقوله تعالى
وسيصلون سعيرا وقوله تعالى فسوف يلقون غيا والزمان
فيهما واحد فان قلت لم ذكر المص معرفا دون سوف قلنا لان
السين اسم جنس كغلام وارد فيه صح اضافته كما يقال سين
الطلب وسوف الاستقبال فيصح ادخال الالف واللام عليه للعهد
وسوف علم مبني وسبب بنائه مجيئه على صورة الحرفية فلا يصح ادخال
الالف واللام عليه وحرف الجزم حرف مرفوع بانه معطوف على قد الجزم
مجرور لاضافة الحرف اليه مثاله ما دخل حرف الجزم نحو لم يخرج واعرابه
قدم فان قلت لم اختص حرف الجزم بالفعل دون الاسم قلت ان حرف
الجزم في الفعل بمنزلة حرف الجر في الاسم فاعطي الجزم بالفعل والجر بالاسم
ولم ينعكس للتعادل واتصل الواو فيه عاطفة اتصل فعل ماض
الباء في به حرف جر والضمير المتصل مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق
باتصل منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له راجع الى الفعل الضمير
مرفوع بانه فاعل اتصل المرفوع وهو مرفوع بانه صفة الضمير وهذه
الجملة معطوفة على جملة دخل واعلم ان المص قد احترز بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان المنصوب والمجرور فان المنصوب ليس مختصا به بل

يتصل بالفعل وبالحرف وبالاسم عند الشيخ عبد القاهر والضمير المجرور
لا يتصل بالفعل اصلا اتصل ويتصل بالحروف والاسم نحو ضرب بكر
وغلامك فان قلت ان اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه
لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره وهو نحو زيد ضارب هو فوجب
عليه ان يزيد قيدا اخر وهو البارز للاحتراز عنه قلنا المراد من الاتصال
اللغوي المراد بالاتصال ظهور الاتصال دون النحوي والضمير المرفوع
المستكن في الاسم لا يتصل به لغة لعدم ظهوره في اللاشكال فان قلت
لم اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذا الضمير فاعل والفاعل
لا يتصل الا بالفعل فان قلت لم مثل المص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل
ثلثة امثلة وهي قوله نحو اكرمت اكرما اكرموا قلت للاشارة الى ان
اخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع البارز قد يكون ساكنا كالاول
ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث واما اعراب هذه الامثلة
فكاعراب قوله قد ضرب وسيخرج وسوف يخرج وتاء التانيث وتاء
مرفوع بانه معطوف على الضمير تقدير الكلام والفعل ما اتصل به تاء التانيث
الساكنة وهي مرفوعة بانها صفة التاء نحو نصرت ونعمت وبئست
ومحل هذه الافعال الثلثة جر لاضافة نحو اليها فان قلت لم اورد
المص نعمت وبئست بعد قوله نصرت قلت لان في فعليتهما خلافا فا

والصحيح فعليتهما فادخالهما ما هو من العلامات الفعل وهو
تاء التانيث الساكنة للتنبيه على مذهب الاصح واعلم ان المص قد احترز
بالساكنة عن المتحركة تختص بالاسم نحو قائمة فان قلت لم اختص المص
تاء التانيث الساكنة بالفعل قلنا ان الساكنة في الفعل بمنزلة المتحركة
بالاسم فاعطي الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ولم ينعكس للتعادل
بينهما وقوله الواو فيه ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام واللام
حرف جر والضمير المتصل مجرور المحل راجع الى الفعل والجار والمجرور متعلق
بكاين مرفوع المحل بانه خبر للمبتداء المؤخر ثلثة وهي مرفوعة لانها مبتداة
مؤخرة امثلة وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليها المفتوح وهو
مرفوع لانه خبر المبتداء المحذوف تقديره الاول المفتوح الاخر وهو
مجرور لاضافة المفتوح اليه فان قيل لا يجوز اضافة الاسماء بالالف
واللام وههنا كيف يجوز قلنا ان الالف واللام في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فان قلت
لم انحصر الفعل على ثلثة امثلة قلنا ان الفعل لا يخلو من ان يكون
اخباريا او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر فان الاول لا يخلوا
من ان يكون معناه موجودا او لا الاول الماضي والثاني المستقبل
مثال المفتوح الاخر من الثلاثي المجرد نحو نصر مثاله من الرباعي المجرد نحو

دحرج ومثاله من الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم ومحل هذه الافعال
ثلثة جر لاضافة نحو اليها ويسمى الماضي الواو فيه ابتدائية لوقوعها
في ابتداء الكلام يسمى فعل مجهول يتعدى الى مفعولين ومفعوله الاول
مستتر فيه لانه قايم مقام فاعله راجع الى المفتوح الاخر ومفعوله الثاني
قوله الماضي فان قلت لم بني الماضي قلنا لان موجب الاعراب مفقود فيه
فان قلت لم بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون قلنا المشابهة
بالاسم بوجه ما وهي قيام الفعل الماضي مقامه تقول مررت برجل ضارب
كما تقول مررت برجل ضرب فان قيل لم بني على الفتح قلت للخفة والثاني
مرفوع تقديرا بانه مبتداء ما وهو موصول صلة يتعاقب وهو فعل
مضارع على حرف جر اوله مجرور به والجار والمجرور متعلق بيتعاقب و
الضمير المتصل مجرور المحل لاضافة الاول اليه راجع الى ما الزوايد وهي مرفوعة
لانها فاعل يتعاقب وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول والموصول مع صلته
مرفوع المحل على انه خبر للمبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من
الاعراب الاربع مرفوع على انه صفة الزوايد وفي عبارة المص تساهل
لانه لا يتعاقب الزوايد بل احدى الزوايد فالاولى ان يقول والثاني
ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع ويمكن ان يجاب عنه بان
يقال ان حذف المضاف كثير جايز فيه في كلام العرب خصوصا فقد وقع

في كلام المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى واسئل القرية التي اي
اهل القرية وعبارة المص من هذا القبيل والياء مرفوعة بانها خبر هي
للغايب اللام فيه حرف جر الغايب مجرور به والجار والمجرور مرفوع المحل بانه
خبر المبتداء المحذوف تقدير هي كائنة للغايب المذكر وهو مجرور لانه صفة
الغايب والتاء وهي مرفوع بانه معطوف على الياء للمخاطب المذكر والغايبة
المؤنث والالف للمتكلم الواحد واعراب هذا التركيب قدمر والنون هي مرفوعة
بانها معطوفة على الالف لما فوقه واللام فيه حرف جر ما موصولة لابد من صلة
فوقع ظرف مستقر صلة والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذفه
فاعل الظرف عايد الى ما والموصول مع صلة مجرور المحل باللام والجار والمجرور
متعلق بكاينة مرفوع محلا بانه خبر للمبتداء المحذوف تقدير الكلام هي كاينة
لما حصل او كان فوق المتكلم الواحد مذكرا نقول وهو فعل مضارع فاعله
مستتر فيه وهو انت يفعل وهو فعل مضارع فاعله مستتر فيه فوله
وهو مرفوع محلا بانه تاكيد الضمير المستكن في يفعل وهو هو فاعله مفعول العوم
وقس عليه اعراب قوله وتفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن وهذه
الكلمات مثال لما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع فان قلت
لم اعتقب هذه الزوايد الاربع على اول المضارع قلت كان لما كان
صادرا عن الغايب وعن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره

طلبوا ان ينصبوا علامة من الحروف يستدل بها على ذلك فاختاروا
منها الياء والواو والالف لكثرة دورانها في الكلام ولقائل ان
يقول ان المص لو قال ان الياء للغايب المذكر ولجمع المؤنث الغايبة
والتاء للمخاطب مطلقا والغايبة المؤنث لكان اولى من قوله الياء للغايب
للمذكر والتاء للمخاطب المذكر والغايبة المؤنث وسمي المضارع واعراب بلغ
كاعراب قوله سمي الماضي ومعنى المضارع المشابهة يقال ضارعه اي
شابهه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم مذكور في الحرف
وهو اي المضارع مشترك بين الحال هو منصوب على الظرفية والعامل مل
مشترك وهو مضاف الى الحال والاستقبال فانك اذا قلت زيد
يضرب جاز ان يكون آخذا في الضرب مشتغلا به وجاز ان يكون لم
يضرب الان الحال اولى من الاستقبال لوجهين احدهما ان قولك
يضرب خبر والاصل في الخبر ان يكون بعدم العلم به والثاني ان ظهور الفعل
للاستقبال يحتاج الى السين او سوف يعني اذا قلت زيد يضرب
لم يكن دليل على الاستقبال وللحال لم يوضع حرف يدل عليه فكان
هو الاصل فاذا ادخلت وهذه الجملة في المحل الجر لاضافة اذا اليها
عليه والجار والمجرور فيه متعلق بادخلت والضمير المتصل فيه راجع الى
المضارع لام وهي منصوبة بانه ادخلت لا الابتداء وهو مجرور للاضافة

اللام اليه خلص وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى المضارع
وهو هو ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانه وقع جواب الشرط
الغير الجازم وهو اذا للحال اللام حرف جر الحال مجرور به والجار والمجرور
متعلق بخلص منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح له قال وهو
فعل ماض الله مرفوع بانه فاعل قال تعالى فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى الله وهو هو ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لكونها
معترضة بين القول ومقول اني ليحزنني ان تذهبوا به ان حرف
من حروف المشبهة بالفعل والضمير منصوب المحل بانه اسم ان واللام
فيه لام الابتداء ويحزن فعل مضارع وياء المتكلم فيه منصوب
المحل بانه مفعول له والنون فيه للعماد يعني ان ياء المتكلم اذا كان ضمير
منصوب يلحق قبلها نون نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من دخول
الجر ان مصدرية تذهبوا به منصوب به وعلامة النصب في
سقوط النون فاعله مستتر فيه وهو انتم به والجار والمجرور متعلق
بتذهبوا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له راجع الى يوسف و
الفعل مع فاعله مرفوع محلا بانه فاعل يحزنني وهو هو ما عمل فيه
جملة فعلية مرفوعة المحل بانها خبر ان وهو هو اسمه وخبره منصوب
المحل على انه مقول القول فان قلت ان اللام في هذه الآية ما كان

خالصا للحال لان الذهاب ليس بموجود في الحال قلنا ان المضاف محذوف
فيه تقدير الكلام اني ليحزنني تصور ذهابكم بيوسف والتصور موجود في الحال
وح لا اشكال فان قلت لا يخلص للحال لانه لو كانت للحال فكيف جاءت مع حرف
الاستقبال في قوله تعالى ولسوف يعطيك قلنا ان اللام تفيد التاكيد والحال في هذه
الآية قد تجرد بمعنى التاكيد واذا ادخلت عليه اي على المضارع السين او سوف
خلص للاستقبال واعرابه كاعراب قوله فاذا ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال
والثالث اي الامثلة الثلثة وهو مرفوع بانه مبتداء الموقوف وهو مرفوع بانه خبر
المبتداء الاخر وهو مجرور لاضافة الموقوف اليه فان قلت لم قال المص الموقوف
الاخر ولم يقل مجزوم الاخر قلنا ان المص ذهب الى المذهب الاصح هو البصري
وهو عندهم مبني موقوف وعند الكوفيين معرب مجزوم ويسمى اي الموقوف
الى آخره الامر واعرابه كاعراب قوله وسمي المضارع نحو انصر واعرابه ظاهر وكذا
الواو ابتدائية والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع بانه خبر المبتداء المؤخر وهو
كل وهو مضاف الى ما وهو موصولة لابد له من صلة كان وهو فعل من الافعال
الناقصة واسمه مستتر فيه راجع الى ما مشتقا وهو خبر كان وهو هو اسمه وخبره صلة
للموصول والموصول مع صلة مجرور المحل لاضافة كل اليه على طريقته والجار
والمجرور متعلق بمشتقا منصوب المحل على انه وقع حالا من اسم كان افعل
وهو مجرور المحل لاضافة طريقة اليه نحو عد وضيع وجرب وحاسب

ولعراب هذا الكلام ظاهر قوله مشتقا احترازا عن نحو صه ومه
وقوله على طريقة افعل احتراز عن نزال وتراك فانهما مشتقان
يفيدان فايدة الفعل الا ان اشتقاقهما ليس على طريقة افعل فان قلت
ولم يقل على صيغة افعل قلنا ولم يقل على صيغة افعل ليدخل فيه مثل
عدو زن فانهما يكونان على طريقة افعل والحرف وهو مرفوع بانه
مبتداء خبره ما موصولة صلته قوله جاء لمعنى قوله يجي ليس وهو فعل
من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه راجع الى معنى وخبر قوله لمعنى اسم و
هذه الجملة الفعلية في محل الجر صفة لمعنى ولا فعل وهو معطوف على اسم
نحو هل وبل مجرودان محلا للاضافة نحو اليهما ولقائل ان يقول ان المص لو
قال الحرف ما دل على معنى في غيره لكان اولى من قوله الحرف ما جاء لان
الدال على الشيء كاشف عن حقيقته وما جاء يبين علة المجيء وعلة الشيء
غيره وذلك ان حرف الحرف بمعنى ليس بعاملها وهو مرفوع محلا بانه مبتداء لان الكلم
يكون حديثا ومحدثا عنه ان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والجار والمجرور
متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر للمبتداء وقال بعضهم ان اللام زايدة غير
متعلق بشيء وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا محدثا عنه جاز الرفع
والنصب واما الرفع فعلى انه معطوف على اسم ان واما النصب فعلى
انه معطوف على لفظ ومثال كون الفعل حديثا نحو نصر زيد فصر مسندا

٤١

الى زيد واضرب ولا تضرب وهما مسندان الى الضمير المقدر ولو اسند الى الفعل
شيا لم يستقيم فلو قلت ضرب اشتد على ان تجعل اشتد خبرا عن ضرب لم
يستقيم فان قلت ان امنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا مسند اليه
لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله لقيل مع انه فعل قلنا انه مجهول على الهذا القول
فان قلت ان الفعل كان محدثا عنه في قولهم ان تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه وتسمع مبتداء فيه مع انه فعل وخير خبره قلنا هذا محمول على حذف
ان اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل
لان ان مع الفعل في تقدير فلما حذف ان بقرينة قوله خير من ان تراه
تدل الفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله
في قوله والحرف اداة جاز الرفع والنصب ايضا بينهما اي بين الاسم والفعل
وهو مع متعلقه المحذوف في محل الرفع على انه صفة اداة قوله لا يكون حديثا
ولا محدثا عنه مرفوع محلا بانه وقع تفسيرا للاداة عند الشلوبين
وعند غيرهم لا محل لها من الاعراب وقيل معنى قولهم والحرف لا يكون حديثا
ولا محدثا عنه اي كان القياس ان لا يوضع اذ لا معنى في نفسه لانه لا يكون
حديثا ولا محدثا عنه وانما وضعوه لتقوية الفعل الذي لا يتعدى
بنفسه واعلم ان الحرف حدا ولا علامات وحده ما ذكره المص واما
علامته فخلوه عن علامات الاسم والفعل جميعا فان قلت لم جعلوا

علامة الحرف قلنا لاستناده بهذا العدم الايجابي انه لو كان معك ثلثة
اثواب فعلمت اثنين منها لم يحتج الى التعليم الثالث واذا عرفت صدر
الكتاب هذه الجملة مجرورة المحل للاضافة اذ اليها ان كلا اي كل واحد
من هذه الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور
متعلق بكاينا منصوب محلا بانه صفة لكل يسمى كلمة وهذه الجملة
مرفوعة المحل على انه خبر ان وهي مع اسمه وخبره جملة اسمية منصوبة
المحل لانه مفعول عرفت الفاء في قوله فاعلم جواب القول واذا عرفت
انه الات ن اذا وهو مضاف الى أتلف اي ركب منها اي من الاقسام
الثلثة فعل وهو مرفوع بانه قايم مقام فاعل اذا تلف واسم معطوف
على فعل او اسمان وقوله وافادا اي الاسم والفعل او الاسمان مجرور
لانه معطوف على اذا تلف وقوله سميا اي الاسم والفعل والاسمان
مرفوع محلا بانه خبر لان وهي مع اسمه وخبره منصوبة المحل على انه مفعول
اعلم كلاما وهو منصوب بانه مفعول سميا فان قلت يا زيد مركب
من الاسم والحرف مع انه كلام تام ويلزم بطلان الحصر قلت ان الحرف
النداء نايب مناب ادعو ففي التقدير هو مركب من الفعل الانشائي
والاسم فان قلت الاسناد في ادعو خبري فيحتمل الصدق والكذب
خبر لا انشائي قلنا لا نسلم ان ادعو يحتمل الصدق والكذب لكونه

مفعولا

فيه كسعاد واذا كان يجري مجرى العلامة فان قيل يلزم على هذا
اذا سميت بثلاثي مؤنث ساكن الاوسط كانت متحركة ان يكون غير
منصرف قلنا لا يلزم ذلك لان المذكر اخف من المؤنث والثلاثي
اخف من الرباعي وان حركة اوسط فيرد الى الاصل وهو الصرف و
انصرف البتة بخلاف الرباعي لانه نقل اللفظ بالحروف الزوايد
على الثلاثي فصار كالذي فيه تاء التانيث قاعدة ان سميت مؤنثا
بمذكر حكمه حكم تسمية المؤنث وذلك كما ان سميتها عمرا فانها
كهند وفيها الصرف وتركه وان سميتها عمرا لم تصرف في المعرفة البتة
قد نقل هذا من اصل النحو وكذا الواو فيه ابتدائية نحو مرفوع بانه
مبتداء مقدم وهو مجرور للاضافة نحو اليها فيه ظرف مستقر مذهبان
وهو مرفوع بانه فاعل الظرف والظرف مع فاعله جملة ظرفية مرفوعة
المحل على انه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل لها من
الاعراب لانها جملة مستانفة الاعراب مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف
تقديره الاول الاعراب فان قيل هل يجوز ان يكون الاعراب بدلا
من مذهبان ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان فيه ما يمنع ان يكون
بدلا وظاهر على من له ادنى تامل مع منع الصرف مع منصوب على الظرفية
وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع فاعله مرفوع محلا على انه

صفة مذهبان وقيل عامله الاعراب لكونه بعد ولته والجار و
المجرور فيه متعلق بمنع منصوب المحل لانه مفعول له غير صريح له عن
حاومة والجار والمجرور متعلق بعدولة والاخر هو مرفوع بانه مبتداء
البناء وهو مرفوع بانه خبر المبتداء على الكسر الجار والمجرور به متعلق
المحذوف مرفوع المحل على انه صفة البناء او خبر مبتداء محذوف او
منصوب المحل بانه حال منه وعليه اي على البناء على الكسر والجار
والمجرور به متعلقة مرفوع محلا لانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر و
هو قوله والضمير فيه مجرور المحل لاضافة قول اليه راجع الى الشاعر
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذا وهو ظرف بمعنى الوقت قالت
فعل بمعنى تقول لان ان اذا يجعل الماضي مستقبلا حذام وهي مبني
على الكسر ومحله رفع لكونه فاعلا لقالت وهو به ما عمل فيه جملة
فعلية مجرورة المحل لاضافة اذا اليها فصدقوها لا محل لها من الاعراب
لانها وقعت جوابا للشرط غير جازم وهو اذا والعامل فيه وهو
فان القول ما قالت حذام لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة
واعلم ان هذا البيت من اوله الى اخره منصوب المحل على انه مقول
القول وكذا بني على الكسر فعال التي تختص بنداء المؤنث مثاله
نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث تشبيها بفعال التي وقعت

موقع المبني وكذا بني على الكسر فعال التي كانت بمعنى للفعل اي الامر
مثاله نحو نزال وتراك وكل وهو مرفوع بانه مبتداء ما لا ينصرف
والموصول مع صلته مجرور لاضافة كل اليه اذا وهو منصوب محلا
لانه مفعول فيه لفعل مؤخر وهو جوابه اضيف وهذه الجملة مجرورة
المحل لاضافة اذا اليها اودخله الالف واللام وهذه الجملة مجرورة
المحل لانها معطوفة على جملة اضيف انجر فعل فاعل مستتر فيه
راجع الى الكل والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل على انها
خبر كل فان قيل ان الجملة التي وقعت جوابا للشرط غير جازم لا يكون
لها من الاعراب وههنا ان الجملة انجر وقعت جوابا لاذا فكيف تقول
انها في محل الرفع قلنا ليس معنى قولهم ان الجملة التي تقع جوابا للشرط
غير جازم لا يكون لها محل من الاعراب اصلا بل معنى ه ان الجملة التي
تقع جوابا للشرط غير جازم فلا يكون في محل جوابه جزم اما اذا كان
قبله عامل تقتضي اعرابه وح يكون جوابا اذا محل من الاعراب وهنا
كذلك فان قيل يلزم على هذا ان يكون الشيئان وهو المبتداء
واذا مسلطين على شيء واحد وهو انجر قلنا لا يلزم ذلك
لان انجر مقدم على اذا رتبة لانه عامله تقدير الكلام وكل ما لا
ينصرف انجر وقت اضافته او دخول الالف واللام بالكسر والجار

والمجرور فيه متعلق بانجر فان قيل لم قال المص بالكسر ولم يكتف بقوله انجر
قلنا لرفع التوهم لانه ما لا ينصرف يكون في موضع الجر مفتوحا ولما
اذا دخل الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع الجر مفتوحا بل
يوجد الكسر فان قيل لم قال المص انجر لم يقل انصرف قلنا انما قال
انجر ولم يقل انصرف اشارة الى الاختلاف لان انصرافه مختلف فيه
وانجراره متفق ولهذا قال انجر ولم يقل انصرف تقول عند دخول
الالف واللام عليه بالاحمر والحمراء مررت وعند الاضافة مررت باحمركم
وبعثمانكم ولو قدم مثال الاضافة على ما دخله الالف واللام عليه
لكان احرى نظرا الى الالف والشرح هنا قاعدة وهي ان جميع الاسماء
القبائل والاحياء والبلدان انما قصدت به قصد مؤنث كقبيلة
ادام او رض او بقعة لم ينصرف وان قصد به قصد مذكر كاب و
بلا انصرف ولما فرغ عن بحث المعرب شرع في المبني فقال المبني
ضربان احدهما لازم والثاني عارض ولا قبل الشروع من تمهيد
قاعدة يتضمن علل البناء وعلى اي سبب يجب ان يكون البناء
اما علل البناء في الاسماء وهي واحدة وهي شبه الاسم بالحروف و
وجوه الشبه تتعدد فتارة يشبه في النقصان كشبه الذي بالحروف
في انه لا يفيد الا بصلة وتارة يشبه بتضمن معناه كاين وكيف فانهما

متضمن معنى حرف الاستفهام وتارة يشبه من جهة وقوعه
موقع المبني كالمنادى المفرد المعرفة وكصه ونزال فانهما وقعا
موقع اكفف وانزل فاللازم وهو مرفوع بانه مبتداء ما موصول
تضمن وهو فعل فاعله مستتر فيه راجع لما وهو فاعل صلة الموصول و
الموصول مع صلته مرفوع المحل بانه خبر مبتداء ويجوز ان يكون موصوفا
وح يكون جملة تضمن مرفوعة المحل لكونها صفة لما واما على التقدير
كونها صلة فلا تكون محلا لها معنى الحرف وهو منصوب تقديرا لانه
مفعول تضمن كاين قاعدة وانك اذا وجدت اسما مبنيا على الحركة
فعليك ان تسال فيه عن ثلثة اشياء علة البناء اذا كان الاصل في
الاسماء الاعراب فالعدول عنه لا بد من علة وعلة التحريك اذا كان
الاصل في البناء السكون وعلة تخصيص الحركة بالفتح او غيره وان
كان مبنيا على السكون سالت عن علة البناء فقط ومن ذلك
اين فان قلت لما بني قلنا لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام فان
قيل لما بنيت على الشرط قلنا لانها تضمنت معنى ان الشرطية فان
قيل لم بنيت على الحركة قلنا اذ لو بنيت على السكون لالتقت الساكنين
والياء قبلها وذلك ممتنع فان قيل لم بنيت على الفتح قلنا لثقل
الضم والكسر مع الياء والفتح معها خفيفة ومتى فانه متضمن

حرف الاستفهام او حرف الشرط ايضا لانك اذا قلت متى القتال كانك
قلت اليوم او غدا او بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه
ان تخرج اليوم اخرج اليوم فان تخرج غدا اخرج او غير ذلك
وكيف فانه متضمن معنى الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد ا
صحيح ام سقيم فان قيل لا يدخل علامات الاسماء على كيف كيف اسما
قلنا لا نسلم عدم دخول علامات الاسم عليه كما حكى من قولهم
على كيف يبتع الاحمرين فانظر الى كيف ما تصنع فدخل
على والى على كيف وهما من علامات الاسم وقيل يمكن ان
يجاب عنه بوجه آخر وهو انه تجاب باسم الا فاذا قلت كيف
زيد فالجواب اصحيح ام سقيم ام مريض او نحو ذلك والشيء
لا يجاب عنه لا بمثله وقال بعضهم كيف ليست بحرف بدليل
افادتها مع بدل على كونها اسما افادتها مع الاسم ولو كان حرفا
لما افادت مع الاسم والحرف لا يفيد في غير النداء فان لم لا يجوز
ان يكون كيف فعلا كليس وهي هو في الوزن قلنا لا يجوز
ذلك لان الفعل يليها بلا فاصل كقولك كيف صنعت والفعل
لا يلي الفعل هكذا فان قلت في الحكمة في وضع الاسم مع وضع
الحرف قلنا الاختصاص بالعموم في السوال ولانك ان اين

سوال

سوال عموم الامكنة بحيث يلزم السوال ان يجيب بالمطلوب
وهذا المعنى لا يحصل من الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد في الدار
لقال لا فتقول اهو في المسجد فتفعل لا قول بما اكثرت من تكرير
المسئلة ولم يلزم اجابتك بمكانه بخلاف قولك اين زيد فان سوالا
واحدا يوجب الجواب بمكان زيد وهذا كيف الا انها سوال عن عموم
الاحوال او ما اشبه والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه معطوف
على الموصول المقدم تقديره والمبني اللازم ما اشبه الحرف ويجوز ان
يكون ما موصوفا ايضا كالذي والتي ونحو ذلك شبه للموصولات
في الافتقار الى الغير فكما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو متعلق كذلك
الموصولات مفتقرة الى غيره وهو صلة فان قيل ان التعريف
الذي التي وغيرهما هل يكون بالالف واللام ام لصلة فان
كان بالالف واللام واي حاجة الى صلة وان كان بالصلة
فاي حاجة الى الالف واللام قلنا ان تعريف الذي والتي بالصلة
لا بالالف واللام لان التعريف يحصل بذكر الصفات والصلة
كالصفة والدليل على ذلك ان التعريف في من ما بالصلة اذ
ليس فيهما الف ولام كذلك الذي والتي فانما زيدت الالف و
اللام تحسينا للفظ فان قيل ان التي يجب ان تكون الذية

لكونها تانيث الذي قلنا لا نسلم انه التي تانيث الذي على القياس
بل هي صيغة وضعت على المؤنث فان قيل ان لام التعريف
يكتب مع ما ادغم فيه حرفا واحدا سواء كان مدغما فيه لاما او غيرها
نحو اللحم والرجل لكون اللام من كلمة والذي ادغم فيه من كلمة اخرى
وفي الذي والذين والتي لم يكتب بلام واحدة مع انها كذلك قلنا
ان اللام فيها لا ينفصل كالجزء فان قيل لم يكتب بالذين في التثنية
بلامين قلنا فرقا بينه وبين الجمع نحو الذين فان قيل لم لم يعكس
قلنا ان الجمع اولى بالتخفيف لثقله فان قيل المحذوف اي اللامين
ههنا قلنا ان المحذوف هو اول الاسم حرف التعريف لان حرف التعريف
يجيء به لغرض فحذف فيحذف المقصود كذا قيل في شرح شافية و
المبني العارض محصور بالاستقراء في اشياء احدها المضاف الى
ياء المتكلم نحو غلامي فانه مبني بناء عارضا اذ الغلام قبل اضافته
الى ياء المتكلم كان معربا وعند اضافتها اليها صار مبنيا لتنزله
منزلة وسط الكلمة والثاني من المبني العارض المنادى المفرد
المعرفة نحو يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب
من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم بني المنادى على الحركة
قلنا فليوافق الحركة التي هي عارضية اذ الاصل في البناء السكون

البناء

فان قيل لم بني على الضم قلنا ليكون حركة البنائية مخالفة بحركة الا
عرابية وهي الفتح والكسر نحو يا عبد الله ويا الذيد والثالث من المبني
العارض والنكرة المفردة مع لا النفي الجنس وانما بني ذلك
لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على سوال سائل
فقال هل من رجل في الدار فحذف من مع بالتكرار واعتمادا
على العلم فان قيل لم بني على الحركة قلنا وجابه قدم فان قيل
لم بني على الفتح قلنا للمناسبة عمل الاعمل ان لان عملها النصب
لكونها محمولا على ان ولا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ
والرابع من المبني العارض المركب مثال نحو خمسة عشر فان قيل لم بني
جزء الاول منه قلنا انما بني لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة
فان قيل لم بني الجزء الثاني منه قلنا انما بني الجزء الثاني لكونه متضمنا
للواو لان اصل قولك خمسة عشر فعدل عن اثباته للتخفيف فان
قيل لم بني الجزءان معا على الفتح قلنا انما بني الجزء الاول على الفتح
لان الجزء الثاني منه مشابهة بتاء التانيث من حيث الزيادة
فكما ان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا كذلك يكون للمشابهة
به واما الجزء الثاني فلمناسبة والخامس من المبني العارض
ما حذف اي اسم حذف منه المضاف اليه فان قيل لم بني ذلك

قلنا لكونها شابهها الحروف من حيث الاحتياج الى الغير فان قيل لم بني
على الحركة قلنا لما مر فان قيل فلم بني على الضم قلنا فلجبر المحذوف
منه باقوى الحركات وهو الضم وقوله هو مرفوع محلا بانه مبتداء وخبره
قوله قبل وبعد وفوق وتحت ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها لا تعلق لما قبلها وكذا هو خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قوله
باقي الجهات الستة وهي امام ويسار ويمين تقول عند عدم حذف
المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر وهذه الجملة منصوبة المحل
على انه مقول القول وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من
الاعراب لانها مستانفة تترك وهو فعل وفاعل مستتر فيه وهو
انت ومفعوله قوله الاضافة لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة
على جملة تقول ونوتها اي تلك الاضافة واعرابه كاعراب تترك فتقول
اذا حذف منه المضاف اليه جئتك من قبل بالضم ويسمى وهو فعل
مجهول والقايم مقام فاعله قوله هذه اي قبل وبعد وفوق و
تحت وباقي الجهات الست غايات وهي مجرورة بانها مفعول
يسمى ونصب جمع المؤنث بالالف والتاء محمول على الجر كما مر في صدر
الكتاب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب والتسمية بالغايات
على معنى ان نهاية للمضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه قوله فلما
منصوب لانه مفعول فيه لفعل مؤخر وهو جوابه وهو قوله انقطع

اي

54

اي للمضاف اليه وهذه الجملة الفعلية مجرورة لاضافة لما اليها عنهن
اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست حرن اي قبل
وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست حدودا وهو منصوب لانه
خبر صرن ينتهي الكلام عندها اي عند تلك الحدود وهذه الجملة منصوبة
المحل لكونها صفة لحدود ولما فرغ من المبني اللازم والعارض من
الاسماء شرع في المبني والعارض من الافعال فقال المبني اللازم
من الافعال الماضي والامر بغير اللام واحترز بغير اللام عن الامر باللام
فانه معرب مجزوم بالاجماع والمبني العارض من الافعال للمضارع
اذا وهو ظرف وعامل العارض لانه اذا لم يكن لها جوابا في ما
بعدها عمل فيما قبلها اتصل به اي بالمضارع ضمير جماعة النساء
غايبة او مخاطبة وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها او اذا
اتصل نون التاكيد مخففة كانت او مثقلة قوله نحو يفعلن بالياء
والتاء مثال المضارع الذي اتصل به ضمير جماعة النساء غايبة كانت
او مخاطبة وقوله هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع
الذي اتصل به نون التاكيد مطلقا فان قيل كان بناؤه عند اتصالهما
لهما عارضا قلنا لانه معرب بدونهما بسبب المشابهة قد مر فان
قيل لم بني عند اتصال نون جماعة النساء قلنا لا نسلم يوجب

سكون ما قبله بيانا للجزائية مع ما اتصل به فيفقد الاعراب اذا
الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان قلت لم لا يجوز ان يكون
الاعراب مقدرا والجواب عنه ان الاعراب التقديري انما يكون في
المعربات وهو الاصل في الافعال البناء فان قيل لم بني عند اتصال
نون التاكيد مطلقا قلنا انه اشبه بنحو بعلبك في التركيب فان قيل
لم بني على الفتح للخفة كما بني هي للخفة واما الحرف هي مرفوعة
لانها مبتداء الفاء في قوله فلا تكون جواب اما بناؤها هو
مرفوع بانه اسم كان وخبره قوله الا لازما الضمير في لانه ضمير شان
لاحظ لها اي للحروف من الاعراب وهذه الجملة مرفوعة المحل على انها
خبران وهي مع اسمه وهو خبره مجرور المحل باللام والجار والمجرور
متعلق بفعلا يكون منصوب محلا بانه مفعول به لغير صريح واعلم
ان هذه الكلمات يجر الكلمات كما مر في قوله ويسمى غايات
منها اي من الكلمات والجار والمجرور مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتداء
المؤخر وهو الموصول وهو قوله ما يعمل مبتداء والمبتداء مع خبره
مرفوع بانه خبران وهي مع اسمه وخبره ستة مستة معمولا عليه
ويعمل فيه وهو بصيغة المجهول دون الاول مثاله كعامة الاسماء المتمكنة
نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام

فانها

55

فانها تعمل ويعمل فيها والفعل المضارع يجر الفعل لانه معطوف
على قوله كعامة الاسماء ومنها اي من تلك الكلمات ما يعمل ولا
يعمل فيه والكلام فيها كالكلام الذي قبله من جهة المعلومية
والمجهولية والاعراب مثال هذا القسم كالحروف العاملة في
الاسماء والافعال مثال الحروف لكن وغيره وقوله والفعل الماضي
يجر الفعل ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة والامر
بغير يجر اللام ايضا والاسماء المتضمنة بمعنى ان يجر الاسماء قوله
غير اي الا ايا استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى اي الاسماء
المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل فيه كقوله
تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا
وما زايدة تدعوا ناصبة ايا فان قيل يلزم الدور قلنا لا
يلزم ذلك من ثلثة اوجه احدها ان ايا لا يعمل الجزم لانها اسم
وانما ناب الاسم فيه عن الحرف وكان عاملا بطريق النيابة و
معمولا فيه بطريق الاضافة والثاني ان تعمل ههنا مختلفة
فاحدهما يعمل النصب والاخر الجزم والثالث ان الجزم عدم
الحركة والعدم في غاية الضعف بخلاف غيره وقد قيل
ان قوله غيره اي استثناء من قوله والاسماء بمعنى ان يعني انجزم

المضارع وقد بنيت لتضمنه الحرف الآ ايا فانه لم يبني وان تضمن معنى
الحرف اما للايذان بالاصل في الاسماء الاعراب واما للحمل على نظيرها
ونقيضها وهي جزاء وكل وهذا القول ضعيف لانه غير مناسب
للمقام منها ما لا يعمل وما يعمل ولا يعمل فيه وهذه الجملة مرفوعة
المحل على انه خبر ان مثال هذا القسم كغير العوامل من الحروف و
المضمرات ونحوها وقوله والعامل مرفوع بانه مبتداء عنده وهو
منصوب على الظرفية والعامل ما وهو موصول ولا يحسن ان يكون
موصوفا لانه لا يشمل ح العامل المعنوي اوجب وهو فعل
وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو هي صلته مرفوع المحل على انه
خبر المبتداء وهو هي جزء جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها
مستانفة ومفعول اوجب قوله كون اخر الكلمة والجار والمجرور
في قوله على وجه مخصوص متعلق بقوله كون من الاعراب والجار والمجرور
هي متعلقه المحذوف مجرور المحل على انه صفة لوجه مخصوص والعامل خبر ان
لا محل لهذه الجملة من الاعراب الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي
العامل اللفظي خبر ان الاول قياسي والثاني سماعي وقوله فالقياسي
مرفوع بانه مبتداء وقوله وهو مرفوع على انه مبتداء ثان ما صح ان يقال
فيه والموصول هي صلة مرفوع المحل على انه خبر للمبتداء والثاني وهو هي

خبره

خبره جملة اسمية مرفوعة المحل بانها خبر المبتداء الاول كل وهو مرفوع
بانه مبتداء ما وهو موصول لكان كذا وهو هي اسم وخبره صلة للمو صول
وهو هي صلته مجرور المحل للاضافة كل اليه فانه يعمل كذا ان هي اسم وخبره
مرفوع المحل على انه خبر كل مثاله كقولنا غلام زيد لما وهو ظرف والعامل
جوابه رايت اثر الاول في الثاني وهذه الجملة مجرورة المحل للاضافة لما
اليها وعرفت علته اي علة تاثيره في الثاني وهذه الجملة مجرورة
المحل بالعطفية وقوله فقست عليه دار عمرو وثوب بكر جواب لما فما
لسماعية وهو ان يقال فيه هذه بعمل كذا يعمل كذا وليس لك ان
تتجاوزه واعراب هذا الكلام ظاهر مثاله كقولنا ان الباء تجر
ولفظ لم تجزم ولفظ لن ينصب واما المعنوي فنذكره في موضع
وجواب مقدم لقوله ان شاء الله تعالى تقديره اي ان شاء الله
نذكر المعنوي في موضع والله اعلم الباب الثاني في العوامل اللفظية
القياسية قدمنا القياسية لاطرادها ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها استانفة ولان العمل منها اي من القياسية وهو الاصل في
العمل وهذه مرفوعة المحل بانها خبر ان وهي هو اسمها وخبرها جملة مجرورة
المحل باللام والجار والمجرور متعلق بقدمنا منصوب محلا على انه مفعول
له غير صريح وجملتها اي جملة القياسية سبعة ولا محل لهذه الجملة ايضا

الاول الفعل على الاطلاق اي متعدي كان او لازما والثاني الفاعل
والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس المصادر والساد س
اسم المضاف والسابع الاسم التام اما الفعل فهو مرفوع بانه مبتداء فانه
يعمل النصب والرفع في الاسماء ان هي اسم وخبره مرفوع المحل بانه خبر
المبتداء اما الرفع فعام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا تتعلق
لما قبلها لان كل فعل يرفع اسما واحدا ان هي اسم وخبره مجرور المحل
باللام والجار والمجرور متعلق بعام منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح
اذا هو ظرف والعامل فيه يرجع اسند اليه اي الى ذكر الاسم الواحد
حال كونه ذكر مقدما عليه اي ذكر الاسم الواحد وهذه الجملة مجرورة
المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو فعل زيد هذه الجملة الفعلية مجرورة
المحل لاضافة اذا اليها فان قيل لم قال المص اسند ولم يقل اخبر قلنا
يشمل الانشاء قوله مقدما عليه احترازا عن المبتدا نحو ضرب زيد
فان ضرب قد اسند الى زيد وليس بفاعل بل مبتداء فان لم يكن
الفاعل مظهرا وهو منصوب بانه خبر كان فمضمر مرفوع بانه خبر المبتداء
المحذوف تقديره فهو مضمر فان قيل لم دخل الفاء هنا قلنا
لانها جواب ان واذا كان الجواب جملة اسمية يدخل الفاء اما بارز وهو مرفوع
بانه خبر للمبتداء المحذوف تقديره اما الفاعل بارز كالتاء الكاف فيه يعني التاء

مرفوع

مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله مثل التاء في ضربت وهو
مجرور المحل بمعنى والجار والمجرور متعلق بالمحذوف هي متعلقه مجرور المحل على
انه صفة التاء تقديره الكائنة في ضربت ويجوز ان يكون مرفوع المحل
بانه خبر مبتداء محذوف تقديره هي كائنة في ضربت ويجوز ان يكون حالا
من التاء تقديره كائنا في ضربت او مستكن وهو معطوف على بارز
كالمنوي في افضل واعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل ان العامل في الفاعل
اسناد الفعل اليه اسناد الفعل الاسم معنى يلزم ان يكون عامل الفاعل معنويا
لا لفظا هو ان العامل في الفاعل لفظي ولا معنوي قلنا لا نسلم ان
العامل في الفاعل الاسناد بل رفع الفاعل بالفعل المسند اليه وهو لفظي
لا معنوي فان قيل لم اختير الرفع للفاعل دون النصب قلنا ثلثة
اوجه احدها ان الفاعل اقل لان الاسم المنسوب اليه الفعل والمنسوب
اليه اصل للمنسوب والضم اقل لانه من الواو والواو من الشفتين
وجعل الاول للاول مناسب والثاني ان الفاعل اقوى الاسماء ان
كان العامل فيه لفظا وهو معتمد الجملة والمبتداء والخبر محمولان عليه و
الضم اقوى الحركات فجعل الاقوى للاقوى والثالث ان الفاعل من المفعول
اذا كل الفعل فله فاعل واحد والمفاعيل كثيرة والضم اثقل من الفتح
فلما احتطر والى الفرق جعلوا الاثقل للاقل والاخف للاكثر

تعديلا فان قيل لم لا يجوز ان يكون للفعل فاعلان قلنا ان نسبة
الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس لك ان تسند
الفعل الى فاعل اخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه ليست على وجه
الاسناد بل على وجه التعلق وهو يختلف ويجيء له ستة مفاعيل والى
كون الفاعل واحدا اشار المص بقوله يرفع اسما واحدا فان قيل
ما تقول بقولهم اكلوني البراغيث وفيه فاعلان للفعل الواحد
احدهما الضمير والاخر المظهر قلنا ان فيه ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف
يدل على الجمع وليس بفاعل والثاني انهم جعلوها اسما مضمرا وبدل
البراغيث منها والثالث انهم جعلوا البراغيث مبتدا موخرا مقدم فان
قيل ما تقول بقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا قلنا ان
فيه خمسة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على الجمع والذين ظلموا فاعله
والثاني ان الذين بدل من الواو والثالث ان الكلام عند قوله
النجوى الذين ظلموا مبتدا هل هذا في تقدير يقولون هل هذا والخبر محذوف
والرابع ان يكون الذين في موضع نصب على اضمار اعني والخامس ان يكون
في موضع جر صفة للناس في قوله اقترب للناس فان قيل لم لا
يجوز تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل فيمتنع تقديم ما هو في حكم الجزء من الفعل على الفاعل فان قيل

ان

ان زيدا في قولك مات زيد كيف يكون فاعلا ولم يصدر منه الفعل بل هو
مفعول لان الموت عليه وقع حيوته وكذا الكلام في قام زيد وهل يقوم زيد
ولم يصدر منهما الفعل قلنا ان الفاعل عند النحويين هو الاسم الذي
اسند الفعل قبله اليه سواء وجد منه الفعل او لم يوجد ولا اشكال
ثم ان الفعل على ضربين لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة التي
لا محل لها من الاعراب متعد يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف و
النصب على اضمار اعني والجر على البدلية وهو اي المتعدي ما نصب
مفعولا به بغير واسطة ولازم وهو معطوف على المتعدي ويجوز
فيه وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه بغيره
كذهبت وقمت وقعدت واعراب هذا التركيب ظاهر المتعدي
على ثلثة اضرب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب متعد الى مفعول واحد
كنصرت زيدا ومتعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت زيدا
درهما او هو عين الاول كحسبت زيدا عاقلا ومتعد الى ثلثة
مفاعيل كاعطيت زيدا عمرا فاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح
وقد يقام المفعول مقام الفاعل ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذا
وهو ظرف والعامل فيه يقام بني له اي لذلك المفعول وهذه الجملة مجرورة
المحل لاضافة اذا اليها الفعل فيرتفع ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل

باسناده اي باسناد الفعل اليه اي الى ذلك المفعول مثاله كقولك ضرب واعطي
زيد درهما واعراب هذا الكلام ظاهر ويجوز اي اسناده الفعل الى المفعول
الثاني نحو اعطي درهم زيد الا في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز
اسناده الى المفعول الثاني اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في
باب حسبت فان اسناده حينئذ الى المفعول الثاني غير جايز لان المفعول
الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يكون مخبرا عنه
فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول له مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز لان دال
العلة وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل سال له عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل
لذهب هذا المعنى لان علة الشيء انما تكون بعد تمام ذلك الشيء والفعل
لا يتم الا بالفاعل او بما هو قايم مقام الفاعل فان قيل هل يجوز ان يقام
المفعول معه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز لانه ان حذف الواو منه ويقام
مقام الفاعل يخرجه عن كونه مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو وان لم
يحذف الواو منه بعد المصاحب وهو الفاعل المحذوف فان الواو وكونه
في الاصل للعطف يستدعي مصاحبا بعد ما عليه فان قيل هل يجوز ان
يقام المفعول فيه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ان كانت الظرفية لازمة
له لانه لو اقيم مقام الفاعل يلزم ان يكون مرفوعا ومنصوبا فان قيل
هل يجوز ان يقام المفعول المطلق الذي للتاكيد وهو المصدر الذي

يدل

يدل على مجرد مدلول الفعل ام لا نحو ضرب ضرب قلنا لا يجوز ذلك لعدم الفايدة
لدلالة الفعل عليه وقد نقل عن سيبويه جوازه كذا في شرح اللب فان قيل
لم تحذف العرب الفاعل وتقيم المفعول مقام الفاعل قلنا الاغراض احدها
ان يكون المخبر لا يعرف الفاعل فيتركه للجهل به والثاني ان يكون الفاعل عظيما
يجل عن الذكر والثالث ان يكون حقيرا يرتفع عنه ذكره والرابع ايجاب
عنه ذكره يخوف ضربه والخامس ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل
والسادس ان يكون المخاطب قد عرفه فان قيل لم ضم اوله وكسر ثانيه
في الثاني فان فيه وجهان احدهما انهم ارادوا ان يجعل هذا المثال
خالصا للمفعول به ولو لم يحركوهما بما بين الحركتين لكان لهما نظير
في الاسماء والافعال والثاني انهم جعلوا الضم في اوله بدلا من رفع
الفاعل المحذوف وهذا الوجه ضعيف لان المفعول قد رفع بدلا
عن الفاعل منصوب الفعل على النوعين ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها مستانفة الاول خاص والثاني عام لا محل ايضا القول فالخاص
ثلثة احدها المفعول به لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي كان هو الاسم
وغيره مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بالمقدر فكانه سائل ساله
لم كان المفعول به من الخاص فقال لانه الى اخره واعراب قوله كما ذكر
فيما ذكر ما ذكرنا وثانيها التميز اعلم ان التميز مصدر من قولك ميز

اذا خلص شيا من شيء وفرقا بين مشتبهتين ويقال مازه وميزه
وهذ معنى قولهم التميز تخليص الاجناس بعضها من بعض وقوله
في اللهم للتميز مجاز وهو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل ومثله
كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم واعلم ان التميز في الاصل تميز حذف فاحد
اليائين فصار تميز وانما كان التميز من المنصوبات الخاصة ببعض
الافعال لانه اي التميز انما يكون اي ما يكون الا للمبهم انه لا يجيء الا كما
وجد فيه الابهام مثاله نحو طاب زيد نفسا ونصب الفرس عرقا والجار
والمجرور في قوله وفي التنزيل مرفوع على انه خبر المبتداء المحذوف تقديره نظيره
كاين في التنزيل وهو اشتعل الراس شيبا فان قيل لم كان التميز اسما
والجواب عنه ان من مقدرة مرادة معه وانما كان كذلك لان التميز جواب
لمن قال من اي شيء هذا الشيء فيقال في جوابه من كذا ثم يحذف
من لاختصار فهي لا تدخل الا على الاسماء فان قيل لم يستدل على
التميز بمن دون غيره من الحروف والجواب عنه ان لفظ التميز اسم
جنس والموضع لبيان الجنس من الحروف من اذا كانت للتبعيض في
الاصل والجنس هو الذي يتبعض ولهذه قدمن دون غير فان قيل
لم كان التميز نكرة والجواب عنه ان الغرض تبيين الجنس وذلك يحصل
بنكرة فلا حاجة الى زيادة اداة التعريف فان قيل لم كان التميز

مفردا

مفردا بعد الاعداد ونحوها والجواب عنه ان الواحد اخص من الجمع و
قد حصل التبيين به فان قيل لم كان التميز نوعية به الكلام التام والجواب
عنه ان الغرض منه ازالة اللبس في الكلام الذي لم يتم والثالث من لا اللبس صح
المنصوبات الخاصة الخبر للمنصوب لانه انما يكون في افعال معدودة
على ما سيجيء وهي الافعال الناقصة فان قيل كيف جعل الخبر المنصوب
من المعمول العامل اللفظية القياسية والحال انه سماعي والجواب
عنه انه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناقص مطلقا لا من
معمول الفعل القياسي حتى يرد ما ذكر ثم والعام خمسة المصدر
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه والحال واعراب هذا الكلام
ظاهر اما الاول اي المصدر فكل فعل متعد يا كان او لازما ينصب
مصدره وقوله سواء مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف كان اي فذلك
المصدر مبهما او محدودا او معرفة او نكرة والمراد من المبهم
لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل على اكثر
مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود نحو ضربته
ضربة ومثال المعرفة نحو ضربته الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر المثال
للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم وما كان بمعنى المصدر والموصول صول
مع صلته مرفوع محلا بانه مبتداء وخبر محذوف وهو الظرف تقديره وكذا

ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اي كما ينصب الفعل
مصدره وهو منصوب على انه مفعول مطلق وفعله محذوف تقديره
آض ايضا اي حاله في الحكم حملا على ما سبق مثاله نحو ضربته سوطا
فان ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر
لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده والمفعول فيه مرفوع بانه مبتداء
وهو مبتداء ثان في جزء قوله ظرفا الزمان والمكان وهو مع جزئه مرفوع
المحل بانه خبر المبتداء الاول فان قيل كيف جعل المبتداء مفردا وخبره
مثنى في قوله ظرفا الزمان والمكان هو ان مثل هذا غير جائز لعدم
التطابق بينهما والجواب عنه ان هو عائد الى الموصول وهو الالف
واللام يجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والجموع فان قيل لم سمي
المفعول فيه ظرفا قلنا تشبيها بالاواني التي تحل فيها الاشياء
هو الكوفيون يسمون محلا لحال الافعال فان قيل اشتقاق
المكان هل من كان يكون ام لا قلنا ان المكان فعال من مكن
ومنه تمكن اذا ثبت في المكان وليس مفعولا من كان يكون
والميم اذا الاصل وكذلك يقال في جمعه امكنة فالزمان كله ينصب
بالظرف مبهما كان او محدودا لان الفعل يدل على الزمان بصيغته
كما يدل على المصدر بمادته وكما ينصب جميع ظروف المصادر كذا

ينصب

ينصب جميع ظروف الزمان فالمبهم من الزمان المبهم كالحين
والوقت والمحدود من الزمان كاليوم والشهر والحول لما تقول في
الزمان المبهم سرت حينا يوما وفي الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة
والمكان المبهم وهو مرفوع بانه مبتداء فحسب اي فقط واعلم ان حسب
اجري مجرى الجهات الستة فحذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن من الظرف وشبه حسب بغير لان غير لا يتعرف بالاضافة كذلك
كاحسب لا يتعرف بالاضافة فقولهم افعل هذا فحسب اي فحسبك
والفاء فيه للتحسين في اللفظ وقيل جواب شرط محذوف كالجهات
الست والجار والمجرور فيهما مرفوع المحل على انه خبر المبتداء وقيل ان قوله
والمكان المبهم عطف على قوله فالزمان كله ينتصب بالظروف والمكان
المبهم فحسب اي فقط وح يكون قوله كالجهات الست خبر مبتداء محذوف
وعند معطوف على الجهات الست وهو ايضا من المكان المبهم وقد
يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار ولا يدخل عليه من الحروف
الجارة غير من نحو قولك من عنده فلا يجوز الى عنده ويجيء بمعنى الحكم
كقولك عند الله اي حكم عند الله وكذلك قولهم عند الشافعي و
الفقهاء ووسط الدار وهو ايضا من المكان المبهم انه اسم مبهم لداخل
الدائرة وينتصب بالظرفية بالسكون والجار والمجرور فيه منصوب محلا

على انه حال من وسط الدار واحترز من الوسط بالتحريك لانه من المكان
المحدود لانه اسم معين اما المحدود وهو مرفوع بانه مبتداء فلا بد له
والجار والمجرور متعلق به واعلم ان لا في قوله لا بد لنفي الجنس وبد من البدد
وهو التفريق والمفارقة معناه لا مفارقة ولا تفريق من في
وبالفارسية چاره نيست بد مبني على الفتح اسم لا وخبره الجار والمجرور
هو متعلقه المحذوف في قوله من في ولا مع اسم وخبره مرفوع المحل على انه
خبر للمبتداء مرفوع المحل مبتداء خبره الجار والمجرور له هو متعلق المحذوف
والجار والمجرور في قوله من في متعلق ببد تقدير الكلام اما المحذوف
فلا مفارقة كاين له اي المحذوف من في فلا بد في محل الرفع بانه خبر للمبتداء
تقول في المكان المبهم جلست امام المسجد وخلفه وفوقه وتحته وشماله
وعنده ووسط بالنصب كافة ولا يقال في المكان المحدود جلست
المسجد بالنصب فلا يقال ايضا جلست المسجد ولا وسط المسجد
بالتحريك وانما يقال جلست في المسجد في وسط بالتحريك واعراب
هذا الكلام ظاهر قوله اما دخلت الدار مرفوع المحل بانه مبتداء وخبره
قوله فتوسع ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستانفة فكان
قائلا ما تقول بنحو دخلت الدار بنصب الدار عن غير في مع انه
من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار الى اخره فان

قيل لم لا يتعدي الى المكان المحدود بنفسه وجوابه ما ذكر المص
او نقول انه شاذ كما يتعدي الى الزمان بنفسه قلنا ان لفظ الفعل
لا يدل على المكان المحدود لا بجرفه ولا بحركاته وانما المكان من
ضرورات المعنوية العقلية اذ يستحيل الفعل من المخلوق في غير
مكان والذي هو من ضرورات الفعل مطلق المكان لا مكان
مخصوص بخلاف الزمان فان الفعل يدل عليه بلفظه فان قيل لم
يتعدي الى المكان المبهم مع انه لا دلالة للفعل عليه لا بحركاته ولا بحروفه
ولا اعتبار بدلالته التزاما والجواب عنه ان المكان المبهم شبه الزمان
من حيث التغير والتبديل والاستغراق الابدي ان هذا الظرف
الى يتقدر على وجه واحد اذ الفوق يصير تحتا واليمين يجعل شمالا
كما ان الزمان يصير حاضرا والحاضر ماضيا نحو في المكان
المبهم على الزمان والمفعول له وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره
قوله علة الاقدام على الفعل مثاله نحو ضربته تاديبا وقعدت مخافة
الشر قاعدة وامتحان هذا المفعول بان تقديره في جواب فان صلح
فهو مفعول له وبيانه ان قائلا اذا قال ضربت زيدا فنقول تاديبا
وكذلك في اشباهه ومن خاصة هذا المفعول ان لا يقع الا
مصدرا والمفعول معه وهو مبتداء وخبره محذوف معه هو منصوب

على الظرفية وعامله محذوف الرباء صير مجرور لكونه مضافا اليه لمع
راجع الى المفعول تقديره الحاصل معه الفعل هو المنصوب بعد
الواو التي بمعنى مع مثاله نحو استوي الماء والخشبة وهذه الجملة
مجرورة المحل لاضافة اليها ويذكر وهو فعل مجهول والقائم مقام
الفاعل مستتر فيه راجع الى المفعول معه بعد الواو وهو مبني على الفتح
لانه حذف منه المضاف اليه تقديره ويذكر المفعول معه بعد
باب الثاني يعني يذكره في باب الثالث فان قيل ان المفعول معه
من السماعية لان العامل فيه الواو وكيف عدتها من المنصوبات
العامة قلت انما عدتها نظرا الى مذهب الاخفش لان الباب
قياسي عنده وسيبويه مقصور على السماعي ما العامل في المفعول
معه قلنا فيه خلاف وعند اكثرين ان العامل فيه الفعل المقدم
بواسطة الواو وعند الزجاج العامل فيه الفعل المحذوف والاخفش
قاس على انتصاب مع نحو معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب
على الظرفية والخشبة ليس لظرف الان له ان يقول انهم اقاموا
الواو مقام وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده
اعراب مع كانهم وضعوا الاسم موضع غير اعربوا ما بعده اعرابه
فان قيل لم اختار الواو للنيابة عن مع دون غيرها قلنا

وجاء المبرد
والطيالسة
ع

الواو للجمع ومع للمصاحبة والمصاحبة متقاربان فان قيل
لم لم يرفع ما بعد الواو ههنا عطفا على الفاعل والجواب عنه ان الفاعل
قد يكون مضمرا غير مؤكد وما هذا سبيله لا يعطف عليه او نقول لو
رفعت لبطل معنى المصاحبة لان العطف على الفاعل يصير الواو لمطلق الجمع
كقولك قام زيد وعمرو ولا يدل على اجتماعهما في الزمان واذا نصبت دل
على ذلك فايدة ومن المفعول معه قولهم ما صنعت واباك اي مع ابيك
وقولهم انتهوا خيرا فازيدة انتهوا مع خير وقالوا ما انت وزيدا
فنصبوا مع الواو وليس في اللفظ فعل وانما هو مقدر تقديره
ما صنعت وزيدا ومنه قولهم كيف انت والحدث اي كيف يكون
مع الحدث والخامس من المنصوبات الحال واعلم ان الحال مؤنثة والفها
منقلبة عن الواو كقولك في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة و
اشتقاقها من التحويل وهو التنقل ومن كان الاصل في الحال ان تكون
منتقلة وهي اي الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول الهيئة الحال التي
الشيء عليها من ركوب ومشي وعلم وجهل وغير ذلك وهي جواب
كيف كان المفعول او جوابه لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال
التي تبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا ومثال الحال التي تبين
هيئة المفعول نحو رايت زيدا جالسا وحقها اي حق الحال ان تكون

نكرة كان من حق ذي الحال ان تكون معرفة واعراب هذا الكلام ظاهر
فان اردت الحال عن النكرة اي هذه النكرة فقدمها عليها وهذه
الجملة مجرورة المحل لكونها جواب ان وانما دخل الفاء لانه اذا كان الجزاء
امر يجي بالفاء ومثاله جائني راكبا رجل وانما لزم تقديمها لانه
ان لم يقدم يجعل النكرة صفة بما قبلها وعليه والجار والمجرور مع
متعلقه المحذوف مرفوع محلا بانه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو قوله
لعزة ظرف مستقر موحشا حال من فاعل الظرف وهو طلل
قديم وايراد هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال انما يكون على
مذهب الكوفيين والاخفش لا على مذهب سيبويه فان موحشا
عنده حال من المستكن في الظرف وح لا تكون من هذا القبيل عفاه
كل اسحم مستديم واعراب هذا المصرع ظاهر قاعدة واعلم ان الاسم
لا يكون حالا الا باجتماع ستة اشياء احدها ان يكون نكرة لانها
خبر من وجه واصل الخبر ان يكون نكرة والثاني ان يكون مشتقة في معنى
المشتقة لانها خبر وحق الخبر ان يكون من المشتقات فان قيل ان آية
في قوله تعالى هذا ناقة الله لكم آية حال مع انها ليست من المشتقات
قلنا انها في معنى العلامة والثالث ان يصلح جوابا لكيف كما تقول جائني
زيد فنقول كيف فتقول راكبا وماشيا وانما جعلت جوابا لكيف

لان كيف سوال بها عن الحال والرابع ان تاتي الحال بعد كلام تام لانها
تشبه الظرف والمفعول به والتميز والخامس ان يحسن تقديمها بفي حال
كذا لان في بدل على الظرف والخامس شبه به والسادس ان يكون صاحبها
معرفة او قريبا منها قاعدة والعامل في الحال فعل ومعنى فعل و
اذا كان العامل فعلا جاز تقديم الحال وتوسطها وتاخيرها نحو اقبل
زيد مسرعا واقبل مسرعا زيد ومسرعا اقبل زيد كل ذلك جائز
وان كان العامل معنى الفعل جاز تاخيرها وتوسطها ولم يجز تقديمها
على عامله لضعفه مثاله نحو قولك هذا زيد قايم هذا زيد وقايما
ذا زيد وكل ذلك جائز ويعمل في قايما معنى التنبه ومعنى الاشارة
وقايما هذا زيد لان اللفظ غير عامل والمعنى ضعيف فان قيل
اذا كان عامل الحال ظرف نحو زيد في الدار قايما هل يجوز تقديم
الحال عليه ام لا قلنا لا يجوز تقديمها عليه عند اكثر البصريين
لضعف عامله انه في الحقيقة نايب من العامل المحذوف وقال
ابو الحسن يجوز تقديمها عليه فان قيل هل يقع الحال من الجار والمجرور
نحو مررت برجل جالسا ام لا قلنا لا خلاص في جوابها وخبرها لانه
حرف الجر في نحو مررت برجل جالسا ام لا قلنا انه لا يجوز لان حرف الجر
من تتمة العامل فلا يجوز ادخال الحال بين بعض العامل وبعض

فان قيل ان كافة حال مقدمة على حرف الجر في قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس وقد اجيب عنه بان كافة حال من الرسول اي ما
ارسلناك الا كافة للناس عن الضلالة وليس بحال من الناس
والهاء فيه للمبالغة فان قلت هل يجوز وقوع الحال من المضاف اليه
نحو رايت غلام هند جالسة ام لا والجواب عنه ان الحال من المضاف
اليه ضعيف قليلة لتعذر العامل لان العامل في غلام فعل و
هذا مجرور باسم وليس الغلام معنى فعل حتى يعمل في الحال و
لا يمكن ان يعمل فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف في العامل
وهو لا يجوز فان قيل ان حنيفا في قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم
حنيفا منصوب حال من المضاف وهو ابراهيم وانتم قلتم
لا يجوز والجواب عنه ان حنيفا منصوب بفعل محذوف تقديره و
اتبعوا حنيفا وقيل هو حال من الملة قاعدة واعلم ان الحال
اربعة اقسام احدها الحال المنتقلة وهي الاصل كقولنا جائني
زيد راكبا ومعنى المنتقلة ان تكون بحيث يصح ان يجعل مكانها حالا
اخرى الا ترى انك لو جعلت مكان راكبا ماشيا صح والثانية
المؤكدة وهي الصفة التي لا يصح تبديلها بخلافها كقوله تعالى
وهو الحق مصدقا لما معكم لان التصديق لما معهم من التورية

صفة لازمة للقران فلو لم يكن مصدقا لفهم من قولهم الحق والحال
الثالثة المقدرة وهي التي لا تكون واقعة في الحال بل منتظرة كقولك
مررت برجل معه صقر صايدا به غدا فصايدا حال مقدرة لانه لم يكن
مشتغلا بالصيد وقت مروركم بل منتظر له واما صاحب الحال
هنا فالهاء معرفة وان جعلت صاحب الحال رجلا جاز لانه قد
وصف واذا جعلته حالا من الهاء كان العامل فيه معنى الاستقرار
وان جعلته حالا من رجل كان العامل فيه مررت والحال الرابعة الموطئة
وهي الاسم الذي بعد الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك مررت بزيد
رجلا صالحا فرجلا حال موطئة فايدة بقول لقيته فردين فتثني الصفة
وهو حال من الفاعل والمفعول وتقول لقيته مصعدا منحدرا فتجعل
احد الصفتين حالا من المفعول والاخرى من الفاعل ويقول اخذته
بدرهم فصاعدا فتقدير فرادا ثمن صاعدا ويجوز هنا غير الفاء من
حروف العطف منها كلمات منصوبة على الحال فمنها قولهم بعته يدا
بيد اي نقدا لا نسية وكذلك قولهم وقبلني على خوف ومنها قولهم هذا
ابن عمي لحا اي لصقا من لحت عنه اذا انتصفت وكذلك قولهم هو
عربي محضا خالصا ومنها قولهم بينت حسابه بابا بابا مفصلا
مفصلا فان كان هذا في موضع الحال اسم الفاعل وهو مرفوع

بانه مبتداء كل اسم ومرفوع بانه خبر المبتداء اشتق وهذه الجملة الفعلية مجرورة
لكونها صفة بالكلم للذات وهو متعلق لاشتق من فعل والموصول مع صلته
مجرورة المحل لكونها مضافة اليه ويجري على يفعل من فعله وهذه الجملة مرفوعة
المحل بانها خبر المبتداء المحذوف تقديره وهو يجري على يفعل من فعله اي حرف
من حروف التفسيرية يوازيه في حركاته وسكناته وهذه الجملة مرفوعة
المحل لكونها تفسير اليجري فانه يعمل لا محل لهذه الجملة من الاعراب عمل وهو
منصوب بانه مفعول مطلق ومضاف الى قوله ما يجري عليه وقوله
اذا ظرف عامل الفعل المقدم اريد به الحال او الاستقبال وهذه الجملة
مجرورة المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو زيد ضارب غلامه عمروا
وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة نحو اليها يرفع الفاعل وينصب
المفعول كما مر واعرابه مر ان وهي حرف من الحروف المشبهة يضرب
وهو منصوب محلا بانه اسم ان كذلك الكاف فيه حرف الجارة ذلك
مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع المحل على انه خبر ان كما
ان تقديره عمل يضرب كاين كذلك الجار والمجرور في كما هو متعلقه
خبر مبتداء محذوف اي هو اعني اسم الفاعل كاين كيضرب في النصب
والرفع كذلك بمعنى في كما يجيء بمعنى اللام وزيد قايم غلامه وهذه
الجملة مجرورة المحل بالعطفية فيرفع اي يرفع الفاعل فقط الفاء فيه

جزائية

66

جزائية فقط اسم من اسماء الافعال مبني لوقوعه موقع
المبني وكونه بمعناه تقديره اذا رفعت الفاعل بقايم فقط
اي فانته عن نصب المفعول به لان فعله ينصب لانه لازم لا ينصب المفعول به
كيقوم والجار والمجرور به متعلقة لمحذوف ومرفوع المحل على انه خبر
المبتداء تقديره هو كاين كيقوم اسم المفعول كل اسم اشتق
لذات من وقع عليه الفعل وهو يعمل عمل فعله نحو زيد مبتداء مكرم
اصحابه كما تقول زيد يكرم اصحابه واعراب هذا الكلام ظاهر وذلك
مرفوع المحل على انه مبتداء وخبره والجار والمجرور في قوله في التنزيل تقديره
وذلك كاين في التنزيل ذلك هو مرفوع محلا بانه مبتداء يوم ومرفوع
على الخبرية مجموع هو مرفوع بانه صفة اليوم له متعلق لمجموع الناس
هو مرفوع بانه قايم مقام الفاعل المجموع اي يجمع له الناس وهذه الجملة
مرفوعة المحل لكونه تفسير المجموع الصفة المشبهة وهي ما لا يجري على
يفعل من فعلها نحو كريم وحسن وشبهه في اسم الفاعل في انها تثنى
وتجمع وتؤنث وتذكر والجار والمجرور في قوله ولا متعلق
بقوله يعمل عمل فعلها وهو منصوب بنزع الخافض تقول زيد كريم
اباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه واعراب هذا الكلام يعلم
بادنى فكر المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه ويعمل عمل

هو

فعله وقوله اذا ظرف عامل الفعل المقدم كان منونا وهو اسم
وخبره مجرور المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو عجبت من ضرب
زيد عمروا كما تقول من ان ضرب زيد عمروا واعلم ان المصدر يقع
على ثلثة اوجه منونا ومضافا وبالالف واللام واقوى احواله في
العمل المنون لانه نحو لكن نكرة كما ان الفعل كذلك بخلاف المضاف و
المعرفة بالالف واللام لان الفعل لا يدخل الاضافة والالف و
اللام فان قيل فالتنوين ايضا لا يدخل الفعل فكيف يعمل المصدر مع التنوين
و التنكير فان قيل هل يجوز ان يقال عجبت من ضرب زيد عمروا قلنا هو والتنوين لم يدخل الفعل
زيد بتقديم المفعول على الفاعل ام لا قيل يجوز ذلك كما في الفعل الا انه دال
ويضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق على معنى يدخل الفعل وهو
القصار الثوب الى المفعول ويترك الفاعل وقوعا نحو عجبت من
ضرب اللص الجلاد ويترك ذكر احدهما في قوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة وقوله اطعام مصدر منون ويتيما منصوب بفاعل
محذوف للعلم به فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعله مضمرا في تحته
ولم يكن محذوفا قيل قد ذهب بعض الناس الى ذلك وقدر فيه ضمير
فاعل لا يظهر كما لم يظهر في الفعل الواحد كقولك زيد قام والصحيح كذلك
بان المصدر قد نصب الفعل ولا فاعل هنا مظهرا فيجب ان يكون مضمرا

في تحته

67

في تحته ون المفعول بلا فاعل محال وقال الآخرون لا ضمير فيه لان اسم
جنس ولا شيء من الاسماء الاجناس بمثل الضمير وقوله وهو مرفوع
بانه مبتداء تعالى فعل ماضي فاعله مستتر فيه راجع الى الله تقديره هو تعالى
عن الند والمثل ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها معترضة بين المبتداء
والخبر وبين القول والمقول وفايدته التنزيه فان قيل لم لا يجوز ان يكون
مجرورة المحل على انها صفة الضمير في قوله قيل ان الضمير لا يوصف اللهم ان
يكون للضمير في تقدير المظهر واي حسن ان يكون جملة تعالى مستانفة
في هذا المقام وغيرها عزاء وهم من بعد غلبهم سيغلبون قوله
متوجه مرفوع بانه خبر المبتداء وهو قوله على اختلاف القرائتين متعلق
بمتوجه فمن قرا سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف
الى المفعول القايم للمقام الفاعل ان من بعد ان غلبوا سيغلبون
ومن بالبنا للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول
متروك فعلى هذا فالوجه ان تقراء الم غلبت الروم بالبناء للفاعل
وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم قاعدة
واعلم ان معمول المصدر لا يتقدم عليه بحال لانه صلته له وتقديم
الصلة على الموصول فاسد والله اعلم واحكم المضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فان الاول على الثاني وسمي الجار مضافا والمجرور اليه واعراب

هذا الكلام ظاهر لا يحتاج الى البيان واعلم ان اشتقاق المضاف من قولك
اضيف الشيء الى الشيء اذا اسندته اليه قوله امراء القيس فلما دخلناه
اضفنا ظهورنا الى كل حاذي جديد مشطب والاضافة وهي مرفوعة
بانها مبتداء وخبره على ضربين معنوي يجوز في الرفع والنصب والجر
اي مفيدة يجوز في الرفع والنصب والجر ايضا على اعتبار المفرد
معنى وهو منصوب تقديرا هي مفعول مفيدة تعريفا وتخصيصا
واعلم المضاف قد يكتسي من احكام المضاف اليه معنى الكسابة
حكم المضاف اليه وقوله في حكمه فمن تلك الاحكام التعريف كقولك رايت
غلام زيد وغلام هذا معرفة باضافته الى المعرفة واما اذا كان
المضاف نكرة ولا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك
اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب واذا قلت راكب
فرس خصيص ومنها التنكير الا ترى انك اذا اضفت زيد مثلا الى قبيلة
فقلت زيد قبيلة صار زيد نكرة باضافتك اياه الى النكرة فان اضفت
زيدا مثلا الى معرفة نكرة قبيل الاضافة ثم اضفته ليكون صالحا
بالاضافة ولولا ذلك لما صحت اضافته اذ لا يتعرف الاسم من وجهين
ومن هذا قول الشاعر علام زيدنا يوم النقا راس زيدكم
ومنها الاستفهام كقولك غلام من رايت فمن استفهام لاقتضت

عليها كتب مستفهما بها من المراتب وكانت هي المسئول منها واذا قلت
غلام من رايت صار الغلام هو المسئول عنه ومنها الجزاء كقولك من يضرب
اضرب فمن منصوبة بتضرب فلو قلت غلام من يضرب اضرب صار الشرط
ضرب الغلام وكان قبل ذكر الشرط ضرب من ومنها العموم كقولك
اكرم كل عالم فهذا عام في العلماء فاذا قلت اكرم يعني غلام كل عالم
صار العموم في غلمان مع ان لفظ غلام في نفسها ليست عامة و
انما اكتسب العموم من كل ومنها البناء يعني اذا اضيف اسم معرب
الى كلمة مبنية فصل حكم البناء منها اليه ثم يبني على الفتح الذي هو اخف
الحركات وهذه القاعدة عند البعض كقوله تعالى ومن خزي يومئذ
في بفتح الميم وكسره وكقوله تعالى انه لحق مثل ما بالفتح والضم
وقوله تعالى يوم لا تملك فرى بالفتح والضم وكذلك اذا اضيف اسماء
الزمان الى الفعل ماض والمستقبل كانت مبنية على الفتح معربة
ايضا على الوجهين كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين فرى
بالرفع والفتح قال النبي عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح
الميم وخفضه وكذا اذا اضيف مثل ونحو الى شيء على طريق التمثيل
كما يقال النحاة الكلمات ثلثة اسم مثل من زيد وفعل نحو ضرب يضرب
وحرف نحو من فان الاضافة هنا غير مقصودة كذا قيل في تحفة الاعراب

وهو الاضافة المعنوية في الغالب والجار والمجرور فيه متعلق بخبر المبتداء
وهو قوله بمعنى اللام او بمعنى من مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
مثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة فان قيل بما ذا يفرق بين
الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من قيل بالمعنى واللفظ اما المعنى فهو ان
المضاف غير المضاف اليه بالكلية اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واذا
كانت بمعنى من كان الاول بعض الثاني الا ترى ان قولك غلام زيد
الغلام غير زيد واذا قلت خاتم فضة كان الخاتم بعض الفضة اما
اللفظ فهو انه متى صح ان تجعل الثاني صفة الاول او خبرا عنه او تمييزا
له كانت الاضافة بمعنى من كقولك هذا ثوب خز صح ان يقال هذا
الثوب خز ولا يصح مثل ذلك فيما هو بمعنى اللام فان قلت فقولنا يد
زيد من اي الاضافتين هي قيل بمعنى اللام لان ما ذكرنا في التي
بمعنى من لا يصح فيها فان قيل فاليد بعض زيد قيل هي بعض
الجثة لا على معنى انها تقوم بنفسها بخلاف الثوب فان قيل فالعقد
من ايهما قيل بمعنى اللام لان كلا هو محيط بشيء كالسور له جامعة
لاجزائه والجزئي غير الاجزاء ولهذا لا يصح فيها ما ذكرناه في التي
بمعنى من وكذلك الاضافة الظروف نحو خلف زيد وكذلك فارس حرب
واخو صدق فان قلت فقد قالوا هو جار بيت بيت اي بيت البيت

وليس مضافا قيل لم يقصد هنا الاضافة التي بمعنى اللام بل ركبوا
هنا واستغنوا عن تقدير الكلام ليحرجا لانه معنى المقصود كانك قلت هو
جار ملاصقا فان قيل ان المضاف اليه هل هو مجرور بالمضاف او بتقدير
حرف الجر قلنا ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بتقدير حرف الجر
لوجهين احدهما ان حرف الجر لا يعمل مضمرا والثاني انك لو عملت
حرف الجر لصار في حكم المنطوق به وذلك يبطل معنى الاضافة فان
قيل لو كان اللام مرادة لبني لتضمنه معنى الحرف قيل بني الاسم اذا
تضمن معنى الحرف تضمنا لا يسوغ اظهاره واظهار اللام هنا ممكن جائز
بخلاف اين وكيف فان قيل ان المتضمن معنى الحرف هل هو مضاف
او مضاف اليه قيل ان لا يصح ان المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون
المضاف اليه لانه الذي يعمل بتقويته فلولا انه يتضمن معناه
لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحروف لا يكون موجبا لعمله فان
قيل لم لا يجوز ان يكون العامل في المضاف اليه الاضافة دون المضاف
قيل لكونها نا عملة في المبتداء شبيه بالعامل والمضاف هو الذي قام مقام
حرف الجر فكان العمل له فان قيل ان الغرض من الاضافة التعريف
المضاف او تخصيصه وهما يحصل بالالف فاي حاجة الى الاضافة
قيل ان الالف واللام فيعرف بالعهد وذلك لا يحصل منه تعريف

مثل تعرف الاضافة وهذا هو الغرض من تعدد المعارف لان كل
واحد منها له معنى غير الاخر ولفظية يجوز فيه الرفع والنصب والجر بحسب
المعطوف عليه والاضافة اللفظية هي التي اذا انفكت المضاف من
المضاف اليه عمل الاول في الثاني نصبا او رفعا وهي اضافة اسم الفاعل
الى مفعول والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد واعراب هذا
الكلام مستغن عن الشرح وحسن الوجه وفيه تسعة اوجه احدها
وهو الاصل قولك مررت برجل وجهه حسن فالجملة في موضع جره
الثاني مررت برجل حسن وجهه وهو كالاول الا انك قدمت الخبر
والثالث ان تجر حسنا على صفة رجل وترفع الوجه والرابع ان تضيف
حسنا الى الوجه وتسقط منه الهاء وفي حسن ضمير يرجع الى الرجل
ولهذا لو ثنيت حسنا وتثني وتجمع على حسب الموصوف والا
ضافة هنا غير محضة لتقدير كلمة فيها التنوين والخامس مررت
برجل حسن وجهه على ان تجعل الوجه نكرة وانما ساغ ذلك لانه قد
علم لانه لا يريد الا وجهه والسادس مررت برجل حسن وجها
بتنوين الصفة وينصب وجها على التميز والسابع مثله الا ان في
لان المميز لا يكون معرفة والثامن كذلك الا انك ترفع الوجه
كقولك مررت برجل حسن الوجه وفي هذا ثلثة مذهب احدها

على انه صفة الرجل

ان في حسن ضمير يعود على رجل والوجه بدل عنه وهو قول الفاعل والثاني
الوجه مرفوع بحسن والعايد محذوف اي الوجه وهو قول الزجاج و
الثالث ان الالف واللام بدل من الهاء وهو قول الكوفيين والوجه
التاسع مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه والوجه الى
الهاء وهذا اجازه سيبويه وحده وقال غيره لا يجوز ذلك اذ فيه اضافة
الشيء الى نفسه قاعدة وان كان الموصوف معرفة كقولك مررت برجل
الحسن الوجه جارت فيه وانما جاز الجمع بين الالف واللام والاضافة
لان الاضافة هنا يفيد تعريفا فاما اجتمعا في التعريف اتبع
بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على التشبيه بالمفعول والرفع
ما تقدم في النكرة ويجوز الحسن وجها ولا يجوز الحسن وجه با
لاضافة الا الحسن وجهه فايدة فاعلم ان اضافة اسم المفعول الى
مفعول ما لم يسم فاعله نحو هو منصوب ابوه ومسرور القلب اي
اي ينصره الرب ويسر قلبه واضافة افعل التفضيل الى ما يكون من
جنس وجزء منه نحو زيد افضل القوم ولا يقال افضل الحمار اضافة
لفظية ولم يذكر المص هذين القسمين والاضافة تعاقب التنوين
فان قيل لم يحذف التنوين من الاسم المضاف قلنا حذف التنوين
من لوجهين احدهما ان التنوين زيد على الاسم النكرة دلالة على صفة

واذا اضفته نقل لاحتياجه الى الاسم المضاف اليه وهو معنى قولهم التنوين
يؤذن الانفصال اي بتمام الاسم الاول والاضافة تؤذن بالاتصال اي بتمام
الاسم الثاني كالتمام الاول في تعريف او تخصيص ولهذا قال سيبويه المضاف
اليه يعاقب التنوين داخلة المضاف والثاني ان الاضافة تحدث التعريف
او التخصيص فهي كالالف واللام فكما لا يجتمع التنوين من الالف واللام
كذلك مع الاضافة ونون التثنية والجمع لانهما بمنزلة التنوين ولا بد
في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف وانما منع ذلك
لئلا يتعرف من وجهين وتقول في اللفظية الحسن الوجه والضارب ا
زيد والضاربو زيد والضارب الرجل وانما جاز الجمع بين الالف واللام والاضافة
فيها لان الاضافة لا تفيد التعريف هنا فلما اجتمعا في التعريف اثبت
الالف واللام ولا يجوز الضارب زيد لعدم الفايدة فان قيل هل
يجوز اضافة الشيء الى نفسه ام لا قلنا اضافة الشيء الى نفسه غير جائزة
لان الغرض من الاضافة التخصيص والشيء لا يتخصص بنفسه فان
قيل اضافة الشيء الى نفسه وقعت في التنزيل فكيف يقال له انها لا تجوز
نحو قوله تعالى ولدار الاخرة والدار هي الاخرة بدليل قوله تعالى والدار الاخرة
وكذلك قوله تعالى حبل الوريد وحب الحصيد وبقولهم صلوة الاولى ومسجد
الجامع اذا التقدير الصلوة الاولى والمسجد الجامع والجواب عنه انه على

غير ما قالوا بل على تقدير حذف مضاف تقديره والدار ساعة الاخرة
وحبل الشيء الوارد وحبت الزرع الحصيد وصلوة الساعة ~~الاخرة~~
الاولى ومسجد المكان الجامع وحينئذ لا يكون اضافة الشيء الى نفسه فان قيل
هل يجوز وقوع الفاصل بين المضاف والمضاف اليه كما قرأ ابن عامر قوله
تعالى قتل اولادهم شركائهم فاولادهم كلمة واحدة وقعت فاصلة
بين المضاف والمضاف اليه فان قيل هل يجوز اضافة الموصوف الى الصفة
ام لا والجواب عنه ان اضافة الموصوف الى الصفة تجوز عند الكوفيين
ولا تجوز عند البصريين الاسم التام هو الاسم الذي ينصب تميزا لانه قد تم
فاستغنى عن الاضافة وهو يقتضي تمييز الابهام وتمامه باحد اربعة
اشياء واعراب هذا الكلام مستغن عن البيان بالتنوين والجار
والمجرور فيه متعلق المحذوف مرفوع المحل على انه خبر للمبتداء المحذوف تقديره
الاول بالتنوين مثاله نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فان قيل
فما الناصب لقوله سحابا قيل وجهان احدهما ان قولك قدر راحة
تشبيه عشرين لان المضاف اليه بمنزلة التنوين في عشرين اذا
كان تعاقبها والثاني ان تقدير الكلام ما في السماء قدر راحة فعلا
اخر وجعل قدر راحة مبتداء وما قبلها خبرا وتم الكلام بذلك فجرى
سحابا مجرى الفضلة وبنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان برا

درهما قد تما بنون التثنية وهما محتملان بالاجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبهما ما بعدهما كما نصب ضاربان وبنون الجمع عشرون درهما وهو محتمل من الاجناس المعدودات فاشبه ضاربون نحو في ملؤه عسلا ومثله رجلا فانهما قد تما بالاضافة ويقال الثلثة الاول مقادير وهي المساحة والوزن والكيل والعدد والاخير مقياس وقوله والتمييز هو مرفوع بانه مبتداء وخبره رفع الابهام قوله عن المفرد متعلق بالابهام كهذا اي كالمثال المذكور والجار والمجرور مرفوع المحل على انه خبر للمبتداء محذوف او عن الجملة معطوف على المفرد نحو طاب زيد نفسا وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة نحو اليها وقد سبق وهو فعل ماض وفاعله محذوف تقدير الكلام يقد سبق بحث الضمير الذي يرفع الابهام عن الجملة في خبر [illegible] المنصب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي اي العوامل اللفظية ثلثة اصناف احدها حرف ثانيها اسماء وثالثها افعال افعال فان قيل لم قدم المص الحرف على الافعال والاسماء قيل ان الحروف اصل فيها العمل وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء فان قيل لم قدم الافعال على الاسماء والجواب عنه ان الاسماء تعمل لمشابهة الافعال كاسم الفاعل وغيره وكالاسماء الجارة نحو من وجملتها احد وتسعون على ما ذكره الامام

المحقق رحمة الله عليه في المائة والحروف انواع منها ما يعمل في الاسماء وما يعمل في الافعال فان قيل لم قدم المص الحروف العاملة في الاسماء على الحروف العاملة في الافعال قيل انما قدم لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسماء نوعان احدهما عامل في المفرد وثانيهما عامل في الجملة اي جزء الجملة فان قيل لم [illegible] قدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين قيل ان الواحد مقدم على الاثنين وما يعمل في المفرد نوعان الاول جار والثاني ناصب فان قيل لم قدم من الحروف العاملة عملا واحدا الجار على الناصب والجواب عنه ان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذه الحروف ام الفعل كقولهم استوي الماء والخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر فان قيل لم عملت هذه الحروف والجواب عنه انما عملت الجر لوجهين احدهما انها انما اختصت بالاسماء عملت العمل المختص بالاسماء وهو الجر والثاني ان هذه الحروف تقع وسطا بين الاسم والفعل والجر يقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الوسط للوسط من هي وفوعه المحل على انه خبر مبتداء محذوف فان قيل لم بدأ بها دون سائر الحروف الجر قيل لوجهين احدهما انها اكثر حروف تقرن السبعة معافيها والثاني من الحروف الجر ما نقابلها كالي فانكر

تقول سرت الى الكوفة من بغداد لابتداء الغاية والجار والمجرور فيه متعلقة المحذوف مرفوع المحل على انه خبر المبتداء في المكان نحو خرجت من البصرة ويستعمل لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين واجازه الكوفيون محتجا بقوله لمسجد اسس على التقوي من اول يوم وللتبعيض في اخذت من المال ويعرف التبعيض بانه يصح ان يقام في موضعها وضع بعض فان قيل فيها الغرض في اقامة من مقام بعض وقد يمكن ان يقال اخذت البعض المال وشربت بعض النهر قيل الغرض فيها كثرة التصرف في الكلام والاختصار الا يري انك لو قلت شربت بعض المال كان ذلك اسما عمدها والحرف اقل من الاسم وللبيان في عشرين من الدراهم وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي هو الاوثان وللزمان ة والجار والمجرور متعلقة المحذوف مرفوع المحل لكونه معطوفا على قوله للبيان واعلم ان من يزاد في النفي كقولك في ما جاءني من احد وما جاءني من رجل الا انها في رجل مع زيادتها تفيد معني وذلك اذا قلت ما جاءني رجل يجوز ان يكون جاءك اثنان او اكثر فاذا قلت ما جاءني من رجل عم النفي بخلاف ما جاءني من احد فان من زايد مختصة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق بين ما جاءني احد لا فايدة معنى فيستفاد فان قيل هل يجوز زيادتها في الواجب ام لا والجواب عنه ان الاخفش

اجازه ومنعه غير واضح بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ونحوه وسيبويه يقدر في مثل ذلك مفعولا محذوفا تقديره شيا من ذنوبكم واما قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد فمن وينزل الاولى لابتداء الغاية واما من الثانية فعلى قول الاخفش يجوز ان يكون زايدة ويجوز ان يكون لبيان الجنس وللتبعيض كقول سيبويه واما من الثالثة فعلى قول الاخفش هي زايدة والجملة صفة لجبال وعلى قول سيبويه وهي لبيان الجنس فايدة واعلم ان من يجيء لمعنى البدل كقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدلا من الاخرة والثانية الى وهي وضعت لانتهاء الغاية واما في المكان نحو سرت الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل فظهر من هذا معارضة يكون وقد يأتي بمعنى مع نحو قوله تعالى من انصاري الى الله فايدة واعلم ان الى يكون اسما وحرفا واما كونه حرفا فذكر واما الاسم فواحد الالاء وهي النعم ويقال في الواحد الى والى الثالث حتي وهي معناها اي معنى الى الان لجورها اي لجور حتي اما شيء ينتهي بها المذكور قبلها اي حتي به اي ذلك الشيء مثاله نحو اكلت السمكة حتي راسها ويجوز فيه الرفع والنصب والجر اذ شيء ينتهي

المذكور عنده اي عند ذكر الشي ء مثاله نحو نمت البارحة حتى الصباح
فالراس ينتهي به اي بالراس السمكة والصباح عنده ينتهي الليلة
ومن ثم قلت نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز واما الي لا يجوز
وجهان ان يدخل ما بعدها في ما قبلها اي قبل حتى وكلمة الي تدخل في
المظهر نحو الي زيد والمضمر نحو اليه وحتى لا تدخل الا على المظهر فان قيل
ما السر ان الي يدخل على المظهر والمضمر وحتى لا تدخل الا على المظهر قيل
ان السر في ذلك ان المضمر كناية عن السابق فهو هو مجرور وحتى آخر جزء
من السابق او ما يلاقي آخر جزء منه لا هو كذا في الحادية فايدة واعلم
ان حتى تكون عاطفة كقولك قام القوم حتى زيد فان قيل ما الفرق
بين حتى وبين الواو والجواب عنه لا بد وان يكون ما بعدها حتى من
جنس ما قبلها ولو قلت جائني القوم حتى الخليل لم يجز ذلك في
الواو لو نقول ان فيها معنى الغاية والواو ليست كذلك ومعنى
الغاية في حتى انما تذكر لتعظيم او تحقير كقولك مات الناس حتى الا
نبيا او في التحقير نحو جاء في الحاج حتى المشاة فان قيل ان حتى في
قولهم مررت بالقوم حتى زيد هل هي للعطف ام حرف جر قلنا ان
حتى فيه جاز ان يكون حرف جر بمعنى الي وان يكون حرف عطف
بمعنى الواو وان قيل حتى في قولهم مررت بهم حتى زيد هل يجوز ان

تكون

ان تكون حرف جر بمعنى الي ام لا قيل ان حتى فيه لا يجوز ان يكون حرف جر لان حرف
الجر لا تدخل على حرف الجر واعلم ان يكون بمعنى كي كقولك اطع الله حتى يدخلك
الجنة والفعل ينصب بعدها بان مضمرة فان قيل ما الفرق بين حتى
بمعنى والتي بمعنى الي ويمكن ان يجاب عنه لوجهين احدهما اذا كانت بمعنى
كي كانت قبلها سببا موديا الي ما بعدها كالطاعة فانها مودية الي
دخول الجنة واذا كانت بمعنى الي فليس كذلك الا يرى ان قولك لا ينتظر
حتى تقدم ليس انتظارك سببا في قدومه والثاني انها اذا كانت
بمعنى كي لم يلزم اتصال ما بعدها بما قبلها الا يرى ان دخول الجنة
لا يتصل بالطاعة ويلزم ذلك فيها اذا كانت بمعنى الي كاتصال
القدوم الانتظار قاعدة ويقع الفعل بعد حتى مرفوعا في موضعين
احدهما ان يكون ما بعدها وما قبلها ماضيين لانها قلنا بمنزلة
الفاء والواو كقولك سرت حتى ادخلها اي فدخلتها ووضعت
المضارع موضع الماضي لتمكن بها الحال والثالث ان تكون السير
قد مضى والدخول حاضر لم ينقطع كقولك وانت في حال الدخول
سرت حتى ادخلها الا منه ومثله مرض زيد حتى لا يرجونه اي هم
الآن لا يرجونه وانما لم ينصب الفعل هنا لئلا يتغير المعنى ولا بد
في كون الفعل بعدها مرفوعا من ان يكون ما بعدها سببا لما قبلها

كما ذكرنا في المثال هو قلت سرت حتى تطلع الشمس او حتى يؤذن
المؤذنون لم يجز الرفع لان السير ليس سبب الطلوع والاذان
والرابع في هي موضوعة للظرفية اي يصير ما بعدها وعاء لما قبلها
من الفعل مثاله نحو المال في الكيس وهو ظرف حقيقي وقوله نظرت
في الكتاب ظرف مجازي وقد استعملت بمعنى السبب كقوله صلى الله عليه وسلم
للمسلم في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتل النفس اي بسببه و
الخامس الباء وهي للالصاق مثاله نحو به داء اي التصق به داء
وخالطه فان قلت ما تقول في مررت فان الباء لا يمكن ان يفيد
الالصاق وهو ظاهر واجاب بقوله ومررت بزيد توسع هي
وارد على الاتساع والمجاز ومن الجار والمجرور في محل متعلق المحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قوله اقسمت بالله
وهذا اللفظ خبر في الصفة وحقيقته هو ان لفظة الجر وهو
الانشاء ومعنى هذا ان حقيقته كقولك اقسمت خبر عن امر ماضي و
اقسم صيغة صيغة المضارع وليس المراد بها هنا امر من الماضي و
لا المستقبل وانما هو حلف نشاء في حال كان قول القائل بعتك هذا السلعة
لفظ خبر وحقيقته انشاء وكذلك انت طالق وانت حر ونحو ذلك
والسادس الواو واو القسم وهو بدل منها اي من الباء في والله لافعلن

فان

فان قيل لم ابدل الواو من الباء قيل تقاربهما في المخرج لانهما شفويتان
وفي المعنى الجمع والالصاق متقاربان والسابعة التاء في تالله اي
تاء القسم وهو بدل من الواو ونحو تالله لا تكون فان قيل لم بدلت
التاء من الواو قلنا الثبوت المشابهة بينهما في المخرج والباء لاصالتها
تدخل على المظهر والمضمر والواو لا تدخل الا على المظهر لانحطاط درجة الفرع
عن درجة الاصل والتاء لا تدخل الا على مظهر واحد لكونها بدلا عن بدل
بدل وهو اسم الله فان قيل لم اختصت باسم الله تعالى دون غيره
والجواب عنه ان اكثر ما يقسم اسم الله تعالى تقول وهذه الجملة
الفعلية مجرورة المحل لكونها صفة لاسم الله فايدة فان قيل ما الفرق
من القسم قلنا وحقيقة القسم انه يذكر لثلثة اغراض احدها
ان يقصد به الانسان حمل نفسه على المحلوف عليه كقولك والله لا
قومن والثاني ان يقصد تاكيد نفسه من ترك الفعل كقولك والله
لا اقوم والثالث ان يقصد به اثبات صدق عن السامع كقولك
والله قد كان كذا ليكون كذا واذا كان الغرض ما ذكرنا وجب
ان يكون عظيما عند الحالف والسامع حتى يحصل به هذه
الاغراض فايدة قد حذف العرب حرف الجر في القسم ولم
يعوضوا منه تارة وعوضوا منه اخرى فمن لم يعوضوا ماد

الاقتصار فيما اكثر استعاله واذا لم يعوضوا نصبوا الاسم بفعل
محذوف فقالوا الله لافعلن والتقدير يمين الله ثم حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ان شئت قلت التقدير اقسم الله
اي بالله فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه من العرب ما يجر في الاسم
الله الخاص لكثرة استعاله ولا يجوز ذلك في غيره واما من عوض
فاعاعوض من حرف الجر ثلثة اشياء احدها همزة الاستفهام نحو
ءالله لافعلن والثاني بليها في قولهم تالله لافعلن ذا واما للتنبيه
فعوضوا ها من حرف الجر تاكيد للمعني وقال قوم اصل هذا الكلام هو
والله ثم ادخل اليمين بينها ذا وصار ذلك عوض من الحرف الجر و
الثالث من العوض قطع همزة الله في مكان مخصوص وهو
قولهم افالله جعلوا قطع الهمزة مع ما قبلها عوضا عن حرف
الجر فايدة وفي قولهم من ربي ومن ربي قولان احدهما من الجار وقعت
موضع الباء اي بربي لافعلن ومن ضمها فقد غيرها ليدل بذلك
على انها موضوعة موضع غيرها والقول الثاني ان اصلها ايمن ثم
حذف همزتها تخفيفا اذا كانت في الاصل فبقيت الباء ساكنة و
الابتداء بها ممتنع فحذف ايضا فبقيت الميم والنون وبنيت
على السكون الا انها بعض كلمة فان لقيها ساكنة حركة النون التقاء

الساكنين كقولك من الله بالضم اتباعا ومن الكسر الميم اتباعا
ولا يجوز كسر النون بعد الميم لثقله واعلم ان الحرف التي تصل القسم
اي الجواب خمسة اثنان للاثبات وهي ان المشددة المكسورة و
اللام المفتوحة قال الله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر
وقال فو ربك لنسئلنهم وثلثة للنفي وهو ما وان قال الله
تعالى والنجم اذا هوي ما ضل صاحبكم وما غوي وقال تالله
ان كنا لفي ضلال مبين وقال اقسموا بالله جهد ايمانهم
لا يبعث الله من يموت فان قيل لم صح في جواب القسم الا هذه
الحروف قيل ليكون ارتباطا بين القسم وجوابه كما في جملة الجزائية
وقد تحذف هذه الحروف تخفيفا فيقال والله جاءني زيد اي
لقد جاءني زيد قال الله تعالى والشمس وضحاها الي قوله قد
افلح من زكيها اي لقد افلح وقد يحذف الجواب ايضا بالكلية
كقوله تعالى ق والقران المجيد بل عجبوا ان جاءهم فمعناه ق
والقران المجيد لتبعثن وكذلك ص والقران ذي الذكر وكذلك
والنازعات غرقا وللتعدية في ذهبت به وللاستعانة في
كتبت بالقلم وللمصاحبة في دخلت الدار عليه ثياب السفر والثامن
اللام وهي موضوعة للتمليك وللاختصاص نحو المال لزيد فان

قيل ما الفرق بين الاختصاص والتمليك قيل ان الاختصاص اعم
من التمليك في كل ملك اختصاص ولا ينعكس نحو الجل للفرس وهو
ابن له واخ له فان قيل اختصاص دون الملك فان قيل لم كسرت
اللام الجارة في المال لزيد وفتحت في له في الجواب عنه اما كونها مكسورة
في المال لزيد فلوجهين احدهما انها تعمل الكسر فحركت بجنس
عملها والثاني انها كسرت لتفرق بينها وبين اللام الابتداء ولولا
ذلك لالتبس المعني الا يري انك اذا قلت ان العبد لزيد فتحت
اللام صار المعني هو زيد ورايت زيدا ان تجعله مملوكا له فان
قلت ان الاعراب يفرق بينهما قيل قد يحذف الاعراب في
الوقت فلا يحصل الفرق واما كونها مفتوحة في له فقيل انما
فتحت انها لم يظهر لها عمل حتي يحرك بجنس عملها وهذا الجواب ينقض
بقولهم المال لهذا فان قيل لم لم يفتح الباء مع المضمر نحو به كاللام
قيل لان الباء ليس لها الا معني واحد بخلاف اللام فالابتداء و
الاختصاص وغيرها والتاسع رب وهي للتقليل وتختص
بالنكرة ظاهرة كانت تلك النكرة او مضمرة مثال الظاهرة
نحو رب رجل والجار والمجرور متعلق بقوله لقيته ومثال
المضمر نحو ربه رجلا والضمير فيه نكرة لانه ما اريد به شيء معين

مثل زيد وعمرو بل اريد شيء مبهم ثم فسر ما بالنكرة فان قيل لم اوجب دخولها
على النكرة والجواب عنه ان ربها كانت للتقليل والنكرة دالة علي الشياع
والكثرة وجب اختصاصها ليصح معني التقليل فيها والعاشر على وهي
وضعت للاستعلاء مثاله نحو زيد على السطح وعليه الدين والحادية
عشر عن للبعد والمجاوزة وذلك في مثل رميت السهم عن القوس
فان قيل ما الفرق بين عن ومن في مثل خرجت عن البلد ومن
البلد قيل ان عن يدل على الانقطاع ومن لا يدل عليه كقولك خرجت
عن البلد اذا لم ترجع اليه ومن البلد اذا رجعت والثانية عشر
الكاف وهي للتشبيه نحو الذي كزيد في الدار والثالث عشر مذ والرابع
عشر منذ وهما وضعتا لابتداء الغاية في الزمان نحو مثاله ما رايته
منذ يوم الجمعة تريد ان مبتدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة ويرفع
ما بعدهما اذا كان اسمين سواء اريد بهما اول المدة او جميعها
مثال ارادة اول المدة نحو رايته منذ يوم الجمعة بالرفع كانك قلت
اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال ارادة جميع المدة مذ يومان
كانك قلت غاية انتفاء الرؤية اول وقته واخره يومان وانما
قال المص ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي
اول المدة واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في

قولهم ما رايته مذ يومان فان المص صنا التوهم وذكر ان الجر ههنا
غير ممتنع والخامس عشر خاشا للتنزيه نحو ساء القوم خاشا زيد
والسادس عشر خلا والسابع عشر عدا فانهما بمعنى الا ننصب بهما
ما بعدها اذا كانتا فعلين واذا قلت ما خلا وما عدا تنصب
بهما البتة لتعيين فعليتهما بدخول ما واما تنصب المفرد فبعة
على ما ذكره المايطة احدها الواو بمعنى مع نحو ستوي الماء والخشبة ولا تنصب
هذه حتى تكون ما قبلها فعل كاستوى او معنى فعل نحو ما شانك وزيدا
فان فيه معنى تصنع وما تلابس والثاني حرف النداء اعلم ان النداء مصدر
نايب بداء ومناداة ويجوز كسر النون وضمها تشبيها بالاصوات
مثل الصراخ والدعاء وهمزة منقلبة عن واو لانه من نداي وهو
الندوة وهو الموضع الذي يجلسون فيه فينادي بعضهم بعضا وهي
خمسة احدها يا وهي يستعمل للبعد والقرب وهي اكثر دورا في
الكلام لان الصوت يمتد بها والثانية ايا وهي تستعمل للبعد
لكثرة حرفه وهي في الاصل يا زيدت على اولها الهمزة فصارت ايا و
الثالثة هيا وهي تستعمل للبعد لكثرة حرفه وهي في الاصل ايا ابدلت
الهمزة من الهاء كما ابدلوها منها في غيره اراقة اصله اراقة والرابع اي
وهي للتوسط بين البعيد والقريب وهي منطوية في اللفظ عن ياء

والخامس

والخامس الهمزة بمعنى ياء وهي للتقريب لان الصوت فيها لا يمتد
فيختص به ما لا يحتاج مد الصوت به بل لمجرد التنبيه تنصب المنادى
اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فان قيل لم لا يبنى وهو ما واقع
الضمير اذا كان مقصودا بالنداء كالاسم المفرد قيل ان المضاف
والمضاف اليه اسمان في الحقيقة فلا يمكن ايقاعهما موقع الضمير
لانه مفرد او مضارعا للمضاف نحو يا خيرا من زيد وقوله وهو
مرفوع محلا بانه مبتداء وخبره كل اسم تعلق به اي بذلك الاسم شيء
وهو فاعل تعلق وهذه الجملة يجوز ان تكون صفة للمضاف
والمضاف اليه هو من تمام معناه اي معنى ذلك الاسم وهذه الجملة
جملة اسمية في محل الرفع على الوصفية شيء ويحتمل ان يكون في
محل النصب على الحالية من شيء وقد وقع في بعض النسخ وهو
من تمام معناه في يكون جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من
شيء كتعلق والجار والمجرور متعلق بتعلق من زيد وهو مجرور
المحل لاضافة تعلق اليه اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله قوله
بخير او قوله او نكرة معطوفة على مضافا مثاله كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي فان قيل لم ينصب هذه النكرة ولم يبني فعل لانها
لا تقع موضع الضمير لان المنادي لا يقصد واحدا بعينه بل من اجابه

فهو الذي عناه واما المفرد المعرفة فمضموم لوقوعه موقع الضمير اذا
الاصل في نحو يا زيد يا رجل ويا انت فان قيل لم اتى المص بمثالين و
الجواب عنه احدهما معرفة قبل النداء وبناؤه على الحركة وعلى الضم
فقد ذكرنا في البناء العارض ولكن محل النصب والجار والمجرور في
قوله ولذا متعلق بقوله جاز في الصفة المفردة وقوله وجهان الرفع
مرفوع بانه فاعل جاز والنصب حملا على المحل مثاله نحو يا زيد الظريف
بالرفع والظريف بالنصب وكذا ما فيه الالف واللام من المعطوفات
مثاله نحو يا زيد والحارث بالرفع والحارث بالنصب والجار والمجرور
في قوله وفي الصفة المضافة مرفوع محلا بانه خبر مبتداء مؤخر وهو قوله
النصب لا غير مثاله نحو يا زيد صاحب عمرو قوله يا ايها الرجل مرفوع
محلا بانه مبتداء وخبره قوله مثل يا زيد الظريف لا محل لهذه الجملة من
الاعراب والرجل صفة له ولا محل لهذه الجملة ايضا من الاعراب لانها
معطوفة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب ولا محل ايضا لقوله والهاء
مقحمة للتنبيه وقوله الاحرف استثناء انه والضمير فيه منصوب محلا بانه
اسم لان لا يجوز فيه والجار والمجرور في فيه متعلق بيجوز الا الرفع
وهو مرفوع بانه فاعل يجوز وهو ما عمل فيه مرفوع محلا لانه خبر ان
وهي مع اسمه وخبره منصوب محلا على الاستثناء واعلم ان المازني اجاز

نصبه

نصبه كما جاز في الظريف في قولك يا زيد الظريف وهذا ضعيف لان
تلك الصفة يجوز حذفها والرجل هنا لا يجوز حذفه وهو المنادى
في الحقيقة وهو موصوف في الحقيقة لا صفة ولا تدخل يا على ما فيه
الالف واللام الا على اسم الله وحده اختلف يعرف في النصب و
حده فذهب يونس على انه منصوب على الظرف وذهب سيبويه
الى انه اسم موضع موضع المصدر فمعنى وحده انفرادا وقيل انه مصدر
لم يلفظ له فعل كالابوة وزهد او الصحيح انه مصدر لفعل ملفوظ
كما حكى الاصمعي عن العرب وحد الرجل بمعنى انفرد فيكون وحد
مصدر الوحد كوعد وعدا ولا يضاف الى الظاهر البتة بل الى الضمير
فيقال جاء في زيد وحده والزيدان وحدهما والزيدون وحدهم
نقل من شرح التسهيل وقال بعضهم انه على الحال بمعنى مفردا فان
قيل لم لم يجمع حرف النداء مع الالف واللام والجواب عنه ان حرف
النداء تعرف بالاشارة والقصد والالف واللام للتعريف
بالعهد واما تعريفان مختلفان ولا يجوز اجتماعهما واما اللهم الله
فيجوز دخول يا عليه لوجه احدها ان الالف واللام فيه بعد تعريف
اذ هذا الاسم لا يقع فيه شركة فصار دخولها كخروجها والثاني ان الالف
واللام عوض من الهمزة الاله والثالث ان هذا الاسم كثير لا يستعملان

جدا فخفي على اللسان فجاز دخول يا معه لخفته ولهذا اختص بالاشياء
لا توجد في غيره منها قطع الهمزة في النداء ولا يجوز في غيره ومنها دخول
باء القسم عليه دون غيره ومنها التفخيم اللام فيه دون غيره ومنها
حذف الجزء ولام التعريف في قولهم الاله ابن عمكم لا افضلت في حسب
عادلا انت ودياني فتجزى ومنها الحاق الميم في آخره في النداء اللهم ولا
يجوز في غيره فايدة اعلم ان هذه الميم المشددة في آخر هذا الاسم عوض عن
حرف النداء عندنا وقال الفراء اصله يا الله امنا منكم بخير ثم حذفت
الهمزة تخفيفا وان وضعت وهذه الجملة مجزومة المحل بان المضموم
وهو مفعول لوضعت باين والجار والمجرور فيه متعلق بوضعت وقوله
وهو مرفوع محلا بانه مبتداء وخبره قوله بين العلمين وقوله بنيت المنادي
مع ابن على الفتح مجرور المحل لكونه جوابا لان مثاله نحو يا زيد بن عمرو وسقطت
الهمزة من اللفظ والخط واذا لم يقع بين العلمين كان كساير الاسماء
المضافة مثاله نحو يا زيد ابن اخينا قوله ويلحق المنادي اللام للاستغاثة
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة مثاله نحو يا الله وهذه اللام
غير مفيدة والجار والمجرور متعلق لادعو المقدر عند سيبويه ولحرف النداء
عند المبرد بقيامه مقام ادعو فان قيل ما الفايدة بهذه اللام هنا
قيل فايدة ادعو المقدر وبحذف النداء فان قيل ان ادعو فعل متعد

بنفسه

بنفسه فلا يحتاج في تعدية والجواب عنه ان ادعو اضعف بكونه
مقدرا ولم يتعدي بنفسه للمسلمين والجار والمجرور متعلق بادعو
المقدر ايضا وللتعجب والجار والمجرور متعلق بتلحق مثاله نحو
يا للماء ويا للدواهي والجار والمجرور فيهما متعلق بادعو المقدر فان
قيل لم اختير اللام للاستغاثة والتعجب من بين حروف الجر قيل
ان اختير لمناسبة معناها وهو الاختصاص لمعناهما لان الاستغاثة
والتعجب مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار وانما
فتحت فرقا بين المدعو والمدعو اليه وقولهم يا للبهيئة بالكسر مبتداء
وحده قوله على ترك المدعو وترخيم المنادي اذا كان مفردا علما زايدا
على ثلثة احرف نحو يا حار ويا سعي ويا منص ويا مرو في حارث
وسعيد ويا مروان ومنصور وقوله الا فيما آخره تاء التانيث
استثناء من قوله علما زايدا على ثلثة احرف اي يشترط في ترخيم
المنادي زيادة العلمية والزيادة على الثلثة الا في اسم يكون
في آخره تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة و
والعلمية يا ثب اقبل او اقبلي قوله على اختلاف المعنيين خبر
مبتداء تقديره هو كاين على اختلاف المعنيين يعني اردت بثبة
العلم قلت اقبل ولو اردت اسم الجنس والجماعة قلت اقبلي

والسابع الا في الاستثناء وهو من الثني من ثنى لان المستثنى
مصروف عن الحكم الاول ومن ثنية اي صاعقة اي ثنى لان الحكم
صرف فيه لان المعنى جاء في الا زيد جاءني القوم وما زيد وهو اخراج
الشيء من حكم دخل فيه غيره وهو حد الاستثناء الا انه تحتاج الى كشف
وذلك ان قولنا اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره الا يرى انك اثبت
القيام لزيد كما اثبت لغيره من القوم ثم نفيته عنه لان ذكره يكون
غلطا او كذبا وانما معناه ان يذكر اسما يصلح دخول المستثنى فيه
اذا كان واحد من ذلك الجمع لفظا الا يرى ان القوم يقع على زيد
غيره فلما احتمل لفظ القوم دخول زيد فيهم اخرجته منهم
لان الفعل لم يقع من زيد وفي النفي وقع من زيد دون غيره
كذا ذكره ابو البقاء وقد علم من قوله عدم ورود الاعتراض
وهو انك اذا قلت جاء في القوم الا زيد ان كان زيد داخلا في
القوم لزم نسبة المجيء اليه مجهورا وقولك جاءني لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك
بالا فقد نفي عنه المجيء مثبتا له ومنفيا له عنه فلزم التناقض وهو
باطل لاشتماله التنزيل عليه كقوله تعالى فلبث الف سنة الا خمسين
عاما وان لم يكن زيد داخلا في القوم لزم حذف الاجماع
اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخرج ما بعد

الا

الا

عما قبلها فان قيل لم قال المص الاستثناء اخرج الشيء عن حكم
دخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو غيره قيل ان ذكر لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم الا حمارا لم
يدخل في الحكم الا انه يخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم
يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج حرف الحكم والتصريح به
والنص عليه والمستثني ينصب في الكلام الموجب وهو ما ليس بنفي
ولا نهي ولا استفهام وكذا اي ينصب المستثني اذا تقدم على المستثني
منه او انقطع عنه مثال الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال
المنقطع نحو ما جاءني القوم احد الا حمارا والجار والمجرور فيه في قوله
وفي غير الموجب التام متعلق بقوله يجوز النصب والبدل وقوله
وهو مبتداء وخبره والفصيح لا محل لهذه الجملة من الاعراب وفي الناقص
والجار والمجرور فيه متعلق بقوله يكون فيه الالغو تقول ما جاءني
احد الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب ومثال الناقص نحو ما جاءني
الا زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت الا زيدا بالنصب وما مررت
الا بزيد بالجر وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا تقول جاءني القوم
غير زيد بالنصب وما جاءني غير زيد احد بالنصب ايضا وما جاءني
احد غير حمار بالنصب ايضا وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدلية

وغير زيد بالنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد بالرفع على الفاعلية ومار أيت غير زيد بالنصب على المفعولية وما مررت بغير زيد بالجر واعلم ان غير تقع صفة لما قبلها من معنى الفعل الا يري ان قولك زيد غير عمرو ومعناه زيد مخالف لعمرو يدل على ذلك ايضا ان هذه صفة لا حالة وهي مثل ولهذا تقول مررت برجل غيرك فتصف به كما تصف بمثل في قولك مررت برجل مثلك الا انهم يستعملون في الاستثناء فائدة ويختلف الحكم بين جعل غير استثناء وجعلها صفة ويظهر ذلك في قولك عندي مائة درهم ان ينصب على الاستثناء لزمك تسعة وتسعون وان رفع على الصفة يلزمك مائة لان التقدير من الاستثناء له عندي مائة الا درهما ومثله هو مرفوع بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو سوى اي مثل غير سوى في المعنى فان قيل ما الفرق بين سوى وغير والجواب عنه ان غير يستعمل اسما وظرفا وسوى لا يستعمل عند البصريين الا ظرفا اي الظرف المكان فائدة فان قيل فما الفائدة في الاستثناء في قولك جاءني القوم الا زيد وهلا قيل عمرو زيد واستغني عن غيره اذا كان القيام يحصل به ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان غرض المتكلم ان يثبت الفعل لعريق وينفيه عن واحد منه فلا يحصل الاثبات والنفي صريحا الا بالاستثناء الا يري انك لو قلت ما قام زيد لم يثبت ان غيره قام وقلت

قام

قام زيد لم ينف عن غير القيام ولكن اذا قلت قام القوم الا زيدا وما قام القوم الا زيد حصل الاثبات والنفي صريحا فان قيل فما العامل في المنصوب بعد الا والجواب عنه ان النحويين اختلفوا فيه فقال المحققون انه ينصب بالفعل المقدم ولمعناه بواسطة الا وذلك قولك قام القوم الا زيدا فقام غير متعد الى نفسه ولكن بما دخلت الا بمعنى الاستثناء قوة هذا الفعل فتعدت الى ما بعدها فان قيل اذا كانت الا لعوني الفعل الى ان يتعدى الى ما بعدها فما ذا ينصب غير في الاستثناء ولا متعدي ثم قيل ان غير فيها ابهام شبه به الظروف والظروف يتعدى اليها الفعل اللازم فكذلك يتعدى على غير فان قيل فما ذا ينصب القوم اخوتك الا زيد ولا فعل هنا قل ينصب بما دل الجملة عليه من الفعل ومعنى الجملة يناليك القول الا زيدا ونحو ذلك وقال ابو العباس العامل في المنصوب بعد الا نعدو ومعنى جاءني القوم الا زيد استثني زيد عنده والحروف الداخلة في الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة المشبهة بالفعل ومشابهة هذه الحروف الفعل من وجوه احدها انها اختص بالاسماء اختصاص الفعل بالاسماء والثاني انها اختصت بالمبتداء والخبر كاختصاص كان واخواتها بهما

والثالث ان الضماير متصل بها نحو اتصالها بالفعل فانه مثل ضربه وانني مثل ضربني وانك والرابع ان في واحدها مفتوح كما ان اخر ضرب الفعل الماضي مفتوح كذلك والخامس ان معانيها كمعاني الافعال والسادس في كونها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل فان قيل لم عملت هذه الحروف النصب والرفع قيل لانها اختصت باسمين واشبهت الفعل والفعل يعمل في كل اسمين اقتضيها الرفع والنصب كذلك هذه الحروف فان قيل لم لم تقدم منصوبها على مرفوعها في الخبر الضرورة والجواب عنه ان هذه الحروف ضعيف في العمل لانها فرع في العمل والفرع ينقص عن الاصول وان وان للتحقيق وكان للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي فاورد مثال الاول بقوله تقول ان زيد منطلق وهي تكون فعلا في الامر من ان يئن وقال ياتي هذا اللفظ ويكون من فعل آخر مؤكدا بالنون وذلك مررت بن واي وباي قلت او حذفت الفاء واللام فاذا امرت به مؤنثا قلت اي والياء ضمير الفاعل فان اكديه بالنون الثقيل قلت ان حذفت الياء سكونها وسكون ما بعدها ومنه قول الشاعر ان هذا المليح المنا واي من اشجع ليو عو فان امر على ما ذكرنا وهذه منادي والمليح صفة يجوز رفعها حملا على اللفظ والنصب حملا

على

على الموضع والحنا وطف على الموضع واي مصدر واي يعد اي وعدي من يعني واورد مثال الثاني بقوله بلغني ان زيد ذاهب اي ذهاب زيد وهي تكون فعلا الاثنى ومنه قولهم صديقي ان زيد راكبا ان هنا فعل من الاثنى زيد فاعله وراكبا حال من زيد واورد مثال الثالث بقوله وكان زيدا الاسد واصل كان ان المؤكدة اذا دخلت عليها كاف التشبيه والاصل في قولك كان زيدا الا ان زيدا كالاسد وقدمت الكاف اهتماما بتقديم معنى التشبيه وفتحت الهمزة بعد التركيب لان الكاف حرف جر وحرف الجر اذا دخل على ان فتحت همزتها فان قيل باي شيء يتعلق الجار والمجرور قلنا والجواب عنه ان حرف الجر غير متعلق بشيء لانه لما ركب مع ان صار كالحروف الواحد وقيل التركيب كانت الكاف متعلقة بمحذوف واورد مثال الرابع بقوله وما جاءني زيد لكن عمرا حاضر وهي ليست بمركبة عند البصريين واما عند الكوفيين مركبة من لا كان واورد مثال الخامس بقوله ليت الشباب يعود يوما واورد مثال السادس بقوله لعل زيدا عايد اختلفوا في اللام منها فقيل هي اصل ويجوز حذفها فيقال عل وقيل هي زايدة وفيها لغات نحو لعل زيدا عايد ولعل

زيدا قايم وعن زيد ولعن زيدا قاعد وعن بكر اصنائب و
لعن بشرا عالم وقد جربها بعض وانشاد وا فقول الشاعر
فقلت ادع واذ دو وفع الصوت دعوة لعل ابي القوار منك
قريب واكثر روايات والفرق بين ان وان وان المكسورة
مع اسمها وخبرها جملة كلام تام مفيد والمفتوحة لا تفيد حتي
تكون ما قبلها فعلا كبلغني او اسم كقولك حقي ان زيدا منطلق
وتفتح بعد لو نحو انك جيتني لاكرمتك انما فتحت لولا ما بعد لو
اذا كان مختصة بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا يكون
الا مفردا وتفتح ايضا بعد لولا لان ما بعد لولا يكون مبتداء
محذوف خبره والمبتداء لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا
ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق
زيد لهلك عمرو وايضا تفتح اذا كانت بعد علمت واخواتها
نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم
كانك قلت علم زيد فاصلا الا انهم تركوا ثاني المفعولين مع
طول الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني لا يبقى الا الاول
وهو مفرد فلزم فتح بعد علمت واخواتها وكذلك اذا كانت
مضافة اليها نحو جبت من وقت انك جالس بوجوب

كون المضاف اليه مفردا فاذا ادخلت اللام في خبره كسرت كقوله
تعالي والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار معلقة اي كان
عمله باطل لفظا فتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اي تمنعها
عن العمل كقوله تعالى انما الله واحد وانما منع هذه الحرف
عن العمل لزوال مشابهة الفعل بدخولها قاعدة اعلم ان في انما
كافة فقط اذا دخلت على الجملة الاسمية ومسلطة اذا دخلت
على الجملة الفعلية انما يخشى الله من عباده العلماء وتسمي
ايضا كافة قاعدة اخري وقد تخفف المشددة منها فيطلق
عليها عند الجماهير فان عطف اسم ان وان بعد الخبر جاز فيه
الرفع على الابتداء والنصب على اللفظ كقوله تعالى ان الله بريء
من المشركين ورسوله قري بالوجهين وان كان قبل
الخبر لم يحسن الا النصب كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي فان قيل ان الصابئون في قوله ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابئون والنصاري معطوف على محل اسم ان لم
يمض خبرها والجواب عنه ان النية بالصابئون التاخير بعد الخبر
عند سيبويه وهو القول الواضح وقيل الصابئون مبتداء وخبره
محذوف مقدم قبل خبر ان وقيل الصابئون هو معطوف على المستوي

تقديره وان الصابئون فايدة قال ابن الجني يجيء ان بمعنى نعم
كقوله تعالى ان هذان لساحران فمن ذلك قول ابن الزبير الشاعر
لقوة الله ناقة حملتني اليك فقال انا وراكبها والاثنان وهو
مبتداء للذين وهو مرفوع بانه صفة اثنان مرفوعا د هو مبتداء
وخبره قوله قبل المنصوب وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه صفة
اثنان ما ولا هما مرفوعان محلا على انهما خبر للاثنان المشبهتان
بليس وهو صفة بها ولا مثاله نحو ما زيد منطلقا ولا رجل افضل
منك وما تدخل على المعرفة والنكرة معا ولا لا تدخل الا النكرة
لانها في الاغلب لنفي الجنس واذا انتقض النفي بالا او قدمت
الخبر على الاسم بطل عملهما مثال انتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا
منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما زيد منطلق زيدا ما
وجه بطلان عملهما في الاول فلزوم المشابهة واما بطلان
عملهما في تقديم خبرها فلكلا يلزم المساوات بينهما وبين
ليس في العمل ولا ولا الجار والمجرور فيه مرفوع على انه خبر مقدم
للمبتداء المؤخر وجه اخر وهو ان ينصب الاول و يرفع الثاني
وذلك اذا كان الاسم مضافا الى النكرة او مشابها له مثال الاول
نحو لا غلام رجل كاين عندنا ومثال الثاني نحو لا خيرا من زيد

جالس عندنا قوله واما النكرة المفردة مرفوعة مبتداة وخبره
قوله فمبنية معها على الفتح مثاله نحو لا رجل في الدار فيقال له نفي الجنس
قوله فان كررت لا مع النكرة المفردة بشرط وجوابه جاز الرفع
والنصب مثاله لا رجل لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السوال نحو
ان يقال ارجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة
ولا تعمل ههنا في لا حول ولا قوة فتحا وجه الاول لا حول
بالفتح واعلم ان لا فيه لنفي الجنس وحول مبني معها ومحله من الاعراب
رفع بانه مبتداء ولا قوة الواو فيها للعطف لا لنفي الجنس ايضا
وقوة مبني معها ومحلها من الاعراب رفع بانه مبتداء ويقدر لهما
خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام جملة في تقدير لا حول و
لا قوة الا بالله لان المفتوحة اسمها لا تعمل عمل في الخبر عنده
ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبرا عنده ايضا ويكون تقدير
الكلام لا حول ولا قوة الا بالله وتكون الجملة الثانية بالواو
على الجملة الاولي معطوفة كما تقول ان زيدا قايم وان عمرا منطلق
والثاني لا حول بالفتح محله من الاعراب رفع بانه مبتداء وخبره
مقدر وهو الا بالله ولا قوة بالا فيه زايدة لتاكيد النفي وقوة

وقوة عطف على لفظ لا حول فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة
واحدة والثالث لا حول بالفتح ومحله من الاعراب رفع بانه مبتداء
وخبره مقدر وهو الا بالله ولا قوة بالرفع لان لا زايدة لتاكيد النفي
وقوة معطوفة على محل لا حول فعلى هذا لا حول ولا قوة جملة واحدة
والرابع لا حول بالرفع على انه معطوف على لا حول وخبره محذوف ولا
يكون الا ههنا عمل ليكون مطابقا للسوال وعلى هذا يكون هنا
جملة واحدة والخامس لا حول بالرفع بانه اسم للا وخبره محذوف
وهو الا بالله ولا في هذا الوجه بمعنى ليس ولا قوة بالفتح ومحله
من الاعراب رفع بانه مبتداء وخبره مقدر وهو الا بالله وهما جملتا ن
على الوجهين واما المعرفة المفردة مبتداء وخبره جملة فلا يقع
بعدها الا مرفوعة وقوله وهي مبتداء وخبرها قوله مكررة وهذه
الجملة الاسمية منصوبة المحل على انه حال من لا مثالها نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو واما سبب وجوب الرفع فلزوال المشابهة والحروف
العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها تنصبه اي المضارع الفعل ح
وخمسة منها تجزمه اي الفعل المضارع اما الناصبة فهي ان للمصدرية
فان قيل لم سميت هذه الحروف مصدرية لان الفعل بعدها يكون
بمعنى المصدر فان قيل لم عملت هذه الحروف في الفعل قيل عملت هذه

الحروف في الفعل لاختصاصها فان قيل لم عملت النصب قيل انها
تشبه الناصبة الاسماء ومشابهتها لها من وجهين احدهما
ان لفظهما متقارب قد خففت ان الثقيلة وصارت
كلفظ ان الناصبة للفعل والثاني ان ان وما فيه يقبل بالمصدر
كان الناصبة للاسم كذلك واعلم ان الاصل في نواصب الفعل
ان والدليل عليه من اربعة اوجه احدها انها تقع مع الفعل ....
بتقدير الاسم والاسم اصل لغيره والثاني انها تنسب الماضي والمضا رع
والرابع ان تعمل ظاهرا او مضمرا وهذه حكم الاحوال قاعدة
فان وقعت ان بعد افعال اليقين كقولك علمت ان تقوم فهي
المخففة من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع لان فعل اليقين يقتضي
التاكيد فيجب ان يكون الفعل الذي يليه ان الناصبة للاسم الا ان
الجيد ان تفصل بينهما وبين الفعل في الاثبات بالسين او
سوف او قد كقوله تعالى علم ان سيكون مرضى وفي النفي لا او
لم كقوله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا واما قوله تعالى
وان ليس للانسان الا ما سعى فلم يحتج الى الفاصل لان ليس فيها
معنى النفي لان ليس لفظ الماضي فقد فالفعل بقية الافعال
قاعدة اخرى فان كان الفعل الذي قبل ان من افعال الترجي

بالفعل ولن يتغير والاثبات فيل النفي فان ان تأن مستقبلا [illegible]

والطمع كانت ان الناصب للفعل حيث ان تقدم وان كان
يستعمل بمعنى اليقين تارة وبمعنى الشك اخرى جاز فيها بعدها
الرفع والنصب كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ
بالرفع والنصب ولن وهي موضوعة لتاكيد النفي في المستقبل
واختلفوا فيها هل مركبة ام لا فعند الخليل مركبة من لا وان الا
ان الهمزة حذفت ثم انقلبة النون والالف وهما ساكنان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وعند سيبويه ليست بمركبة واحتج
سيبويه على الخليل بمسئلة الزمها اياه وهو قولك زيدا لن اضرب
وهو كان اصلها لا ان يتقدم المعمول عليها واجيبت عن
هذا بان الحروف يصير لها بعد التركيب حكم لم يكن قبل مثل لو لا
وهل والصحيح قول سيبويه بوجهين احدهما ان الاصل هو
الافراد والثاني ان ان مع الفعل في تقدير المصدر ولا معنى للصلة
هنا الا ان تقدر فعلا محذوفا فقولك لن اقوم تقدر لا
افعل ان اقوم ومثل هذا لا يوجد في المركبات فلا يثبت بمجرد الوهم
كذا قال ابو البقاء في كتابه ذكي وهي وضعت للتعليل وهي
تستعمل على وجهين احدهما ان يكون حرف جر فينصب الفعل
بنفسها فاودد المص مثال ان بقوله تقول احب ان تقوم اي

قيامكم واورد مثال لن بقوله لن تفعل واورد مثال كي بقوله
جئتك تعطي حقي والرابع من الحروف الناصبة للفعل المضارع
اذن ونونه اصل فالجيد ان يكتب في كل موضع نونا الا انهم
اصطلحوا على كتابته بالالف وهي جواب باعتبار القول وجزاء
باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال انا اتيك والجار
والمجرور في محل مستقل كقولك وانما تنصب هذه بعدها
مفرغا لها غير معتمد على النفي قبلها فان اعتمد بطل العمل كقولك انا اذن
اكرمك وان تأتني اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز النصب لانه لزم وجود
المبتداء بلا خبر وكذا اي يبطل عمل اذن اذا اريد به الحال مثاله نحو اذن اظنك
كاذبا اي حال الان كذلك وان من بينها تدخل على الماضي نحو عجبت
من ان ضرب زيد والمضارع ومثاله وتضمر ان بعد ستة احرف و
هي حتى ولام كي ولام الجحد وبمعنى الى وواو الصرف مثاله نحو سرت
حتى ادخلها تقديره حتى ان ادخلها ومثال كي نحو جئتك لتكرمني
اي لان تكرمني ومثال لام الجحد نحو وما كان الله ليعذبهم اي لان
يعذبهم ومثال او التي بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي
اي تعطي حقي او الا ان تعطيني حقي ومثال واو الصرف نحو لا تاكل
السمكة وتشرب اللبن اي وان تشرب اللبن والسادس من

الحروف التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان الفاء في جواب الاشياء الستة
وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض مثال الامر نحو ذرني
فاكرمك اي فان اكرمك والمعنى ليكن منك زيادة فاكرام لك مني و
مثال النهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي
فان يحل تقديره ليكن منك طغيان فاحلال غضب مني
ومثال النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي فان تحدثنا تقديره لم يوجد
منك اتيان تسبب تعريف بينك فزيادة مني ومثال التمني نحو
ليت لي مالا فانفقه اي فانفقه فالمعنى ليت لي مالا فانفاق
ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي فان تصيب تقديره
الا يكن منك نزول فاصابة خير معنى قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء
مبتداء وخبره قوله ان يكون المعنى خبر ان فعلت فعلت لما فرغ من نواصب
الفعل المضارع شرع في جوازم فقال والجازمة له لم ولما النفي للماضي
وقوله وفي لما خبر مقدم المبتداء المؤخر وهو قوله تقع وهو اشارة
الى الفرق بين لم ولما وهو ان لما النفي قد فعل ولم لنفي فعل واعلم
ان اصل لما لم زيدت عليها ما وصارت بزيادة ابلغ في النفي وان لما يكون
اسما تارة وحرفا اخرى وجاز الوقوف على لما اذا التقدير ما يدل عليه
كقولك قد قام فيقول المجيب لما اي هو منهي كذلك ولام الامر للغايب

ولا

ولا في النهي وان في الشرط والجزاء تقول في الفعل الذي دخل عليه لم لم يضرب
وفي مثال لما لما يضرب وفي مثال لام الامر ليضرب زيد وفي مثال لا لا
تفعل وفي مثال ان ان تخرج اخرج وهي الشرط والجزاء مجزومان اذا
كانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب فان كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم
الا انهما يكونان في محل الجزم نحو ان خرجت خرجت وان كان الشرط ماضيا
والجزاء مضارعا جاز فيه اي في الجزاء الرفع اما الجزم فظاهر واما الرفع
فلان ان لما لم تعمل في الاول الذي هو الشرط اضباره وان لا تعمل
في الثاني الذي هو الجزم لكونه تابعا للشرط مثاله نحو ان تكرمني اكرمك
في الجزم واكرمك بالرفع وعليه اي وعلى الرفع والجزم الذي وقع بعدنا دعا
والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وقوله وان
اتاه خليل يوم مسغبة شرط وجزاء قوله يقول لا غايب مالي ولا حرم
فان الشاعر الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفعه مختارا اي انما اختار
الفصيح لان الفصيح لا يختار الا الفصيح ويجي الجزاء بالفاء اذا كانت
جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا مثال الجملة نحو ان تاتني
فانت مكرم ومثال الامر لقيته فاكرمه ومثال النهي وان اتاك فلا تهنه
ومثال الدعاء وان فعلت كذا جزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح نحو ان
احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس واعلم ان امس هنا

في محل النصب بانه مفعول فيه لاحسنت فان قيل ما علة بناء امس
والجواب عنه ان بناءه تضمنه معنى لام التعريف وذلك انك تضمنه بما فيه الالف
واللام كقولك نحو لقيت امس الاحد ولولا انه معرفة باللام لما وصفت
بما فيه اللام اذ قد ثبت انه ليس بعلم ولا مبهم ومضاف فلو بقي من
المعارف الا ما فيه اللام واذا لم يكن في لفظ كانت مقدرة فيه ولهذا يحسن
دخول الالف واللام عليه ونقول الامس فان قيل لم بني على الحركة
قيل لئلا يلتقي ساكنان فان قيل لم بني على الكسر قيل ان الكسر اصل في
البناء الساكن واعلم ان امس لا يبنى في كل موضع بل اذا اريد به الامس
الذي قبل يوم بلا فاصل واما اذا اريد به غير ما ذكرنا اعرابه واد
خل عليه الالف واللام كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله فاذا
الذي استنصره بالامس وهو لا يضاف ولا يصغر وهو بمنزلة اذا
واذ في تضمنهما معنى في اذا لم تدخل عليهما في اللفظ وكل الظروف
تقدر ان ويجزم بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء
الا النفي مطلقا اي في المجموع صورة النفي والنهي في بعض المواضع مثال
الامر نحو زرني اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر عليه
لان المعنى ان تزرني اكرمك حذفت ان تزرني لقيام مقامه و
مثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان اعرفتني بيتك ازرك

ومثال

ومثال النهي نحو لا تقول بين خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا
انفقه ومثال العرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك والمعنى ان تنزل
تصب خيرا لك ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من
الاسد يا كلك بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات والجار والمجرور في
قوله ومن السماعية في محل الرفع على الخبرية لقوله اسماء قوله تجزم
المضارع على معنى ان محل الرفع على انه صفة اسماء ومن تسعة ولها
اربعة معان وهي في كلها مبنية احدها ان يكون بمعنى الذي
فان قيل ما علة بناء من اذا كان بمعنى الذي والجواب عنه ان علة
بناء احتياجه الى صلة والثاني يكون استفهاما والثالث
يكون شرطا فان قيل ما علة بناء من اذا كان للاستفهام و
الشرط والجواب عنه ان علة بناؤه في تضمنه معنى الحرف والرابع
يكون نكرة موصوفة وبنيت عن الاحتياج الى الصفة كما يحتاج
الموصول الى الصلة وما واي واين ومتى ومهما وحيثما و
اذ ما يقول في مثال من من يكرمني اكرمه وفي ما ما تصنع
اصنع وفي اي ايهم يكرمني اكرمه ويكون اي ابدا اي دايما
وهي ظرف لاستغراق ما يستعمل من الزمان وانتصابه على الظرفية فيه
وعامله يكون واحد من اثنين او واحد من جماعة ويدل على كونها

اسماء النكرة اذا اسندت يكون لها صدر الكلام تدخل حرف الجر عليها
وتنوين بعضها وتضيف بضم التاء في الجمع مثال ما دخل
حرف الجر عليه بمن تمر امرر ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال
ما دخل التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا ومثال ما دخل عليه متى تخرج
اخرج ولم تذكر مثال الاسناد اليه لانه ذكر قبل فاستغنى
عن ذكره وقوله حينئذ مبتداء قوله مثال اين واذ ما ومثل
متى جملة اسمية معطوفة على الجملة الاولى ومن السماعية
اسماء تنصب الاسماء النكرة على انه تمييز وهي اربعة
اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو احد عشر درهما
وتسعة عشر رجلا والثاني كم في الاستفهام عن العدد و
الجار والمجرور متعلق بقوله في الاستفهام نحو كم رجلا وهو مرفوع
المحل بانه مبتداء رجلا وهو تمييز الكم وعندك وهو مع متعلقه
في محل الرفع بانه خبر للمبتداء او كم وهو محل النصب بانه مفعول
لفعل مؤخر يوما وهو منصوب على التمييز سرت وهو فعل
فاعل كانك قلت عشرون رجلا عندي ام ثلثون واعشرين
يوما سرت ام ثلثين وعشرون في الاول مبتداء وفي
الثاني مفعول واعلم ان كم لا يكون فاعلا لانه لا يتقدم عامله

اللفظي

اللفظي عليه الاحرف الاسئلة فيقال بكم ثوبكم مصبوغ فثوبكم
مبتداء ومصبوغ خبره والباء متعلق بمصبوغ والسوال ههنا
عن اقامة الثوب والتقدير بكم صبغ ثوبكم ثوبكم مصبوغا حالا لا
ولثوبكم مبتداء وبكم خبر مقدم والباء متعلق بمعنى الاستقرار تقديره
كاين بكم مصبوغا والسوال عن قيمة الثوب في حال الصبغ
مسئلة اذا كانت كم استفهاما ووقعت للمرفوعة بعدها والكلام
مبتداء وخبره كقولك وتقديره كم درهما مالك وجوابه الفان
او ما اشبهه وهو خبره مبتداء محذوف اي هو الفان وكم
الخبرية تضاف الى المميز مفردا كان او جمعا وهو نقيضة
رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للتكثير تقول كم رجل
لقيته وكم رجال لقيتهم وتمييز الاول مفرد والثاني جمع فان
قيل لم بنيت كم في الاستفهام قيل لتضمنه معنى همزة الاستفهام
فان قيل لم بنيت كم الخبرية واجيب عنه بوجهين احدهما انها
مبهمة اذ لا يدل على العدد المعين والثاني انها اشبهت رب في
اختصاص النكرات ووجوب التصدر لها وانها غاية في النكرة
كما ان رب غاية في التقليل مسئلة وهو قوله الفقاهم كم نالني منهم
فضلا فيروى بالنصب لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه

وبالرفع على انه فاعل نالني ويجعل كم للزمان او بالمراد وبالجر على انه لا
يتعدى بالعامل قاعدة اذا فصلت بينه وبين النكرة بالجر
فالوجه نصبها لانك قد فصلت بين الجار والمجرور فلم يبق الا نصبها
على التمييز كما ينصب في الاستفهام ومن العرب من يجرها مع الفصل
لان الفصل هنا بالظرف او بالجار والمجرور مما لا يمنع من العمل ومن
هذ قول الشاعر بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه
يروى مقرف بالجر على ما تقدم وبالنصب على انه لما فصل حمل على اصل
الباب او بالرفع على انه يجعل من او زمانا او مقرف مبتداء اي كم زمان
مقرف نال العلى بجود او كم مرة والثالث من تلك الاربعة التي تنصب
اسماء النكرات على التمييز كاين والجار والمجرور في قوله بمعنى كم الخبرية في محل
الرفع على انه خبر مبتداء محذوف مثاله نحو كاين رجلا قوله فيه خبر بقوله
لغاة واستعمالها مع من اكثر استعمالها مع كم الخبرية وكاين مرفوع
بانه مبتداء وخبره كثير مثال استعماله كم مع من نحو قوله تعالى وكم
من ملك في السموات ومثال استعمال كاين مع من كقوله تعالى وكاين
من قرية والرابع من تلك الاربعة كذا اذا كني من العدد والحكاية
تقول عندي كذا درهما عندي خبر مقدم لكذا كما تقول عندي
عشرون درهما مثلا وهو منصوب بانه مفعول مطلقا اي مثلا

او

او مفعول به على تقدير او ورد مثلا واعلم ان كذا مركبة من كاف التشبيه
وذا التي في هذا الا انها ركبتا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه
كما في كاين وكذا تغير حكم ذا ولهذا استوى المذكر والمؤنث لا يقال
كذه وكذي ومن السماعية العاملية في الاسماء كلمات تسمى اسماء
الافعال صفتها ومن السماعية خبرها مقدم عليها اولها رويد
وهو اسم لامهل وبله وهو اسم لدع ويستوي فيهما اي في رويد
وبله الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وهذا نوع من الاقتصار تقول
في كون رويد للواحد يا رجل رويد زيدا اسم من اسماء الافعال
بمعنى الامر زيدا منصوب بانه مفعول به رويد وهو مع ما عمل فيه
جملة فعلية لا يقال ان تعريف الجملة الفعلية منقوض بهذا وهو
ان يكون الجزء الاول فعلا وهنا ليس بفعل بل اسم لانا نقول
لا نسلم ان تعريف الجملة الفعلية هكذا بل تعريف الجملة الفعلية
هو ان يكون المسند مؤخرا وليس سلمنا ان تعريف الجملة الفعلية
على ما قلت لكن لا نسلم انه ليس بفعل لان رويد زيدا على تقدير
امهل زيدا فصدق التعريف عليها لان المقدر كالملفوظ وتقول
في كون رويد للجمع يا رجال رويد زيدا واعرابه ظاهر فان قيل لم لم يذكر
رويد للمذكر والجواب عنه لا نسلم لم يذكر بل ذكره في رويد للواحد وتقول

في رويد للواحد يا امراة رويد زيدا اعلم ان رويد مصدر ارود في الاصل
الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد يسمى به الفعل وجعل
هذه الحروف والتصغير دليل على انه خلع معنى المصدرية عنه فان
قيل لم بني رويد واخواته قيل لوقوعه موقع غير المتمكن فان قيل لم
بني على الحركة قيل لالتقاء الساكنين فان قيل لم بني على الفتح قيل
لخفة فقد تستعمل ايضا مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد
زيد امنصوب منون على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
وعلى الحال نحو سار دارويدا اي مرودين وتلحق الكاف في الوجهين
الاولين فالكاف في رويدك في الوجه الثاني ضمير مجرور للاضافة
المصدر اليه كذا قيل بعض الشروح وكذا بلاه اي مثل رويد بلفظ التذكير
والتانيث والواحد والجمع ودونك اسم نحو خذ وعليك اسم لازم وها
نحو خذ قوله وفيها خبر مقدم لقوله لغات احدها ها بالهمزة والهمزة
فيها مبتدا قوله كالكاف في ذلك وتصرف تصريفها هو منصوب على انه
صفة مصدر محذوف تقدير الكلام تصرف همزتها تصريفا مثل تصرف
كاف ذلك تقول هاء هاء هاؤما هاؤم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم هاء
يا امراة هاؤما يا امراتان هاؤن يا نسوة ويوضع الكاف موضع
الهمزة فيقال هاك الى هاكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف

ويقال هاءك الى هاءكن ومنه حيهل الصلوة والثريد اي ائت
وهيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا اي كلمة شتان
تقتضي الشيئين للافتراق والافتراق لا يمكن الا بين الشيئين وسرعان
ذا اهالة اي سرع فذا هنا في محل الرفع بانه فاعل سرعان وانتصاب اهالة
على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكذا زيد رجلا وفي هذه الثلثة
اي في هيهات وشتان مبالغة ليست تلك المبالغة في معانيها اي
مسمياتها هذه الثلثة ومن السماعية انواع اربعة من الافعال
منها الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا كان فان قيل لم قدم كان على غيرها
من اخواتها قيل لانها تعبير بها عن كل الزمان ولا تختص وقتا بعينه
الا يرى تقول كان زيد قايما ولا تختص به نهارا دون ليل وصباحا
دون مساء بخلاف اصبح وامسى وظل وبات ومابرح ومافتئ
ومانفك ومادام وليس فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ونقصانها
لانها تتم بالمرفوع والفرق بين صار وكان ان يدل على وجوب معنى
الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى وقوله
كان مرفوع محلا بانه مبتدا وخبره قوله يدل الزمان الماضي من غير شرط انتقال
الحال من الحال الا يرى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح صار الله
عليما حكيما لانه اي صار يدل على انتقال من حال الى حال والله لا ينتقل

من حال الى حال وكان يجيء تامة بمعنى حدث او وقع نحو قوله تعالى وان
كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة بانه فاعله فكذا يرفع بعدها
اصبح واخواته اذا اريد بها اي باصبح واخواته الدخول في الاوقات الخاصة
قوله وما مبتدا والجار والمجرور في زال واخواته في محل الرفع على انه صفة
نافية وهي مرفوع بانها خبر ما ومعناها اي معنى مازال واخواته استغراق
الزمان وما في مادام مصدرية ومعناها التوقيت تقول مازال زيد
غنيا اي لم ياتي عليه زمان من الازمنة الا وهو غني فيه وتقول اجلس
مادام زيد جالسا اي مدة جلوس وليس لنفي الحال اي لنفي مضمون
الجملة في الحال تقول ليس زيد قايما الان ولا تقول غدا وذلك لاستعمال
العرب كذلك وذهب بعضهم الى انها للنفي مطلقا اي حالا كان او غير حال
النوع الثاني من انواع الاربعة الافعال المقاربة وهي اربعة عسى و
كاد وكرب واوشك قوله فعسى مبتدا وقوله يرفع الاسم خبره وخبره
هو مبتدا وخبره قوله ان مع المضارع قوله في تقدير المصدر المنصوب
في محل الرفع بانه خبر مبتدا محذوف تقول عسى زيد ان يخرج كانك قربت
زيد الخروج وله وجه اخر وهو لا ينصرف وزن الفعل وهو اي ذلك
الوجه الاخر ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب خروج زيد
وكاد ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع في تقدير الاسم الفاعل المنصوب

فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه
في تقدير اسم الفاعل المنصوب لانك اذا قلت كان التقدير كاد زيد
خارجا الا انه لم يستعمل ويجيء كاد في معنى قرب ان نسبه نحو كاد العروس
اميرا وليس في عسى هذا التقريب وكرب يستعمل استعمال كاد و
هو منصوب على انه صفة محذوف اي يستعمل مثل استعمال كاد في
دخوله على المضارع من غير ان وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله على
المضارع مع ان الا ان الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك مثل
عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وهو يستعمل
استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء النوع الثالث من الانواع
الاربعة فعلا اصله فعلان سقوط نونه للاضافة المدح والذم
وهما اي فعلا المدح والذم ونعم وبئس اي من الفعل المدح والذم فيه
اربعة لغات ونعم كعلم ونعم باسكان العين وكسر النون وذلك
انهم نقلوا كسرة العين الى النون ونعم بكسرها على الاتباع ونعم بفتح
النون واسكان العين على التخفيف وهكذا كل اسم او فعل عينه
حرف حلق نحو فخذ وسهو ويجوز ما يجوز في نعم يقتضيان اسما
معرفا بلام الجنس او مضافا اليه وبعده اي بعد الاسم المعرف بلام
الجنس او مضافا اليه يذكر اسم اخر مرفوع تقول نعم الرجل زيد

او غلام الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وغلام الرجل عمرو ويسمى
المرفوع الاول فاعلا والثاني المخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاع
المخصوص بالمدح والذم وجهان احدهما انه مبتداء مؤخر والجملة قبل عنه
تقديره زيد نعم الرجل فان قيل حكم الجملة اذا وقعت خبرا ان يكون فيها
ضمير يعود على المبتداء ولا هنا قيل لما كان الرجل جنسا وزيد واحد
من الجنس صار لفظ الجنس مشتملا عليه وصار هو متعلق به يجري
مجرى قولك زيد ذاهب اخوه كان الهاء علقت الجملة بزيد والوجه الثاني
ان يكون خبر المبتداء محذوف كانه قائلا قال من الممدوح فقلت زيد
اي هو زيد فالكلام على الوجه الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتين ويضمر الفاعل
ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير مبهم يفسره
رجل وهو نكرة منصوبة على التميز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة والجواب عنه ان الاضمار على شريطة التفسير وكذا
بئس مثل نعم فيما ذكر مسئلة يقال النعم الرجلان الزيدان
والنعم الرجال زيدون فتثني وتجمع فان قيل قد زعمتم ان الرجل
قلنا جنس والجنس لا يثني ولا يجمع قيل انما جاز ذلك على المعنى والتقدير
نعم الرجل اذا ميز رجلين او رجل لا مسئلة في قول الشاعر تزود
مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا من الناس من نصب زادا

وعلى التميز وجمع بينه وبين المميز كما تقول نعم الرجل زيد قال لا يجوز
ذلك هنا لانك فصلت بين المميز والمميز بقوله زاد ابيك وهو المخصوص
بالمدح وانما هو منصوب على الحال مسئلة يجوز حذف فاعل بئس الظاهر
ويبقى الضمير يفسره تميز كقوله تعالى بئس مثل القوم والتقدير بئس
المثل مثل القوم فان قيل لم لا يجوز ان يكون مثل القوم فاعل بئس
قيل لانه مخصوص وفاعلها يجب ان يكون جنسا قايدة وقد يحذف
المخصوص بالمدح ويبقى الفاعل كقوله نعم العبد تقديره العبد
اب وقد حذف جميعا يا قوله بئس للظالمين بدلا هذا فاعل
البدل وقوله للظالمين وفيه وجهان احدهما انه حال من بدل
تقديره بئس بدلا للظالمين فلما قدم صار حالا والثاني انه
متعلق بئس كما يتعلق به الظروف كقوله نعم الرجل اليوم زيد
ويلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح وساء ببئس لانه انشاء
للذم فيقال حبذا الرجل زيدا ورجلا اعلم ان حبذا كلمتان الاولى
منهما فعل واصله حبب ككرم فاسكن الاول وادغمت في الثانية
وذا هي اسم من اسماء الاشارة واختلفوا فيها على ثلثة اقوال
احدها ان ذا فاعل وزيد يرتفع في نعم من الوجهين الا ان زيدا
يصح تقديمه على نعم ولا يصح تقديمه على حبذا الا انه جعل هنا كالمثل لذا

ولا يصح تقديم المثل ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل هنا لانهما
جريا مجرى المركب والثاني ان ذا حب وذا ركبا فجعلا كاسم واحد في موضع
رفع بالابتداء وزيد خبره والثالث ان حبذا يغلب فيه حكم وارتفع زيد
بانه فاعله لانه يلزم ان يكون بناء حكم الاسماء في ان له موضعا من الاعراب
وحده لا هو غيره ساء مثل هذا والتقدير ساء المثل هذا والنوع الرابع
افعال القلوب والشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت
وعلمت ورايت ووجدت وزعمت واذا كانت هذه الاربعة
الاخيرة بمعنى معرفة الشيء بصفة تقتضي مفعولين فاذا كان علمت
بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت الضالة اي حذفتها وزعمت
وخلت لم يقتضي هذا جزاء القول فاذا كان حسبت بمعنى معرفة الشيء
بصفة حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها
اي من خصايص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد
المفعولين برفع الامتناع على الابتداء وخبره من خصايصها وسبب
امتناع الاقتصار على احد المفعولين وقوله على المبتداء والخبر اما
المفعولان معا فيجوز حذفهما والغاؤها اي انشاء افعال القلوب
اذا كانت متوسطة ومتاخرة نحو زيد علمت منطلق او زيد منطلق
علمت وايضا من خصايصها التعلق بالاستفهام والجار والمجرور في

في محل النصب على انه حال تقدير الكلام تعليق افعال القلوب
حال كونها مقارنة بالاستفهام او اللام مثال الاول نحو علمت
زيدا عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد منطلق فان قيل
ما الفرق بين التعليق والالغاء قيل الالغاء ابطال العمل في اللفظ
والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى الباب الرابع
في العوامل المعنوية قد مضى الآن وهو محل النصب على انه
مفعول فيه مضى وهو لزمان يقع فيه كلام المتكلم وفي
علة بنائه اختلاف قال ابو علي بني الآن لتضمنه لام التعريف
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ الشرط للام ان
تدخل على النكرة فتعرفها ولانه لم يقع مجرورا عنها وفيه نظر
بجواز ان يكون تعريفه بكونه على جنس زمان الحاضر لا لانه
متضمن للام التعريف هو ان تضمن اسم بمعنى الحرف للاختصاص
دينا في زيدون ذلك الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش والمازني
والزجاج وبني الآن لمشابهة اسم الاشارة لان قولك الآن
معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهة الحروف
بلزومها في اصل الوضع على وتيرة واحدة فانها لا يثني و
لا يجمع ولا تصغير ويكون في الاستعمال هو لام التعريف فلما يعرف

مطرفة صيغ عندنا الآن

فيه مشابهة للحرف قوله ضربان مرفوع بانه فاعل يعني وهو مضاف
الى قوله العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي ضرب المعنوي
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة التي لا محل
لها من الاعراب وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن
الاخفش الاول الابتدائية وهي تعرية الاسم من العوامل
اللفظية نحو زيد منطلق وهذا المعنى عامل فيهما فان قيل
تعرية الاسم عن العوامل اللفظية عدم والعدم لا يعمل قيل
جوابان احدهما ليس الابتداء عدما بل امر وجودي وبيانه
من وجهين احدهما ان تجريد الاسم عن العوامل كان يذكره
اولا وذكر الشيء امر وجودي والثاني ان المبتداء لا يتحقق
تجرده عن العوامل اللفظية لا بصلاحية لان يعمل العامل و
الصلاحية كالصفة قائمة بالاسم لا عدمية والجواب الثاني يقدر
انه عدم ولكن العامل امارة على الشيء الا يرى انهم قالوا
الفعل المضارع ترفع لسلامة من النواصب والجوازم
وهذا عدم فان قيل لم عمل الابتداء الرفع قيل لان المبتداء
بواسطة الابتداء يشبه الفاعل من وجهين احدهما انه اول
كما ان الفاعل اول والثاني ان المبتداء مخبر عنه وانما فرقا

في ان

في ان خبر الفاعل على قبله وخبر المبتداء بعده ويسمى الاول مبتداء فان
قيل لم جعل للمبتداء الاول والجواب عنه ان المبتداء من قولك
ابتدات الشيء اذا فعلته اولا وذكرته اولا والاسم المبتداء
هو الذي لا يعمل فيه ما قبله فهو لهذا ابتداء وما بعده متعلق
به ومسند اليه لاسناد الخبر اليه ومحدثا عنه والثاني خبر او حديثا
ومسندا به وحق الاول ان يكون معرفة وقد يجيء نكرة مختصة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون
نكرة وقد يجيئان معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا
فان قيل لم جاز وقوع المعرفة هنا خبرا قلنا فيه وجهان احدهما
ان الغرض من التعظيم والاقرار لا الاخبار ولكن صورته
صورة الاخبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق ولعبده
انت حر لفظه الخبر ومعناه الانشاء ولهذا لا يجوز ان يقال
صدقت وكذبت والثاني ان من الناس من ينكر الوحدانية
والنبوة فيكون هذا القول مفسرا للسامع ان المتكلم مؤمن
وليس كفرة من المنكرين والمعنى الثاني رافع الفعل للمضارع
وهو وقوعه موقعا يصلح للاسم وذلك انك تقدر ان تقول
في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع الاسم موقع الاسم

وهذا مذهب البصريين وقال الفراء والعامل فيه خلوها من
النواصب والجوازم وقال الكسائي والرافع حرف المضارع
والاصح قول البصريين فان قيل فانتم ترفعون خبر كاد ولا يقع
موقعه اسم كقولك كاد زيد يضرب ولو قلت كاد زيد ضاربا
لم يجز قيل فيه جوابان احدهما ان خبر كاد قد جاء في الشعر اسما والثاني
ان خبر كاد فان لم يقع اسما فالاصل ان يقع اسما ولكن منع
لشيء وهو انه اريد دلالة الفعل على القرب من الحال وهذا لا
يصلح من اسم الفاعل ان يكون للحال فايدة واعلم انه لا غيره
بموضع الاسم الذي يقع الفعل موقعه فان الفعل يرتفع سواء
كان الاسم الذي ينوبه مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا يرى ان
قولك مررت برجل يكتب مرفوع ولو وقع الاسم موقعه لكان مجرورا
الا ان الموجب رفع الفعل وقوعه موقع الاسم لا موقع الاسم
والمعنى الثالث عامل الصفة وهو انه ترفع لكونها صفة لمرفوع
وتنصب وتجر لكونها لمنصوب ومجرور وهو معنى وليس
بلفظ وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
واذا قلت مررت برجل كريم فالجار للرجل وكذا الرافع والناصب
ويجيء للاول اي لابي الحسن الاخفش بقوله با عمرو الجواد وانه

لوكان

لوكان المؤنث فيهما واحدا لما اختلف حكمهما اي حكم الصفة
والموصوف وقد اختلف حكمهما ايكون حركة للموصوف
بنائية الباب الثاني في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة الخامس صح
والنكرة صفة للكلمة تقول هذا شيء نكرة تذهب به اي
الكلمة وكذلك المعرفة وقد يقع المعرفة مصدرا تقول عرفته
معرفة الا انه الا يرى المصدر ههنا لانك تقول زيد معرفة
اي معروف واشتقاق النكرة من نكرة الشيء اذا جهلته وهو
هذا المعرفة ما وضع يدل على شيء بعينه وهي اي المعرفة خمسة
احدها المضمر وهو مشتق من اضمرت الشيء اذا سترته و
كذلك الضمير في قولك انت وهو لا هي لا يعلم المراد به الا بان يعرف
المذكور الظاهر فهو خفي مستور بكشفه الظاهر مثال المضمر
نحو انا انت والاضافة في غلامكم والثاني من الاقسام لخمسة
العلم الخاص كزيد وعمرو والثالث من الاقسام المعارف
ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير من قوله الرجل خير من المراة
والفرس خير من الحمار وكل فرس خير من كل حمار لان كثيرا من النساء
وكثيرا من الحمار وانما يراد ان جميع جنس الفرس اذا قوبل بجميع الرجل
جنس النساء وان جميع جنس الفرس اذا قوبل بجميع جنس الحمار

فان ذلك الجميع افضل من هذا الجميع او للام للعهد فعل الرجل
كذا واعلم ان الالف واللام يكون زايدة كقول الشاعر يا عدم النعم
دمن السيرة حراس ابواب على قصورها فدخلوا الالف واللام
على عمرو ولا تعريف واما قولهم القياس والحديث ففيه ثلثة
اقوال احدها انها صفات في الاصل دخلت للعهد كقولك جاءني
الرجل والقياس والرجل الحدث الحذي تعرفه بذلك ثم نقلت
الى التسمية وفيها الالف واللام فلم يغاير ومنهم من يحذفها
استغناء عنها بتعريف العلمية والثاني انها زايدة كالعمرو
والثالث دخلت تفخيما وتعظيما واعلم ان النحويين اختلفوا
في اداة التعريف فالخليل قال انها الالف واللام جميعا وانها حرف
واحد كهل وبل وقال غيره اللام وحدها للتعريف والهمزة همزة
وصل والرابع من انواع المعارف المبهم وهو شيان احدهما اسماء
الاشارة كهذا فان قيل لم سميت هذه اسماء الاشارة قيل لانها لا تعرف
المراد بها الا بانضمام الاشارة اليها الا ترى انه لو كان بحضرتك جماعة
فقلت هذا من غير ان تقبل على احد منهم لا يعلم من تعني فايدة واعلم
ان الاسم في هذا هو ذا وقد حذفت لامه وهو ياء وكان اصله
ذيي على فعل فحذفت لامه وقلبت الياء الاخرى الفا فقال

الكوفيون الاسم هو الذال وحدها والالف زايدة وهذا باطل واما
الهاء في ها فحذف للتنبيه تكثر مصاحبته لذا وهولاء وقيل هي جمع
هذا من غير لفظه وليست منه بل حرف للتنبيه وقد يحذف قال الله
تعالى هم اولاء على اثري وفيه ثلث لغات المد والقصر وهولاء
بفتح الهاء وواو ساكنة بينها وبين اللام والثاني الموصولات
كالذي والتي ومن وما فان قيل ما الفرق بين من وما والجواب
عنه ان من مخصوصة لمن يعقل في اللغة اشاعة وقد جاءت فيما لا
يعقل كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
واما ما فهي بما لا يعقل وجاءت ممن يعقل في قوله تعالى والسماء
وما بناها فانها لا تتم الا بالصلة وهي احدى الجمل الاربع فان قيل
لم لم يكن الصلة مفردا قيل ان المفرد في نفسه غير تام الى حاجة الى ما يصير
به كلاما واذا كان ناقصا لم يجعل متمما للناقص فايدة واعلم
ان الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول ولا تقديم شي منها لان
الصلة كبعض حروف الموصول فلو قدمنا على الموصول لكان
بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على البعض ولا يجوز ان يفصل
بين الصلة والموصول بالاجنبي ولا يجوز ان يجعل الصلة امرا
ونهيا واستغنها ما يعني ان الصلة لا تكون بجملة خبرية ولا يجوز

ان يعمل الصلة في الموصول ولا شيء قبله لانها كبعض الاسم و
بعض الاسم لا يعمل فيما قبله ولا يجوز اخفاء الصلة من العايد
اي الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة لم تتصل
لما قبلها الا برابطة فايدة اخري واعلم ان العايد يكون ضمير
فاعل فلا يجوز زيادة ويكون ضمير مفعول متصلا فيسوغ حرفه و
الخامس من اقسام المعارف المضاف الي احد هذه الاربع
اضافة معنوية والنكرة ما شاع في امته اي في جماعة كرجل
وفرس فانهما شايعان في امتهما **الفصل الثاني** في التذكير
والتانيث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموصوف
عليها ها والالف المقصورة والممدودة والمونث ما فيه شيء من ذلك
كغرفة وحبلى وصحراء وهو تنحصر بين حقيقي وهو الخلقي كالمراة و
والحبلى وهو غير الحقيقي وهو اللفظي كالظلمة والبشرى والحقيقي
اقوى ولذا امتنع جاء هند جاز طلع الشمس وقوله وتانيث
البهايم مبتداء وخبره قوله دون تانيث الادميين اذ الادمي
مكرم ذو مرتبة بخلاف البهيمة ولهذا اي ولاجل هذا ان تانيث
البهايم دون تانيث الادميين جاز سار الناقة ولم يجز سار المراة
اي المونث اللفظي علي ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء ظاهرة كالغرفة
والظلمة

والظلمة او تقديرا كالشمس والنار والدار والثاني ما فيه الف التانيث
ممدودة او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والثالث
من اقسام اللفظية الجمع الا ما فيه اي الجمع الذي فيه الواو والنون
حال كون ذلك المثنى سالما من العقلاء سواء كان واحده مذكرا
حقيقيا او مونثا حقيقيا مثال ما كان واحده مذكرا حقيقيا نحو
جاءني الرجال وجاءت الرجال او في التنزيل اذا جاءكم المؤمنات
مثال ما كان واحده مونثا حقيقيا وقال نسوة جمع المراة من غير
لفظها وهو مونث حقيقي وانما انث مثال هذا الجمع اي الذي بغير
الواو والنون لانه ناسب التانيث في انه شان الواحد كالتانيث
للتذكير ولم يونث نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء
ولانه لم يستانف له صيغة اخرى هذا الترك العلامة في المونث
الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الي الظاهر اما مسندا الي ضمير
فالتانيث او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا والنسا
جاءت او جئن والجذوع انكسرت وانكسرن اما التانيث فاعتبار
اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس والايام والرهط و
النفر يذكر ويونث قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب به
قومك ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء ونحو النخل يذكر

ويؤنث كما في التنزيل اعجاز نخل منقعر واعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
لها كل عضو في الاعضاء فرد فهو مذكر والكبد والطحال وكل
ما كان والسمين والقرح والشمال الخ والقدم والساق والعقوب
ونحو الحاجب والخد والجيب وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة
عكس تانيث جميع الاشياء تقول ثلث نسوة وثلثة غلمة وفي التنزيل
ليال وثلثة ايام وهذا من غريب نحوهم لان التاء من علامات التانيث
وقد جعلت هنا على التذكير واختلفوا في تعليله فقال الاكثرون
ان العدد جماعة والجماعة مؤنث والاصل ما ثبتت الهاء في جميع اسماء
العدد فجاز هو للذكر على الاصل لان المذكر اصل واثبات التاء
في الجماعة اصل والحذف يكون بعد الثبوت وقال الاخرون ان
العدد هو المعدود في المعنى فتانيث المضاف اليه يغني عن تانيث
في المضاف لئلا يجمع بين علامتي تانيث وقال بعضهم ان العدد جمع والجمع
تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المفرد كقولك قام الرجال وقامت الرجال
فجاز للعدد هو المذكر على اللفظ وهو المؤنث على المعنى وقال بعضهم ان
الهاء في العدد للمبالغة لا للتانيث كراوية ونسابة وكان تلك
التاء يكون في المذكر كذلك في العدد واذا جاوزت العشرة اسقطت
التاء في العشرة هو المذكر لئلا يلزم اجتماع علامتي التذكير واثبتها

هو المؤنث لئلا علامتي التانيث نحو ثلث عشر رجلا وثلث عشر
امراة بكسر الشين وسكونها واحد عشر رجلا واحدى عشر امراة
واثنا عشر امراة والاسماء مبني الا اثنا عشر فانك تعرب اعراب
مسلمان وكان القياس ان يبنى جميعا لوجود التذكير كاخواتها
الا انه اعراب الاول لوجهين احدهما ان لو بني بسقط الالف والياء
العالتان على التثنية فلهذا العارض امتنع بناؤه وبني عشر على
الاصل والثاني ان التثنية بمنزلة كلمتين عطفت احديهما على الاخرى
وعشر كلمة ثالثة فلو بنيا لجعلت ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد
ولم تفعل العرب ذلك **الفصل الثالث في التوابع** وهي خمسة اضرب
تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بالحروف واما
التاكيد اعلم التاكيد مصدر وكدت مثل وحدت توحيدا ويقال
اكدت تاكيدا بالاول جاء القران في قوله ولا تنقضوا الايمان بعد تو
كيدها فهو مختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وهذا يكون في
الاسماء نحو جاءني زيد زيد ويكون بالجملة كقولك خرج زيد وكزيد
قايم وزيد قايم ومن الفعل والفاعل كقوله تعالى فبأي الاء ربكما
تكذبان كرر ههنا في القران احدى وثلثين مرة ومن المبتداء والخبر
كقوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين كررت في المرسلات عشر مرات ومما كررت

فيه نحو قوله تعالى فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق
فالذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ففيها تكرير ويكون التاكيد
وبغيره اي بغير التكرير نحو جاءني زيد نفسه والرجلان كلاهما و
امراتان كلتاهما فلهما احكام كثيرة منها انها لا تؤكد بها الا المثنى
ومنها انهما يليان العوامل كقولك رايت كلا الرجلين ومنها
لا تستعملان الا مضافين ومنها لا يضافان الى نكرة ومنها انهما يضافان
الى المظهر والمضمر ومنها انهما مفردان في اللفظ وان افاد معنى
التثنية ومن احكام كلا وكلتا اذا اضيفا الى المظهر جعلا بالالف
في كل حال لان الفهما كالالف يحصل واما الالف كلتا فقال الجرجاني
فالتاء فيها بدل من لامها وليست للتانيث وقال الجرمي هي للتا
نيث وهذا خطاء لان تاء التانيث لا تقع حشوا قال بعضهم التاء
كلتا بدل من ياء وقال بعضهم هي بدل من واو كما ابدلت في تراث
وتجاه وشبهه وهذا مذهب وقال الكوفيون بهما مبنيان والدليل
على فساد قولهم ظاهر ونقول جاءني القوم كلهم اجمعون و
اكتعون وابتعون وابصعون والصفة اعلم ان الوصف في الاصل
مصدر مثل الوعد والوزن واما الصفة فتستعمل على وجهين
احدهما ان يراد بها الوصف ثم حل فيها ما عمل في عدة وزنة والثاني

ان يكون

١٥١

ان يكون الصفة هي المعنى القايم بذات الموصوف نحو العلم والجهل
وان الوصف والنعت بمعنى واحد عند الاكثرين هي اسم ابدا له
على بعض احوال الذات فهي الصفة اما فعل والمراد بالفعل هنا
ما يكون صادرا عن افعال الجوارح كالقايم والقاعد او حلية
وهو معطوف على اما فعل او حلية وهي الصفة الصفة الظاهرة
على الشيء مدركة بالبصر كالطويل والاسود وعزيزة وهي
كل صفة لا يدرك بالبصر كالفهم والكريم والعاقل او نسبة
كالهاشمي والبصري واما الوصف بالاجناس فانما ياتي في
الابو ليلة ذو هي تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فقال رجل ذو مال
ورجلان ذوا مال في الرفع وذوي مال في النصب والجر وامراة
ذات مال في الرفع وامراتين ذواتي مال في الجر والنصب ونساء
ذوات مال في الرفع وذوات مال في الكسرة في الجر والنصب كلمات و
كل صفة تتبع موصوفها تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتنكيرا و
افرادا وتثنية وجمعا واعرابا اذا كانت فعلا له فاما اذا كانت
فعلا لسببه نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اي الصفة تتبع
اي الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب فحسب ومنه اي من
عدم المطابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها

ورجلان ذوان مال في الرفع ورجلين ذوي مال
في النصب والجر

فان الظاهر صفة القرية لفظا بهوانه مذكر لا موَنث والبدل
اعلم ان البدل كالقبض بمعنى المقبوض واللفظ بمعنى الملفوظ
وهو على اربعة اوجه بدل الكل نحو زيد خاك وبدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه قال الشيخ قولهم الكل والبعض بالالف
واللام خطاء عند محققيهم لان هذين الاسمين لا يفاد قال
الاضافة فتعريفا بها وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
وفي التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني
زيد ضربه او علمه بدل الغلط نحو مررت برجل حمار وعطف
البيان وهو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير نحو جائني ابو عبد الله
زيد فان قيل لم سمي هذا عطفا قيل لانه اسم مشترك تابعا له كما
تتبع المعطوف عليه في حرف النسوة فان قيل لم سمي بيان
قيل لانه يفصل بين سميين مشتركين في الاسم مثل ان يكون
معك رجلان كل منهما يعرف بالكنية كابي عبد الله وابي محمد فتذكر
الكنية المشتركة بينهما بالاسم المخصوص احدهما كقولك مررت بابي
عبد الله زيد وتقول جائني زيد ابو عبد اذا كان مشهورا بالكنية
فان قيل ما الفرق بين الصفة وعطف البيان واجيب عنه من
ثلثة اوجه احدها ان الصفة مشتقة وعطف البيان غير مشتق والثاني

ان الصفة يكون فيها ضمير يرجع على الموصوف وليس كذلك عطف
البيان والثالث الصفة تعمل في الاسم الظاهر بعدها وليس كذلك
عطف البيان فان قيل ما الفرق بين البدل وعطف البيان
واجيب عنه ثلثة اوجه احدها ان البدل يقدر معه العامل وليس
عطف البيان كذلك ويتبين هنا مسالة في النداء وهو قولك
يا اخانا زيدا ان جعلت عطف البيان لم يجز فيه الا النصب وان
جعلت بدلا لم يجز فيه الا الضم لان تقديره يا اخانا يا زيد والثاني
انك تبدل المعرفة الى النكرة والنكرة من المعرفة عطف البيان لا بد له
ان يكون كالموصوف في التعريف والتنكير والثالث انك تبدل المظهر
من المضمر وعطف البيان لا يكون وعطف البيان المبهمان ولا
للمضمر ان عطف البيان وعطف بالحرف العطف مصدر عطفت
الشيء واذا اسند حروف العطف تسعة احدها الواو للجمع المطلق
جائني زيد وعمرو فايدة قال السيرافي رحمه الله في شرح كتاب
سيبويه الواو يجوز بمعنى من لا تدل وان يكون والثاني الفاء
للترتيب مع التعقيب نحو جائني فعمرو والثالث ثم وهي موضوعة
مع التراخي مثاله نحو رايت زيدا ثم عمرا والرابع وهي موضوعة
باحد الشيئين او الاشياء نحو جائني زيد او عمرو ويقال انها

اي ان او وضعت للشك في الخبر ويقال انها للتخيير والاباحة في الامر
نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين والخامس
ام للاستفهام سواء كانت متصلة ازيد عندك ام عمرو اي ايهما
ومنقطعة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومن هذه الحكاية
من العرب وانها لابل ام شاء بمعنى بل اهي شاء وذلك انه راي من
بعيد شاء فظنها ابلا وقال انها لابل لانا ملها شك فرجع عن ذلك
ثم استانف السوال والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني
زيد لا عمرو والسابع بل هي موضوعة للاضراب عن الاول والاثبات
للثاني منفيا كان او موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو وماجاء في زيد بل
عمرو والثامن لكن للاستدراك بعد النفي نحو ماجاءني زيد لكن عمرو
حاضر والفرق بينهما ان بل يبطل الاضراب بالحكم السابق وبالاستدراك
لا تبطل والتاسع حتى بمعنى الغاية نحو ضربت القوم حتى زيد
او ينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخولها في ما قبلها فلا يجوز
ان يقال جاءني القوم حتى حمار كما لا يجوز جاءني حمار حتى القوم
لان الحمار لا يكون من القوم الفصل الرابع الجار والمجرور
في قوله في الاعراب الاصل وغير الاصل في محل الرفع على انه خبر
المبتداء الكلام وهو مبتداء وخبر المبتداء الثاني مع خبره وهو قوله

مداره

ومداره على ثلثة معان في قوله والفاعلية والمفعولية والاضافة
103 يجوز الرفع على انه خبر مبتداء محذوف والنصب على انه مفعول لفعل مقدر
والجر هو اولى لانه بدل تركيب محذوف فالرفع للفاعل لا محل لهذه الجملة
من الاعراب لا محل لقوله والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه فما
هو موصول وصلته الظرف هي متعلقة المحذوف في قوله سوى ذلك
والموصول مع صلته في محل الرفع بانه مبتداء وخبره قوله يلحق بها اعلم
ان سيبويه ثلث لغات كسر السين وضمها مع القصر وهي المدود وعند
البصريين واعوانه في مكان ينصب على الظرفية لا يجوز واما عند
الكوفيين يكون اسما غير ظرف ومن قوله تعالى فاطلع فراه في سواء
الجحيم فنطل عليها في اخراجها في حكم الظرف الى الاسم وقد جاء فاعلية كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وجاء وصفا كقولك مررت
برجل سواك قوله فالملحق بالفاعل مبتداء وخبره قوله خمسة احدها المبتداء
والخبر واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لنفي الجنس قوله والمفعول
مبتداء وخبره خمسة احدها المفعول المطلق الثاني المفعول به والثالث
المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه قيل ان الضمير
الذي في المفعول فيه والمفعول به والمفعول له والمفعول معه يعود
الى الموصول المحذوف معناه الاسم المفعول به وكذلك وكذا الباقي و

الملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان
واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا عند الحجازيين والجر الاصل
للمضاف اليه اما بالحروف او بالاضافة المعنوية وغير الاصل فانه بزيادة
حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والجار والمجرور
وفيهما غير متعلق بشيء لان حرف الجر زائدة ومحله رفع على انه خبر في الاول
فاعل في الثاني اي حسبك درهم وكفى الله شهيدا او بزيادة حرف
الجر في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين
او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور
في التقدير منصوبا او مرفوعا وقوله اعراب الفعل مبتداء وخبره غير
الحقيقي قوله كله تاكيد المبتداء وحرف تعليل هنا ليس فيه وخبر
ليس واسم قوله فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة الواو في قوله
وقد يقال ابتدائية ومحل قوله الاعراب صريح وغير صريح رفع للقيام
مقام فاعله يقال قوله فالصريح مبتداء وخبره والجار والمجرور في قوله
اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر كالاعراب بالحركات او بالحروف
في صدر الكتاب محل هذه الجملة نصب لوقوعها حالا من الجار والمجرور
قوله غير صريح مبتداء وخبر المبتداء الثاني هو خبره وهو ان يكون الكلمة
موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب قوله هذا لكلا يكون الكلمة

موضوعة

موضوعة على وجه مخصوص مبتداء وخبره الجار والمجرور في قوله الا في المضمر
قوله الاحرف تنبيه ترى فعل فاعل مستتر فيه وهو انت وانا وانت وصيغ
للمرفوع اياك للمنصوب في محل النصب على انه مفعول ترى واعراب قوله و
ما ولا رفع في اللفظ ولا نصب كاعراب قوله لا حول ولا قوة ومن اي
المضمرات على ضربين متصل وهو لا ينفك عن اتصاله شيء وهو ثلثة
انواع المرفوع والمنصوب والمجرور وكل منها بارز الا المرفوع فانه اي
المرفوع يجيء مستكنا وايضا اي كما يجيء بارزا اما لانها فاللام اربعة
من التنوين فيها عوض عن المضاف اليها اي اربعة افعال وهي افعل
على صورة امر الحاضر وافعل على صورة المتكلم الواحد ونفعل على صورة
هو غيره وتفعل اذا كان للمخاطب واحترز به عن الغايب لان الاستتار
ليس بلازم فيه قوله المذكر المستدرك لازم يفهم من قوله المخاطب

وهو منصوب بكونه مقدرا اي ما ان يكون لازما او غير لازم

وغير اللازم اي الاستكنان الذي يكون غير لازم في الماضي المذكر نحو
فعل وفي المضارع المذكر نحو يفعل وكذا المؤنث نحو فعلت وتفعل
في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله فاذا دخلت
بها اسما ظاهرا شرط وجوابه قوله بعث فارغة عن الضمير ولا محلها من
الاعراب لكونه شرط غير جازم والضمير المتصل كالمظهر في استعماله وفي
انه يمكن التلفظ بها ابتداء وهو اي الضمير المنفصل المرفوع والمنصوب

ولا مجرورة اي للمنفصل وعدوا الفاظ المتصلة والمنفصلة سبعة
اربعون لفظا اما المنفصل فانها اربعة وعشرون لفظا المرفوعة منها
اثنا عشر ان الاسم فيه الالف والنون والفتحة ان بني على السكون الا بالحركة
لئلا يلتبس بان التي حرف وقال بعضهم اصله ان بالالف بعد الهمزة وهي
ناشئة من الاشباع وقال الفراء قدم النون على الالف فصارت قوله نحو
عند بعض الكوفيين نحن بعضهم بضم الحاء وسكون النون نقلت ضمة
الهاء الى النون قوله انت اصله انا زيدت التاء عليه ليصير للمخاطب فالتاء
حرف للمخاطب وليست من جملة الاسم الاسم وكذلك الاسم هو الالف والنون
في انت انتما انتم وانتن قوله هو حرف واحد في الاصل عند الكوفيين
والواو زائد للعماد وكذلك هي منها اي المرفوع في كونها اثنى عشر هم
هن حرف واحد عند الكوفيين واما المنصوبة كذلك اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن واياه واياهما واياهم اياها اياهن اعلم
ان الياء في اياي والكاف في اياك حرف يدل على المتكلم والمخاطب و
لا محل لها من الاعراب عند سيبويه وقال الخليل ايا اسم مضمر والكاف
ونحوها اسماء مضمرات ايضا في موضع الجر بالاضافة والمتصلة ثلثة
عشرون المرفوع منها احد عشر فعلت فعلنا فعلت بالفتح وفعلت بالكسر
فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين فعل فعلوا فعلن والمنصوبة

اثنى

108

اثنى عشر اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمهما اكرمهم اكرمهن
ولفظ المجرور كلفظ المنصوب الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحق له نون
عماد نحو ضربني صيانة للفعل من دخول الكسرة في المجرور لانه لا يكون
للمجرور نون عماد الا في مني وعني وقدني وقطني بعني حسبي لئلا يزول
بناؤهن من السكون وتاء للمتكلم اذا كان هو غيره ويكون ما قبلها
ساكن في المنصوب يكون باقيا على حاله تقول اكرمت واكرما و
دعوا ورميا واعطانا في المرفوع وتقول في المنصوب اكرمني
واكرمنا ودعانا ورميا واعطانا

تمت كتاب بعون الله
الملك الوهاب كتبه
الحقير
عيسى

فرغت من هذه النسخة وقت الظهر شهر شعبان المعظم يوم الاربعة 961 ...

تندرتلالم وهو كلمتان امران الاول من باب فعل والثانية تفاعل
اضاد ت فعل ماض من اضرب معوان مبالغة فاعل لم يك
فعل مضارع مجزوم بلم من باب فعل يفعل سقط الواو في
الجزم وسقط النون للخفة لم تو تو اصله لم تودنو اكتشو قلوا اتكاد
اصله تاكود فذت اصله فيدت تورون فعل مضارع جمع

مذكر مخاطب من باب الافعال اصله تؤريون فنقلت ضمة الياء
الى الراء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار تؤرون تانالون
فعل مضارع معلوم جمع مذكر مخاطب من باب الافتعال اصله
تاتولون قلبت الهمزة والواو الفا لانفتاح ما قبلهما وسكون
الهمزة وتحرك الواو فصار تانالون اتقوا اصله اوتقوا
ايرنن فعل ماض جمع مؤنث غايب من باب الافعلال
اصله اورنورن فصار ايرنن نضر نفس متكلم ابوعيره
من باب فعلل من صريبي بصريبي اصله نضريبي فاستثقلت
الكسرة على الياء فنقلت حركة الياء الى الراء ثم حذفت
الياء الثانية بذلك الاكتفاء بالكسر فصار نضر اواوا وفعل ماض
بناء مجهول جمع مذكر غايب من باب الافوعال ماضي المعلوم
اواواى يواوي اي مجهوله اواوي اواوايا اداوايوا
فنقلت حركة الياء الى الهمزة بعد سلب حركة الهمزة فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين ثم تليين الواو فصار اواوا
ذدنا اصله زيدنا اعلاله كاعلال كلتا تكتلتي مفرد مؤنث مخاطبة
تمت

مطلب

بعض ابنية المصدر سماعي وبعض قياسي وقدم المص السماعي وضبط ان يقوله
عينه اما ساكن واما متحرك فان كان ساكنا فاما ان يزيد فيه شيء او لا فان لم
يرد فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم كقتل وفسق وشغل وان زيد فتلك الزيادة
اما التاء التانيث او الف التانيث او الالف والنون المشبهان بهما على التقادير
فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم والحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة
والامثلة على الترتيب مذكورة في المتن ثم اورد من ذلك بقوله نزوان لان المصدر
المتحرك العين مزيد في اخره اذا كان العين ساكن وان كان متحركا فاما ان زيد
فيه شيء او لا فان لم يزد فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا
فعينه اما مفتوح كطلب او مكسور كخنق ولم يجيء مضموم العين منه وان كان مكسورا
فلم منه الا مفتوح العين كصغر وان كان فلم منه الا مفتوح العين كهدى كراهة
لتوالي الكسرتين والضمتين او النقل من احدهما الى الاخرى واما ان زيد فيه شيء
وهو متحرك فالزائد اما التانيث فقط او لا اما على الاول فالفاء اما مفتوح او مضموم
او مكسور بحسب القسمة لكن لم يجيء منه مفتوح الفاء وعينه اما مفتوح كغلبة
او مكسور كسرقة ولم يجيء مضموم العين منه واما على الثاني فاما فيه مدة او ميم
زايد بالاستقراء فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف
فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح كذهاب او مكسور
كصراف او مضموم كسوال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة
اما التاء فقط او التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح
كزهادة او مكسور كدراية او مضموم كبقاية وان كانت التاء والياء فالفاء
مفتوح لا غير ككراهية واخر ذكرهما للقلة هذا كانت المدة الالف وان كانت
الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم كدخول او
مفتوح كقبول واخر مفتوح الفاء لقلته ولم يجيء مكسور الفاء لثقل من الكسرة
الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء ولم يجيء منه الا
مضموم الفاء كصعوبة والقياس ذكرها لكن اخر لقلته بالنسبة الى المتقدم و
ان كانت المدة الياء فلم يجيء مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة

الفوز وزن ... الا بعد البناء ...

شيء اخر كوجيف هذا كان فيه مدة واما ان كان فيه ميم زايد فاما معها زيادة اخرى اولا ونحو الاول فالعين مفتوح كمدخل او مكسور كمرجع او مضموم كمكرم وهو نادر ههنا وفي هذا القسم بحث سنشير اليه ان شاء الله تعالى ونحو الاول فتلك الزيادة هي التاء سواء كان مفتوح العين كمساعاة او لا كمحمدة جار يجري

مطلب

قال الامام القدوري في مختصر رحمة الله عليه فان مات الخنثى وترك ابنا وخنثى مشكلا فله اقل النصيبين عنده وهو انثى عنده في الميراث لعدم القاطع ولان بالشك لا يوجب شيئا وقالا له نصف النصيبين وعدم القاطع يؤيد القياس كما في هذا اللواط عندهما وهو قول الشعبي واختلف في قياس قوله قال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم للابن اربعة وله ثلاثة وقال محمد المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة وللخنثى خمسة اقول ان ابا يوسف نظر الى حالة انفراده ثم الى حالة اجتماعه اصل المسئلة من اربعة لدفع ما لزم من الكسر الموجب للاشكال في القسمة في وجهين لان الخنثى لو كان انثى لكان له سهمان من اربعة فله نصفها وهو سهم فاستحق باعتبارين لثلاثة فاذا اجتمع بالابن الكامل وهذا معتبر عند محمد يكون منقسما على سبعة لان الابن الكامل يستحق الاربعة والخنثى المشكل يستحق من الذكورة سهمين وسهم من الانوثية يجمع عند الاجتماع ثلثة واربعة فوجب التقسيم عليهما كما ذهب اليه ابو يوسف رحمة الله عليه قال محمد اذا اجتمع بمذكر كامل وكان هو ذكرا ايضا يكون بدله ستة وبدل الاخر ايضا ستة فكان نصيب الذكر ستة من اثني عشر واذا اجتمع مع الابن الكامل وكان انثى فيكون للذكر ثمانية وللانثى اربعة فكان نصيب الابن ستة في حال اجتماعه بابن اخر ونصيب البنت المجتمعة اربعة بالابن الكامل من اثني عشر فكان نصيب الابن والبنت المجتمعين بابن كامل عشرة من اثني عشر ونصف ذلك خمسة فاذا اجتمع الخنثى المشكل بالابن الكامل وتريد ان تعطي بدله على قول الشعبي فاجعل المال بينهما على اثني عشر سهما للابن سبعة وللخنثى خمسة يمكن التقسيم من ستة ضعفتها لدفع ما بيّنّاه آنفا فافهم ذلك والله اعلم بحقائق الامور واليه النشور

مطلب

قال القدوري في مختصره من اعطى صيرفيا درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفا الا حبة فسد البيع ولو قال اعطني بنصف درهم فلوسا ونصفا الا حبة جاز اقول مبالغة الشيء بجنسه في البيع متفاضلا لست بصحيح لكونها ربوية فالاول في كانت صفقتين واجزاء الدرهم منقسمة بقيمتي الفلوس والنصف وهذا صحيح وافسده قوله
١٠٧ الا حبة لان نصف الدرهم كان في مقابلة قيمة الفلوس فكان صفقة واحدة ما بقي الا نصيفا لمقابلة النصف فالكر مقدار حبة يوجب التفاضل الموجب للحرمة واما صورة الثانية صفقة واحدة واجزاء الدرهم كانت غير منقسمة والفضلة كانت للفلوس والتفاضل في غير الجنس لا يوجب الحرمة فيحمل على الصحة لان الحمل عليهما ممكن بخلاف الاول اذ فيه اجزاء الدرهم منقسمة والفضلة في صفقة اخرى لا يمكن حملها على قيمة الفلوس ولان الايجاب والقبول قد سبقا وكان بيعا تاما فلا يمكن صرف شيء من بيع اخر والله اعلم

قطعه
قد ادمى الفراق فخمي ودمي
واذا دمى الشوق في الكرامي
كم الكبد فخمي الكم بدمي
كم اصبر باين وجود عدمي
م

بالكسر الكرتي ... سويد دار ... قطعا

صنمکوزکیم دیار غربتده

کشتی مسرور اولب صفا سوزه

کوجکم دور اولنجه ادن

هله اعدا یوزنی کورمز ٣

قال رجل ظريف لبعض العوام البخيل [illegible]
فقال اذ اصطلى النار ما قعوده [illegible]

خاقانی رحمه الله

باغی گوسه اگر نیم جفا سوسن نازدی کیم قطعا آصاره بن سرگورکله ددم وزیر ملا زاده دت اصله

بلکه اسمیم ددم اولبار ددی طوپسوز [illegible] کسه اما عجب [illegible]

قطعه جه غمه کلدی ددم حسا [illegible] یا شمه تنبت دریا ٣

مالک رساله بری للبعض الفواید اسماعیل